جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص نقود ومالية
بعنوان:

التنويع القطاعي واثره على معدلات النمو الاقتصادي
دراسة تحليلية للدول : الجزائر، الإمارات والسعودية خلال الفترة 1996-2016

إعداد الطالب:
بن با جلول

إشراف الاستاذ:
أ. د بن العارية حسين

لجنة المناقشة

أ.د. صديقي احمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة ادرار..... رئيسا
أ.د. بن العارية حسين.....	أستاذ التعليم العالي	جامعة ادرار..... مشرفا ومقررا
د. مدياني محمد.....	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ادرار..... مناقشا
د. بن مسعود محمد.....	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ادرار..... مناقشا
أ.د. بلعربي عبد القادر.....	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة ..... مناقشا
د. عمر بلخير جواد.....	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سعيدة ..... مناقشا

الموسم الجامعي: 2018-2019

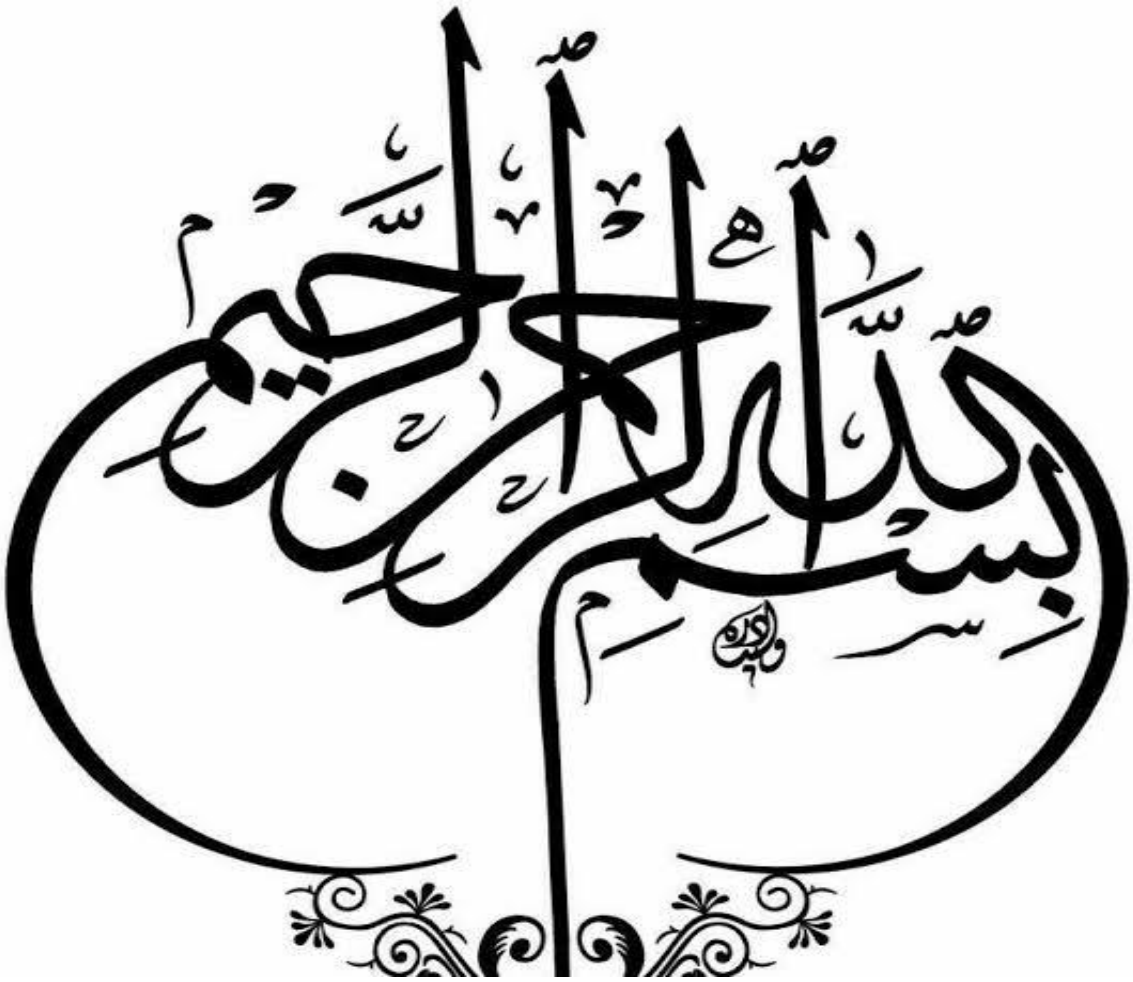

أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّـهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّـهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ (٢٠)

صدق الله العظيم

الإهـــــــــداء

الحمد لله و الشكر لله أولا الذي وفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع ، أهدي ثمرة جهدي الى روح

والدي عبد الرحمان الذي كان نعم الاب والاخ والصديق رحمة الله عليه

وإلى روح عمي محمد الماريشال وعمي الغوتي وخالتي فاطمة رحمة الله عليهم وعلى جميع

المسلمين

الى الوالدة العزيزة أطال الله في عمرها والى أخواتي وإخواني حفظهم الله بستره وسدد خطاهم

الى زوجتي الغالية التي كانت لي نعم العون حتى استطعت إتمام هذا العمل

والى قرة عيني أبنائي إيناس وإخوتها عبد الرحمان رياض ومحمد عماد الدين

الى كل الاصدقاء والأحباب وكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

الى الاساتذة الأفاضل ممن تتلمذت على يديهم من المدرسة الى الجامعة وخاصة أساتذة كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أحمد دراية ادرار

الى جميع موظفي وأساتذة مركز التكوين المهني والتمهين رقم 03 الذين رافقوني طيلة هذه المسيرة

تحية شكر وعرفان

كما أتوجه بالشكر

الى كل من أعانني بنصح لأصل الى هذه النتيجة التي أدعوا

الله عز وجل أن يجعلها في ميزان حسناتنا

لكم جميعا تحياتي وتقديري

جلول

شكر وعرفان

أتقدم بأجمل عبارات الشكر والإمتنان مع فائق المودة والاحترام والتقدير لجميع الاساتذة الافاضل في فريق التكوين لمشروع الدكتوراه الذين أشرفوا علينا طيلة هذه المدة، ودعوني أخص بالذكر أستاذي المشرف البروفيسور **بن العارية حسين** والذي كان له الفضل بعد المولى عز وجل أن نصل الى تقديم هذه الثمرة العلمية فكان طوال مراحل إنجاز هذا العمل مرافقا وناصحا ومرشدا لنا ..نسأل الله عز وجل ان يجعل ما قدمه لنا في ميزان حسناته وان يبارك له في مسعاه ويفتح عليه أبواب الخير والنجاح

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
التشكرات	
فهرس المحتويات	
فهرس الملاحق	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
المقدمة	أ- ز
الفصل الأول:التنويع القطاعي	
مقدمة الفصل	13
المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	13
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	13
الفرع الأول: تعريف التنويع وأنواعه	13
الفرع الثاني: مبررات التنويع الاقتصادي	17
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي	20
الفرع الأول: أهمية التنويع الاقتصادي	20
الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي .	23
المطلب الثالث: العلاقة بين النمو والتنمية والتنويع الاقتصادي	23
المبحث الثاني العلاقة بين الموارد الطبيعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي	26
المطلب الأول: متطلبات التنويع الاقتصادي	26
الفرع الاول: المرض الهولندي	27
الفرع الثاني: لعنة الموارد والتنويع الاقتصادي	37
الفرع الثالث: عدم اليقين والتنوع الاقتصاد	44
الفرع الرابع: سياسة الهروب من ظاهرة عدم اليقين	46

الفرع الخامس: العوامل المؤسسية والسياسية والتنويع الاقتصادي	50
المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية وبين وتطور القطاعات الاقتصادية	52
الفرع الأول: أهمية الإيرادات النفطية للدوال المصدرة والمستوردة	52
الفرع الثاني: تحليل طبيعة العلاقة بين الإيرادات النفطية والنشاط الاقتصادي	58
المبحث الثالث: سياسات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	66
المطلب الأول: سياسات التنويع الاقتصادي	66
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي ومستوياته	73
الفرع الأول: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	73
الفرع الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي	78
خاتمة الفصل	80
الفصل الثاني: الاطار النظري للنمو الاقتصادي	
مقدمة الفصل	82
المبحث الأول: مفاهيم عامة للنمو الاقتصادي.	83
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.	83
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	83
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	88
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	89
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية	89
الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	97
الفرع الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث	98
المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي	102
الفرع الأول: رأس المال البشري	102
الفرع الثاني: رأس المال المادي	104
الفرع الثالث: التقدم التكنولوجي	107

المبحث الثاني: نماذج قياس النمو الاقتصادي	107
المطلب الأول: نموذج Solow	108
المطلب الثاني: نموذج lucas	108
المطلب الثالث: نموذج Romer	110
المبحث الثالث: استراتيجيات النمو في ظل الانفتاح الاقتصادي	112
المطلب الأول: استراتيجيات النمو	112
الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن	112
الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن	115
الفرع الثالث: استراتيجية تلبية الحاجات الاساسية	121
المطلب الثاني: اسهام الانفتاح الاقتصادي للصادرات والاستيرادات في النمو الاقتصادي	126
الفرع الاول: مفهوم الانفتاح الاقتصادي واهدافه ومعوقاته بالنسبة للدول النامية	126
الفرع الثاني: إسهام الصادرات السلعية والاستيرادات في النمو الاقتصادي	129
الفرع الثالث: إسهام الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي	132
خاتمة الفصل	134
الفصل الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية لواقع التنويع الاقتصادي	
مقدمة الفصل	137
المبحث الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي والتجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي	139
المطلب الاول: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	141
الفرع الاول: مؤشرات التنويع المرتبطة بالتغير في الاقتصاد	141
الفرع الثاني: مؤشرات التنويع المرتبطة بتطور الصادرات والإيرادات	142
الفرع الثالث: مؤشرات التنويع المرتبطة بالقوى العاملة ودور القطاع الخاص	143
المطلب الثاني: بعض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي	144
الفرع الاول: تجربة دولة ماليزيا	147

الفرع الثاني: التجربة النرويجية	153
الفرع الثالث: تجربة دولة الامارات	157
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة	164
المطلب الاول: تحليل البيانات حول التنويع الاقتصادي في الجزائر	164
المطلب الثاني: تحليل بيانات التنويع الاقتصادي في الامارات	181
المطلب الثالث: تحليل بيانات التنويع الاقتصادي في السعودية	186
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية عن علاقة التنويع بالنمو الاقتصادي	199
المطلب الاول: تقديم متغيرات النموذج	199
المطلب الثاني: نموذج ونتائج الدراسة	201
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية	206
خاتمة الفصل	211
الخاتمة العامة	213
قائمة المراجع	219
الملاحق	235

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول 2-1	وصف نموذج Romer	111
الجدول 3-2	مؤشر هيرفندل – هيرشمان للتنويع القطاعي للجزائر حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (1996-1998)	167
جدول رقم:3-3	مؤشر هيرفندل . هيرشمان للتنويع القطاعي في الجزائر حسب الناتج الإجمالي الخام في الجزائر للفترة (1999-2007)	168
جدول رقم: 3-4	مؤشر هيرفندل – هيرشمان للتنويع القطاعي في الجزائر حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (2008-2016)	169
جدول رقم:3-5	قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان (H،H) للتنويع القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1996-2016	172
جدول رقم:3-6	مؤشر هيرفندل هيرشمان للتنويع القطاعي حسب الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1999-2016	175
جدول رقم:3-7	تطور معدل نمو مؤشر H،H مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر	177
جدول رقم : 3-8	مؤشر هيرفندل – هيرشمان للتنويع القطاعي للامارات حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (1996-2003)	182
جدول رقم: 3-9	مؤشر هيرفندل – هيرشمان للتنويع القطاعي للامارات حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (2004-2011)	183
الجدول رقم:3-10	مؤشر هيرفندل – هيرشمان للتنويع القطاعي للامارات حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (2012-2016)	184
جدول رقم: 3-11	مؤشر هيرفندل ـ هيرشمان للتنويع القطاعي للسعودية حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (1996-2000)	188

جدول رقم:3-12	مؤشر هيرفندل . هيرشمان للتنويع القطاعي للسعودية حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (2001-2008)	189
جدول رقم: 3-13	مؤشر هيرفندل - هيرشمان للتنويع القطاعي للسعودية حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (2009-2016)	190
جدول رقم:3-14	مؤشر هيرفندال . هيرشمان للتنويع القطاعي حسب الصادرات السعودية للفترة (2000-2018)	195
جدول رقم:3-15	مؤشر هيرفندال . هيرشمان للتنويع القطاعي حسب الصادرات السعودية للفترة (2000-2018)	196
جدول رقم:3-16	نتائج عملية التقدير لنتائج الدراسة	202
جدول رقم:3-17	اختبار Breush-Godfrey للارتباط الذاتي	203
جدول رقم:3-18	اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء	204

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1-1	نموذج Gregory	29
الشكل رقم1-2	مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغنية بالموارد والدول التي تتميز بوفرة أقل في الموارد الطبيعية	39
الشكل رقم 1-3	مؤشر جيني	78
الشكل رقم 2-4	محدد الأجر الحقيقي التوازني في نموذج النمو الداخلي	109
شكل رقم: 3-5	قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنويع القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1996-2016	174
الشكل رقم:3-6	قيمة مؤشر هيرفندل-هيرشمان (H،H) للتنويع القطاعي مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر 1996-2016	179
شكل رقم:3-7	اختبار Jarque-Bera اعتدالية البواقي	205

المقدمة

- **تمهيد :**

تمثل سبل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أي اقتصاد صميم النقاش بين الاقتصاديين من اجل ايجاد افضل الطرق الممكنة للتوصل الى ذلك، وهذا التوجه ليس حديثا بل هو من صميم اهتمامات الباحثين والاقتصاديين منذ آدم سميث وكتاب ثروة الأمم الذي اعتبر ان مصدر الدخل هو توزيع العمل، ومنذ ذلك الحين يسعى الاقتصاديون إلى تحليل ومعرفة أصل النمو الاقتصادي ومحدداته وذلك تزامنا مع التغيرات التي تطرأ على محيط الاقتصاد العالمي.

وقد تنوعت الدراسات في هذا المجال سواء من الجانب النظري أو التطبيقي لمعرفة تطور ثروات الأمم وكذا معرفة توزيع هذه الثروات، وقد أكدت الدراسات الاقتصادية أن عامل النمو الاقتصادي هو المعيار المحدد لتقدم أو تخلف العديد من الدول والذي يتحدد من خلال الناتج الداخلي الخام الحقيقي، والناتج الداخلي الخام الفردي، وعليه فإن تقدم الدول يتحدد من خلال قدرتها على كثرة الإنتاج بصورة دائمة، ويجب أن يكون هذا التقدم مرفق ببعض المؤشرات مثل تقليص معدلات البطالة والتضخم، تخفيض نسبة الفقر في المجتمع، الاستقرار السياسي، استقرار أسعار الصرف، ترشيد النفقات العمومية.

وعليه يمكن تعريف النمو على أنه : ارتفاع انتاج الدول خلال مدة زمنية طويلة بحيث يعتبر النمو الاقتصادي مفهوم كمي متعدد المعايير بحيث يخضع إلى:

- الارتفاع الكمي لعوامل الإنتاج المستعملة في عملية الإنتاج.
- تطور التقنيات التي تسمح بانتاج ذو كفاءة عالية بنفس عوامل الإنتاج.

إن مختلف الدول النامية سعت إلى رفع مستوى معيشتها بإنجاز العديد من التعديلات لغرض إنعاش نموها الاقتصادي؛ بحيث كان توجه أغلبية الدول النامية في فترة الستينات والسبعينات، متمركز حول تنمية السوق الداخلي مع سياسة تجارية تقشفية،

والتي كان يشكل فيها الإحلال محل الواردات وسيلة من أجل بعث التنمية الاقتصادية، وتقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية؛ ولكن هذا التوجه تغير في بداية الثمانينات لعدم فعالية هذه السياسة؛ والتي لم يكن لها الأثر المنتظر على كل من نموها الاقتصادي واندماجها الدولي؛ وبالتالي تغير التوجه نحو ربط النمو الاقتصادي بدرجة الانفتاح، وهذا حسب الحجج التقليدية التي تسمح بجني ثمار التفوق النسبي و بتطوير القطاعات التي توجد بها وفورات الحجم، و بالتخصص في الميادين التي يوجد فيها نمو عالمي معتبر؛ بالإضافة إلى ذلك توجد حجج أخرى تتمثل في كون أن تطوير الصادرات تسمح من إنقاص الضغط الخارجي، و تسمح من استيراد رأس المال غير المنتج داخليا، وهذا ما يؤدي إلى تعزير النمو الاقتصادي؛ إلا أنه يبقى هذا الموضوع محور نقاش.

وقد ازداد النقاش النظري حدة بين الاقتصاديين بعد ملاحظة أن بلدانا تتمتع بميزة نسبية قوية جدا في تصدير الموارد الطبيعية، ولكنها تتصف باقتصاد نامي، وانخفاض مستوى الدخل والنمو الاقتصادي، واقتصاد أقل تنوعا، بينما لا تتمتع دولا أخرى بميزة نسبية في تصدير هذه الموارد، ولكنها تتميز باقتصاد متقدم وارتفاع مستوى الدخل، وارتفاع معدل النمو اقتصادي على المدى الطويل، واقتصاد أكثر تنوعا. وتشير عدد من الأدبيات الاقتصادية إلى أن المشكلة الحقيقية في هذه الدول ليست في وفرة الموارد في حد ذاتها، بل تكمن في فشل مؤسسات هذه الدول في إدارة تلك الموارد بكفاءة، مما أدى إلى انخفاض درجة التنوع الاقتصادي فيها.

ويرى العديد من الاقتصاديين من امثال جوزيف ستيغليتز، ان البلدان الغنية بمواردها قد تكون بها شعوبا اكثر فقرا، حيث لا تتمكن من الوصول او الحصول على نصيب عادل من تلك الثروات، وهو ما يجعل التنوع الاقتصادي هدفا ملحا للدول التي تتمتع بوفرة الموارد خاصة النفطية منها، ومن ثم ركز الباحثين، على مسالة وفرة الموارد

الطبيعية حسب القطاعات، والية ترابط تلك القطاعات مع القطاعات الأخرى، وكيف استطاعت عدد من الدول التغلب على الية استغلال الموارد، والعدد الآخر وقع في سوء ادارتها واستغلالها وصولا الى ما يعرف بالمرض الهولندي، وعدم اليقين، ولم تتمكن تلك الدول من ضبط الإنتاج النفطي وتجنب المعدلات الزائدة من الإنتاج التي تؤدي إلى استنفاد الثروة النفطية القابلة للنضوب، ولم تستطع ربط استخدام الإيرادات النفطية بالتنوع الاقتصادي.

والجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية، سعت منذ استقلالها السياسي إلى رسم مسار سياسة تنموية واضحة المعالم لإعادة بناء الاقتصاد الوطني الذي حول الاستعمار بنيانه من اقتصاد متكامل ومنسجم موجه نحو الداخل، إلى اقتصاد يرتكز بصورة أساسية على تصدير بعض المنتجات الزراعية نحو الخارج، مع غياب أي سياسة اقتصادية أو زراعية لتلبية الطلب الوطني على المستوى المحلي.

وبعد فترة من التردد وعدم وضوح الرؤية التنموية خاصة خلال الفترة (1962-1965) تمكنت السلطات الجزائرية من رسم سياسة تنموية طويلة المدى خلال الفترة (1965-1980) ترتكز أساسا على الصناعات الثقيلة للخروج من التخلف في حدود خمسة عشر سنة، والتي كان يميزها التخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي و ترجيح الأساليب الإدارية على أدوات السوق في تسيير الاقتصاد.

ولقد تعرض مفهوم التنمية خلال هذه الفترة للتشويه، أو على الأقل لم تدرك الكثير من أبعاده وذلك من خلال التوهم بأن تعظيم معدل نمو الناتج المحلي في أقصر الفترات سوف يحل مشكلات الفقر والتخلف، وهو فهم غير مكتمل لجوهر عملية التنمية، والتي تزامن مع عدم تحديد الإستراتيجية المنتهجة في عملية التنمية و المسماة بالتصنيع وإهمال القطاعات الأخرى.

هذه التجربة حكم عليها بأنها مكلفة و قليلة الفعالية من جميع الجوانب الاقتصادية، فكان لابد من إعادة تقويمها وتصحيح مسارها وذلك برسم معالم سياسة جديدة ترتكز على تقليص مساحة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص والاهتمام بالقطاعات الأخرى، وتطلب ذلك القيام بإصلاحات ذاتية مبنية على الأسعار كمؤشرات نسبية ولامركزية نسبية لسلطة اتخاذ القرار الاقتصادي وإعادة الاعتبار لميكانيزمات السوق كمؤشر لتسيير أحسن للمؤسسات، لكن هذه الإصلاحات كانت بطيئة ومحدودة، تلتها إصلاحات عميقة للتوجه نحو اقتصاد السوق الحرة والتراجع عن الاقتصاد المزكزي الموجه الذي ميز المرحلة السابقة، هذه الإصلاحات كانت تساندها المؤسسات المالية الدولية وتصب في إطار التحرير الكامل للاقتصاد الوطني ليندمج في الاقتصاد العالمي.

تولدت عن هذه الإصلاحات سواء الذاتية منها أو تلك المدعومة آثارا اقتصادية واجتماعية على المستوى الكلي تعد دراستها ذات أهمية بالغة، وفي إطار إسهام البحث العلمي في تناول قضايا الاقتصاد الوطني، تأتي هذه الدراسة لتتناول التحول الذي حدث في الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يرتكز على الخطة المركزية إلى اقتصاد يعتمد على أدوات السوق وآثار ذلك على الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية، وتضع أمام متخذي القرار صورة واقعية عن مختلف مراحل تسيير الاقتصاد الوطني، وما أفرزته من نتائج و الأخطاء في السياسات السابقة، حتى تأتي القرارات المستقبلية متوافقة مع ما يتطلبه الواقع وما يقتضي تحقيقه من أهداف اقتصادية. وعند الحديث في بحثنا هذا عن التنويع القطاعي فاننا نقصد به التنويع الاقتصادي وما تغييره في عنوان الدراسة الا لعدم التكرار اللغوي مع عبارة معدلات النمو الاقتصادية

2 -إشكالية الدراسة

إن هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل أساسي على المداخيل النفطية في الصادرات، انعكست سلبا على معدلات النمو المسجلة، لاسيما أثناء انخفاض أسعار المحروقات والتي لا يمكن للدولة أن تتحكم فيها، وبالتالي أصبح من الضروري على القائمين على الاقتصاد الوطني انتهاج سياسات تحفيزية لتنويع الأنشطة الاقتصادية بالقطاعات الأخرى، والتي تسمح بتنويع المداخيل من العملة الصعبة المتأتية من الصادرات.

ونسعى في هذا البحث إلى معرفة أثر التنويع القطاعي على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر، وهذا باستخدام مجموعة من المؤشرات والنماذج القياسية للوقوف على واقع التنوع الإقتصادي وأثره على معلات النمو المسجلة والتي تسمح لنا بالمقارنة بين الدول الثلاثة محل الدراسة الجزائر، السعودية والإمارات خلال الفترة 1996-2016، من خلال طرح الإشكالية التي مفادها:

- كيف يمكن للتنويع القطاعي أن يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي؟

ولتبسيط هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنمو الاقتصادي وما هي محدداته؟
- ما هي مؤشرات قياس معدلات النمو الاقتصادي؟
- ما العلاقة بين النمو والتنمية والتنويع الاقتصادي؟
- ما هي استراتيجيات النمو المتبعة وكيف يمكن للدول الريعية مواجهة الانفتاح الاقتصادي ورفع معدلات النمو بعيدا عن النفط ؟
- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي وما هي أنواعه وكذا مؤشرات قياسه؟
- ماهي اسباب تعثر التنمية في الدول الريعية ذات المورد الوحيد ؟

- ما هي وضعية معدلات التنويع الاقتصادي المسجلة بالجزائر، السعودية والإمارات خلال الفترة 1996-2016 ؟
- كيف يمكن استخدام الايرادات النفطية في القطاعات الاخرى المساهمة في الاقتصاد والتي لها القدرة على خلق فرص عمل ومن ثم رفع معدلات النمو ؟

3- الفرضيات:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة وكانت كالتالي:

- زيادة درجة التنويع الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
- زيادة التنويع الاقتصادي يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تقليص المخاطر الناجمة عن الاستثمار والإنتاج النفطي والذي سيكون له التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي.
- ان وفرة الموارد النفطية ستؤدي الى انخفاض نمو مختلف القطاعات الاقتصادية وتعرض دول الدراسة الى نتائج عن سوء استغلال الموارد
- ان التقلبات الكبيرة في اسعار النفط خاصة تلك غير متوقعة جراء الحروب او رفع بعض الدول لحصصها من الانتاج او ما شابه ذلك تنعكس على حجم الانفاق العمومي وبالتالي على المخططات المستقبلية التي تنتهجها الحكومات بسبب التذبذب في اسعار النفط

4- منهج البحث

لمعرفة أثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي، استخدمنا المنهج التحليلي مع دراسة مقارنة بين الجزائر، السعودية والإمارات خلال الفترة 1996-2016، كما سيتم استخدام بعض النماذج الرياضية التي تمكننا من قياس درجة التنويع القطاعي مثل مؤشر

مؤشر هرفندل هيرشمان ثم في الأخير سيتم بناء نموذج قياسي لقياس أثر التنويع الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي.

5- أسباب اختيار الموضوع

هناك العديد من الدوافع التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو علمي، فبالنسبة للعوامل الذاتية فيتمثل في ميولي إلى البحث في جانب المؤشرات الاقتصادية الكلية ومعدلات النمو الاقتصادي والبحث في التساؤل المرتبط الى أي مدى يظل الاقتصاد الجزائري من اقتصادات التبعية للمحروقات ؟

أما الدوافع العلمية فتتمثل في الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر مقارنة بدول الدراسة التطبيقية والمتمثلة في عدم استقرار معدلات النمو وخضوعها إلى تغيرات أسعار البترول الدولية والمشاكل الناجمة عن انخفاض احتياطي الصرف .

6- أهداف وأهمية البحث

تتجلى الاهداف المرجوة من بحثنا هذا في كون أن الجزائر كغيرها من الدول بحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي لتقليل الاعتماد على المورد الرئيسي للنمو الاقتصادي (قطاع المحروقات)، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يحدثه التنويع القطاعي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والحفاظ عليه إذا ما تم الوصول إلى هاته الإستراتيجية اضافة الى التغيرات والتحولات التي طرأت على النظم الاقتصادية في العديد من دول العالم وانتقالها من نظام الاقتصاد المخطط الى نظام الاقتصاد الحر الامر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهد من طرف الدول الريعية لمواجهة هذه التحديات من خلال تقوية اركان اقتصادياتها وتنويع صادراتها لتصبح قادرة على المنافسة في سوق يتميز بالسرعة ونقل المعلومات والاموال بين ارجاء العالم ولتكون في مأمن من المخاطر والاضرار التي قد تلحق بها جراء اعتمادها على مورد وحيد قد ينضب مع مرور الزمن .

كما تتجلى أهميته كذلك في كون الجزائر كانت تتوفر على موارد مالية هامة في الفترة الأخيرة، والتي كانت ناتجة عن الارتفاع في أسعار البترول .وهذا ما يجعل الدولة قادرة على التدخل والتأثير أكثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي اللازم لإحداث تنمية اقتصادية.

ومن ثمة نهدف في هذا البحث إلى دراسة أثر التنويع القطاعي على معدلات النمو الاقتصادي في كلاً من الجزائر، الامارات و السعودية واستشراف سياسة أو إستراتيجية اقتصادية للجزائر مبنية على التنويع القطاعي من خلال هاته المقارنة وكيف يمكن رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الداخلي الخام من خلال استخدام الايرادات النفطية بعقلانية وتنويع افقي أو عمودي ليسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي

بالإضافة إلى ذلك هناك أهداف فرعية أخرى يمكن إدراجها فيما يلي:

دراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي ومدى ملائمتها للاقتصاد الجزائري.

- قياس درجة التنويع الاقتصادي
- معرفة العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر.
- إعطاء بعض الآراء في كيفية تحقيق تنويع قطاعي للتمكن من حفز النمو الاقتصادي.

7- صعوبات الدراسة :

لعل من ابرز عناوين الساعة هو التنويع الاقتصادي والذي حظي باهتمام شديد من طرف الحكومات والباحثين والمهتمين كون اننا في الدول العربية منها في بلادنا الجزائر لازلنا نعتمد على النفط كمورد وحيد ويعتبر الخروج من التبعية للمحروقات بمثابة رهان وتحدي امامنا لكن الصعوبة الكبرى التي واجهت الباحث تمثلت في الاختلاف

والتباين الفاضح في المعطيات الرسمية للدولة خاصة في الجزائر من مؤسسات رسمية معنية بتقديم الاحصائيات واخرى مركزية تمثل المصدر الرسمي لمختلف القطاعات اضافة الى شح المعلومة المقدمة اصلا حتى في الواقع الرسمية للوزارات ناهيك عن الدراسات القليلة في هذا الشان وان توفر البعض منها في مقالات جزء منها تناول الموضوع من زاوية نظرية لا غير في حين ان الجانب التطبيقي هو الاهم في الدراسة خاصة وان التنويع الاقتصادي اصبح ضرورة حتمية للهروب من المرض الهولندي وسوء استغلال الموارد والطاقات الاقتصادية.

8- الدراسات السابقة:

1 - دراسة ممدوح عوض الخطيب أثر التنويع في القطاع غير النفطي السعودي

وتعتبر من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حيث درس التنويع في القطاعات غير النفطية السعودية من سنة 1970 الى غاية سنة 2011 وهذا باستعمال مؤشرات قياس التنويع لكلا من هيرفرندل هيرشمان وكذا مؤشر جيني واظهرت الدراسة ان الاقتصاد السعودي لازال معتمدا على النفط وهذا نظرا لارتفاع نسبة الايرادات النفطية من الايرادات الحكومية الفعلية وكذا ارتفاع نسبة الصادرات النفطية من جملة الصادرات السلعية ووصل في نهاية الدراسة ان المؤشر دائما ماكان يقترب من الواحد خاصة اثناء ارتفاع اسعار البترول وان العلاقة طردية بين مؤشر هيرفندل هيرشمان و معدل النمو الاقتصادي

2- دراسة زايري بلقاسم قوجيح بن علي 2017 أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1980-2015

إذ اهتمت هذه الدراسة بالاقتصاد الجزائري وما محله من التنويع كونها دولة تعتمد على مورد وحيد الا وهو النفط وهدفت هذه لدراسة الى ابراز اهمية استراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي وكيف يمكن للجزائر من

وجهة نظر الباحثين تنويع قاعدتها الانتاجية للانتقال من اقتصاد ريعي الى اقتصادي قوي ومنتج ومتنوع القطاعات

3- دراسة السي محمد كمال، التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر 1975-2014

حيث تهدف هذه الدراسة الى قياس كفاءة القطاعات الاقتصادية من خلال تقييم التخصيص الموجه لهذه القطاعات خلال فترة الدراسة وباستخدام مؤشرات قيا س التنويع لهيرفندل هيرشمان توصل الكاتب الى درجات الاقتراب او الابتعاد من الصفر ليستعملها في اثر التنويع على معدلات النمو باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL كما عرج على مختلف مراحل الاصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال

9- تقسيمات الدراسة :

سنعتمد في دراستنا هذه على خطة مكونة من ثلاثة فصول على النحو الموالي :

الفصل الأول :

نتعرض في هذا الفصل الى الجانب النظري للتنويع الاقتصادي ومفاهيم من تعريف ومبررات وانواع واهداف التنويع بالاضافة الى العلاقة بين النمو والتنمية والتنويع الاقتصادي وكذا تحليل العلاقة بين الموارد الطبيعية ومتطلبات التنويع ومن ثمة التعرف على مؤشرات قياسه

الفصل الثاني :

سيتضمن هذا الفصل دراسة للجانب النظري للنمو الاقتصادي سنحاول التطرق لمفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي بحيث يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث سيتم من خلالها تقديم مفهوم للنمو الاقتصادي ومن تم طرح بعض النظريات المفسرة له من خلال المدارس الاقتصادية المشهورة وكذا بعض الاقتصاديين وفي الأخير سوف نهتم بنمذجة

نظرية النمو الاقتصادي من خلال طرح بعض نماذج النمو المعروفة في قياس النمو الاقتصادي

الفصل الثالث :

سنخصص هذا الفصل الى الجانب التطبيقي لدول الدراسة الجزائر، الامارات والسعودية خلال الفترة من 1996 الى غاية 2016 من خلال تحليل واقع مؤشرات التنويع الاقتصادي والتوزيع القطاعي ومساهمة كل قطاع من جهة وكذا دراسة مؤشرات التنويع للصادرات من جهة اخرى ومن ثمة بناء نموذج اقتصادي يسمح لنا بالتعرف على واقع التنويع الاقتصادي ومساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الجزائري كما سنعرج على بعض التجارب الناجحة لدول التي اختارت مسلك التنويع الاقتصادي كطريق نحو الغاء الاعتماد على الموارد الطبيعية.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

لطالما سعت الدول الريعية إلى إقرار سياسات عامة تهدف الى تحقيق التنويع الاقتصادي ، بحثا عن اقتصاد متنوع ومترابط، وفق رؤية وتخطيط استراتيجي، خاصة وان الخطط التنموية في تلك الدول ومنذ عقود تعتمد في تمويلها على الايرادات المتأتية من القطاعات النفطية بمفهوم ضيق، وعلى الايرادات المتأتية من قطاعات الموارد الطبيعية بالمفهوم الواسع، حتى اصبح اثر النفط سلبيا على التنمية رغم ان السبب الحقيقي ليس في النفط، بل في الادارة السيئة للموارد، مع انها تمتلك فوائض من الاموال الطائلة اثر ارتفاع اسعار البترول الذي يظل المورد الاقتصادي الوحيد المهيمن على الاقتصادات خاصة منها في المنطقة العربية .

ومثلما استطاع النفط أن يحل محل الفحم في توليد الطاقة الكهربائية والخشب في التدفئة، فهناك بدائل طاقوية جديدة تحاول ان تحل محله لا تعتمد اساسا في وسائل انتاجها على النفط لهذا وجب على الدول الريعية ان تسارع الى تنويع اقتصادها .

ومن هنا بات لزاما علينا كباحثين ان نفكر في موضوع التنويع الاقتصادي ونبحث فيه بإمعان وهو ما سنقوم به من خلال ثلاث مباحث حيث سنتطرق في المبحث الاول الى ماهية التنويع الاقتصادي من تعريفه وانواعه ومبرراته وماهي الاهداف التي يصبو اليها ، وبما أن الدراسة العامة تتعلق بالتنويع القطاعي الذي نقصد به الاقتصادي وأثره على معدلات النمو فسنحاول في المبحث الثاني ان ندرس العلاقة بين معدلات النمو والتنمية والتنويع الاقتصادي من جهة والموارد الطبيعية من جهة اخرى وتحليل هذه العلاقة .كما سنقوم في المبحث الاخير بالتعرف على مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي ومستوياته والتي سنحاول تجسيدها فيما بعد ضمن الفصل التطبيقي على دول الدراسة الجزائر الامارات والسعودية .

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، ويسهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن إنتاج التعدين أو النفط.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

تعددت مفاهيم التنويع الاقتصادي من مختلف الجهات التي تنظر إلى هذه الظاهرة فهناك من يربطه بالإنتاج وبمصادر الدخل بينما يربطه البعض بهيكل الصادرات، وسنبرز من خلال هذا المطلب مختلف التعاريف المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والأهداف التي يصبو لتحقيقها.

الفرع الأول: تعريف التنويع وأنواعه

1. تعريف التنويع الاقتصادي

وردت عدة تعاريف للتنويع نذكر منها :

يتضمن التنويع تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[1]

وهناك تعريف آخر للتنويع الاقتصادي، بأنه " توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات."[2] ويرى آخرون أن التنويع الاقتصادي هو تنويع القاعدة الإنتاجية

---

[1]- وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة للسنوات 1995-2000 أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، ص 13.

2- موسى باهي ،كمال رواينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، الجزائر، ص 135.

والخدمية والتوزيعية، بالشكل الذي يضع الاقتصاد بشكل متقدم في سلم الارتقاء بالتنمية عدة لاقتصاد ما[1].

ويمكن أن يعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل بين ما يرى آخرون بأنها عملية تراكمية لزيادة إسهام القطاع الصناعي والقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي. ويعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي والإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي[2].

كما يعرف التنويع بشكل عام على انه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد (النفط) والانتقال إلى مرحلة تقوية القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع إنتاجي[3].

وقد تناولت منظمة الإسكوا موضوعة التنويع الاقتصادي في البلدان العربية عندما عقدت ندوة حول التنويع الاقتصادي في العالم العربي عام 2001م. واسهمت اغلب الدراسات إلى توصيف التنويع الاقتصادي، وتتبع إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وتقدير التنويع الحاصل في الصادرات، وعلى الرغم من أن تحقيق التنويع الاقتصادي، ينصب بالدرجة الأولى على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل، والإنتاج ليس كافية لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية. إذ لا بد وأن يترافق التنويع في الفعاليات الإنتاجية مع تنويع

[1]-MARTIN HVIDT, Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Futuretrends، Research Paper, Kuwait Programme on Development. Governance and Globalization in the Gulf States, 2013، p 15

[2]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات التحويلية لازالت قوة غير محركة، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع http://www.alyaum.com/article/1106261

[3] – وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995– 2000)، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص 13.

في متغيرات أخرى مرتبطة بذلك كالصادرات، والواردات، وإيرادات الدولة، والعمالة وأجمالي تكوين رأس المال. وذلك انطلاقا من كون التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي واسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية أخرى.[1]

انطلاقا مما سبق يمكن أن نعرف التنويع على انه توسيع للهيكل الانتاجي عن طريق زيادة الناتج الداخلي في مختلف القطاعات وعدم الاعتماد على القطاع النفطي من خلال وضع برامج وسياسات واهداف مستقبلية تحقق من خلالها الدولة تنمية مستدامة مصحوبة بتطور في معدلات النمو الاقتصادي.

أما تنويع مصادر الدخل فنعتقد بأنه تنويع مصادر الإيرادات المكونة للموازنة العامة، وبتعبير أدق يمثل تنويع مصادر الإيرادات المالية بما فيها الدخل المتحقق من مساهمات القطاعات في الدخل القومي إضافة الضرائب، والرسوم الجمركية والمساعدات والهبات.

2. أنواع التنويع الاقتصادي:

يتضمن التنويع الاقتصادي نوعين من التنويع الذي يسمح للاقتصاد بالاستقرارية أكثر وهما:

أ- **التنويع الأفقي أو التكامل الأفقي** : يقصد به ظهور قطاع جديد من النشاط الاقتصادي الذي يسمح بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة- التي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بقطاع النفط .

[1] -The Case of Egypt · H. 2001. "Economic Diversification 2 Keir Eldine 1970-2000". Economic and Social Commission for Western Asia. Expert Meeting on Economic Diversification in the Arab World. Beirut.

ب- التنويع الرأسي أو العمودي : يقصد به توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة[1].

الفرع الثاني: مبررات التنويع الاقتصادي

إن التحديات التي تواجهها البيئة الاقتصادية العالمية في البلدان النفطية والمتمثلة في الانخفاض الحاد في اسعار النفط، تتطلب الوقوف بشكل جاد في دراسة هذا الوضع الخطير الذي أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للبلدان التي اعتمدت بشكل مفرط على النفط في تمويل نفقاتها، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، وبعض بلدان الخليج العربي، ويمكن تسليط الضوء على أبرز مبررات التنويع الاقتصادي والتي تتمثل بالاتي:

1- التنويع الاقتصادي يساعد على التقليل من الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، ومن ثم تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الانتاجي، فعندما يرتبط اداء الاقتصاد الوطني بمورد اقتصادي معين فأن أي انخفاض او تغير في اسعار هذا المورد سوف يؤدي إلى حدوث العديد من المخاطر في الهيكل الانتاجي للدولة[2].

2- يؤدي التنويع الاقتصادي الى تقليص حجم المخاطر المرتبطة بالصادرات ،فعند انخفاض اسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الاجنبي مما يؤدي الى تقليص امكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية[3].

---

[1] - محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، التنويع الاقتصادي في الجزائر، المجلة العامة للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 2، ابريل 2017.

[2]- مهدي الحافظ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية (دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات العربية)، معهد التقدم والسياسات الانمائية واتحاد رجال الاعمال العراقيين، لبنان، 2007، ص2

[3]- ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات ادارة الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014 م، ص 7-8

ومما يدل على ذلك الانخفاض الكبير الذي حدث في أسعار النفط بسبب زيادة المعروض النفطي في السوق الدولية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط،

3 – التنويع في القطاعات الاقتصادية يسهم في التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة يكون لها دور مهم في تحقيق عائدات كبيرة.

4- التنويع الاقتصادي يخلق قطاعات تجارية خارجية أكثر استقرار فيما يتعلق بالواردات، حيث يلاحظ بأن الدول النفطية تستورد معظم احتياجاتها الغذائية والصناعية مما يعرض هذه الدول إلى اخطار عديدة مع الدول المصدرة لتلك السلع وبالتالي التاثير على سلة احتياجات تلك الدول من الخارج[1]

5 – يسهم التنويع الاقتصادي الى حد كبير في استيعاب رأس المال البشري وزيادة الانتاجيته ، فالتنويع الاقتصادي له دور مهم في توفير فرص العمل للمهارة الوطنية حيث أن التنويع في القطاعات الاقتصادية المختلفة يكون له اثر في توفير فرص العمل والحد من البطالة . كما أن التنويع الاقتصادي فيما يتعلق بالعمالة هو درجة إسهام القطاعات المختلفة في استيعاب الأيدي العاملة، فكلما كانت تلك القوى موزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملائمة، دل ذلك على درجة معينة من التنويع الاقتصادي،[2].

[1]- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، استراتيجية التنمية الوطنية (2005–2007)، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،2006) ص 24

[2]- Bertheelemy، j.andsodrling، 1.2001. “ the role capitalaccumulation، adjstmet and structural change for economic take–off. empirical evidence، for African growth episodes”، world development، 29 (2) 55–63.

6- يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة ومن ثم تسريع عملية النمو الاقتصادي [1].

7 - يسهم التنويع الاقتصادي من الحد من المخاطر وتحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على مجالات النشاط الاقتصادي التي يمكن أن تخضع للتقلبات الدورية والصدمات الخارجية. وإن التنويع يوفر أنواع مختلفة من الأنشطة الاقتصادية في شكل وفورات الحجم والنطاق كما يؤدي إلى زيادة مرونة سوق العمل وسوق رأس المال.[2]

8- يسهم التنويع الاقتصادي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث إن العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية، المختلفة تعد من النتائج التي تنجم عن التنويع الاقتصادي،[3].

9 - يسهم التنويع الاقتصادي في توفير الأمن الغذائي والذي يحتاجها البلد بصفة دائمة، خاصة في الحالات الطارئة والحروب وما تتعرض لها العلاقات الدولية بين البلدان من خلافات وعقوبات اقتصادية [4].

نستنتج مما سبق أن التنويع الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع اسهام القطاعات غير النفطية في الاستثمار والصادرات والإنتاج ودعم قدرة اقتصاد البلد في مواجهة الصدمات

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا، قياس نجاح التنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، (نيويورك، الأمم المتحدة، 2001)، ص52.

2-A-M. M. Abdel-Rahman، Economic Diversification in The Kingdom of Saudi Arabia، Department of Economics، King Saud University، Riyadh، 2007، P5.

[3]- محمد بن ناصر الحجري، تطور الاقتصاد العماني خلال أربعة عقود (1970- 2010)، توثيق - تحليل – تقسيم، مطابع الريان، عمان، 2010، ص 355.

[4]- خالد جميل كامل، مصدر سبق ذكره، ص 7.

الخارجية وذلك من خلال امتصاص الآثار السلبية لتغييرات أسعار النفط، التي غالبا ما تشهد تقلبات متكررة في فترات زمنية قصيرة، ويسهم التنويع في تحفيز المشاريع وتنمية القطاع الخاص، تنمية الإنتاجية وتطويرها، بناء قدرات الابتكار والاكتشاف، تعزيز الاندماج الإقليمي والعالمي، إعداد سياسة وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي، و إن الموارد النفطية تعد من الموارد الناضبة غير المتجددة مما يؤكد أهمية تنويع مصادر الدخل بالإضافة إلى النفط.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي

من الضروري قبل تفسير وتحليل العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والتنوع الاقتصادي والتحديات الناتجة عن استخدام الإيرادات النفطية، وكيفية التخلص منها لابد من تحليل العلاقة بين النمو والتنمية والتنوع الاقتصادي، ولماذا تهدف الدول إلى التنوع الاقتصادي؟ وما هي السياسات الفعالة لتحقيق التنوع ؟ وما مؤشراته؟.

الفرع الأول: أهمية التنويع الاقتصادي

إن البلدان التي تتمتع بميزة نسبية للمورد الطبيعي تسعى إلى تحقيق التنوع الإنتاجي عن طريق استخدام الإيرادات الناتجة عن تصدير هذه السلعة في الاستثمار الداخلي، أو في الخارجي، أو في كليهما معا، وتهدف من خلال ذلك خلق اقتصاد متنوع، يكون أداؤه أفضل على المدى البعيد، وذلك للاسباب التالية:

أ- أن الميزة النسبية للمورد الطبيعي تفتح الطريق أمام القطاعات الأخرى للانخراط في ديناميكية تصنع التعلم عن طريق العمل، وبخاصة تلك التي تستخدم المعارف ذات الصلة وكل ذلك يؤدي إلى رفع الإنتاجية والدخل، ودعم هذا الاتجاه كلا من هيس عام 2008[1] ومالوني عام 2007[2].

---

[1]- Heiko – Hess – Export Diversification and Growth working paper no. 21 World Bank. Washington Dc of the Middle East and North Africa competitiveness، 2008، p21.

2- Lederman Maloney: natural Resources 2007 curse Nov. p11.

ب- لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول التركيز على الصناعة التحويلية أو التركيز على الصناعات الثانوية فقد يكون عدد من الدول لديها ميزة نسبية قوية في القطاعات الثانوية القائمة على الموارد بما فيها المعادن والغابات، ويشير سينوت ناش وديلاتوري عام 2010[1] إلى أن التغير التقني في قطاع الصناعة التحويلية ليس بالضرورة أكبر من ذلك في القطاعات الأولية وان هذا الأخير قدم فرصا للتعلم بالممارسة، والبعض يقول أن إنتاج السلع قائم بشكل اساسي من حيث الإنتاج والروابط والآثار غير المباشرة لأنواع أخرى من الإنتاج.

ج - أن الدراسات الحديثة لم تدعم الجدل القائم حول ارتفاع أسعار سلع المواد الأولية على المدى الطويل بالمقارنة مع أسعار السلع المصنعة.

د- تشير الدراسات إلى أن المهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته، وليس طبيعة المنتج المهيمن، فقد وجدت IMPS 2003[2]wacziary 2009 أن بلدان في المرحلة الأولى من التنمية قامت إلى رفع مستوى الدخل، وعند وصولها لمرحلة معينة من الدخل تميل إلى إعادة تركيز الإنتاج، وأن معظم الدول النامية هي في المرحلة الأولى.

هـ - أن عملية التنوع تساعد على تجنب انتقال الصدمات من القطاع النفطي إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى كما يرى فان دير عام (2009)[3].

و- أن التنوع الاقتصادي يجنب الاعتماد على الاستثمار الخارجي وصناديق الأصول الخارجية الضخمة التي تعد موردا للعملة الأجنبية، والتي يمكن أن تنهار على المدى

---

[1]- John Nash and Augusto de La Torre Latin Natural Resources in Emily Sinnot America.2010 ،P 16

2- Imbs Jean and Romain Wacziary stages of Diversification Economic World Bank، Washington Dc Booms and Busts Beyond. Harnessing windfall 2009، p ،6

3- Van der Ploeg Frederick and Washington Dc booms and Busts Beyond. Harnessing windfall 2009.

البعيد، أما الاستثمار الخارجي حتى إذا تنوعت فيه الحيازات في المجالات الصناعية فسوف يكون دائما موضوع ترحيب من جانب الدول المضيفة، وأن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في الخارج تحد من السيادة الوطنية وفي حالات تجميد الأرصدة ومصادرها وهذا ما حدث للعراق بعد عام 1990م وحاليا في عدد من دول الشرق الأوسط، لذا فالاستثمار الداخلي الذي يحقق التنوع الاقتصادي أصبح أكثر ضرورة وفاعلية من الاستثمار الخارجي.

ز- أن التقدم في مجال التعدين واستغلال الموارد الطبيعية يمكن من تطور الاستكشافات، ونرى في الأخير احتياطات عالية حيث أصبح استخراج النفط اليوم وتعظيم قيمته من خلال ربطه بالقطاعات الإنتاجية الأخرى أفضل من الاحتفاظ به في باطن الأرض.

ر- أن الاحتفاظ بالاحتياطي في باطن الأرض يعد أمرا محفوفة بالمخاطر الاقتصادية والسياسية والاعتماد على سلعة قابلة للنفاد مثل النفط ومرتبطة بالتقدم التكنولوجي والسوق العالمي يعرض الاقتصاد إلى التذبذب وعدم الاستقرار، وقد يصبح عبئا اقتصاديا وسياسيا، وعلى سبيل المثال أن التقدم التكنولوجي في التكسير الهيدروليكي، الذي ضخم إمدادات الغاز في الولايات المتحدة وتطوير التكنولوجية النووية الآمنة والرخيصة فضلا عن تكنولوجيا البطاريات، وبالتالي يصبح النفط لا قيمة له مثل الفحم الحجري، أما المخاطر السياسية إذا ما فشلت الدول الصناعية في إيجاد بديل عن النفط فلا بد من العودة للسيطرة على الإمدادات النفطية حماية لاقتصادها، .

م- أن التنوع الاقتصادي يقوي سلسلة ترابط قطاع الموارد مع القطاعات الإنتاجية الأخرى، والدليل على ذلك استراليا وكندا اللتان تمتلكان موارد وفي الوقت نفسه تتمتعان باقتصاد قوي ذي إنتاجية عالية ناتج عن الترابط الأمامي والخلفي بين القطاعات

الإنتاجية. وهكذا يجب البحث عن إيجاد سياسات فاعلة تحقق التنوع الاقتصادي في البلدان التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية[1].

الفرع الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي .

يهدف التنويع الاقتصادي بشكل رئيسي باعتباره عملية تدريجية تراكمية لتنويع مصادر الدخل على الحد من الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد مستقل عن البترول، حيث يمكن حصر اهدافه عموما في النقاط التالية[2]:

-توسع فرص وآفاق كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر؛

-تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

-زيادة الشركاء التجاريين وتوسيع آفاق الأسواق الدولية؛

-تنويع العوائد المالية وتوسيعها وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة؛

-خلق صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛

-توفير بعض فرص العمل للعمالة الوطنية بغية تسريع عملية النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: العلاقة بين النمو والتنمية والتنويع الاقتصادي

بدأ الجدل يدور بين الاقتصاديين في فلك الناتج المحلي الإجمالي وإن سعوا لتجاوزه بعض الشيء عن طريق أخذ التغيرات التي تطرأ على الهيكل الاقتصادي في الحسبان، فمحاولة الاقتصادي السوفيتي كوسوف في عام 1979م، ونقطة البدء فيها، هي أن الاقتصاد قد يحقق نموا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك قد لا

---

[1]– نوري محمد عبيد، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، د ط، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2015، ص 29.

[2] – أشواق بن قدور، محمد مدياني، التنويع الاقتصادي ومداخل تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد 4، الجزائر، 2017، ص 118.

ينطوي على تنمية حقيقية طالما أنه لم يصطحب بتغير محسوس في هيكل الاقتصاد الوطني.

والفكرة التي انطلق منها كوسوف هي اتخاذ التغيير الهيكلي في الاقتصاد معيارا للتمييز بين النمو والتنمية. والتغير الهيكلي المقصود تبعا لكوسوف هو التغير في مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لصالح ما يمكن عدة قطاعات دينامكية ذات مفعول قوي في تأمين التطور الذاتي للاقتصاد الوطني وذلك دائما على المدى الطويل[1]. ويعرف سيمون كوزنتس النمو الاقتصادي على انه الزيادة المستدامة في متوسط إنتاج الفرد أو العامل، ويعني وجود اتجاه مستمر غير متأرجح للنمو، ويحفز إنتاجية الفرد عبر مدة طويلة من الزمن[2].

أما التنمية فهي عملية تغيير شامل تتضمن تغيرات هيكلية في مدخلات ومخرجات الاقتصاد، كما أن التغيير الهيكلي يعد عنصرا أساسيا في هذه العملية.[3] والتنمية مفهوم أكثر اتساعا من مفهوم النمو، وهي مفهوم مركب، وهي عملية وليست حالة، كما أنها آلية إلى جانب كونها إدارة ووسيلة تحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية[4].

كما أن للتنمية مؤشرات متداخلة ومتكاملة منها أربعة النمو الاقتصادي، والتحولات الهيكلية التي تطال كافة أوجه التخلف ، و تحسن مطرد لنوعية الحياة المعنوية والمادية

[1]– إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشر اعتمادار الشروق القاهرة،2003 ص 110

[2]– Simon Smith Kyznets modern economic growth: restructure and spread studies in comparative economics 7 ،new haven CT Yale University ،press 1966 P ،1

[3]– سمير حنا بمنام، التغيرات الهيكلية في اقتصادات دول نامية مختارة للفترة (1967–1988) رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 1991، ص 3ص4.

[4]– مصطفى كمال زيدان مدكور، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2010 ص 152.

لأفراد المجتمع وتكريس نسق اجتماعي يهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة التنمية المستدامة[1]، أما التقدم فهو الخطوة إلى الأمام والتطور إلى الأفضل والوفرة، فهو يعبر عن اتجاه إنساني حضاري يشمل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيره، لذلك تسمى الدول المتحضرة في العالم اليوم الدول المتقدمة[2].

ويلاحظ أن الدول النفطية قد أهملت النظر إلى مدى وجود بناء إنتاجي وطاقة ذاتية ورفع القدرة التكنولوجية. وبذلك أصبحت مشكلة، التنمية في اقتصادات الدول النفطية أكثر تعقيدا بعد ارتفاع أسعار النفط وتزايد عائدات النفطية، فأخذت حكومات هذه الدول الاهتمام بعملية توزيع هذه العائدات بين أفراد الجيل الحالي[3]

كما بينت التجربة أن الطفرات النفطية يمكن أن تكون نقمة أو نعمة على اقتصاد الدول المنتجة للنفط، إذ يعتمد ذلك على مدى كفاءة استخدام هذه العائدات، وتشير التجارب خلال العقود الماضية إلى أن الدول النفطية اعتمدت اعتماد مطلقا على العائدات النفطية في حل كافة التحديات التي تواجهها هذه الدول، سواء أكانت الاقتصادية أم السياسية أم الاجتماعية. وتشير تجارب التنمية في الدول النفطية، ومنها منطقة الخليج العربي الى هبوط متوسط الدخل بدلا من زيادته خلال المدة من (1982-1998) م من 10، 5 الف دولار الى 6 آلاف دولار[4]

---

[1]- على خليفة الكواري، مجتمعات على مفترق طرق: تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية، هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل، النفط، العولمة، دراسات في تكريم يوسف الصائغ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، عام 2005 ص 147.

2- سامي السيد فتحي، الأقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، دار الثقافة العربية، 2005، ص، ص 419-420

3- علي خليفه الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات، ط 1 الكويت، 1985، ص154 ص 157.

[4]- جاسم خالد السعدون وآخرون، تقويم تجارب التنمية في دول الخليج العربية منتدى التنمية، دبي، 1995، ص2

وبذلك قد فشلت هذه التجارب في خلق نواة لاقتصاد وطني قادر على الصمود واستمرار النمو في المدى الطويل، وانغمست في سياسات استثمارية غير كفؤة، أدت إلى إغراق معظم الطاقات الإنتاجية المتاحة وانحرافها عن القطاعات المنتجة.[1]، ومن الممكن القول أنه كان الشعور قد بدأ يتزايد بأن خطأ جوهريا قد صاحب تجارب التنمية في بعض الدول النامية، وتشير بعض الدراسات الى أن انخفاض مستويات التنمية يعود إلى استبعاد كامل من كتابات التنمية أي أفكار عن أساليب واستراتيجيات التغير الجذري لهياكل الإنتاج.

ومن هنا بدأت تستأثر مسألة التغيرات الهيكلية اهتمام واسع على نطاق الفكر الاقتصادي وقنوات التطبيق باختلاف مستوياتها، لقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بقضايا اختلال هياكل الإنتاج وتنوعها خلال بداية النصف الثاني من القرن العشرين، في محاولة مستمرة لتوصيف ظاهرة الاختلال، وتحليل أسبابها وخصائصها في الدول النامية عامة، والنفطية خاصة، وذلك بهدف تحديد العقبات الرئيسة أمام تلك الاقتصادات، حتى تستطيع التخلص من تلك الاختلالات عن طريق إحداث تغيرات هيكلية واسعة[2]

المبحث الثاني العلاقة بين الموارد الطبيعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي

المطلب الأول: متطلبات التنويع الاقتصادي

تؤكد بعض الدراسات الاقتصادية أن الدول التي تتمتع بوفرة الموارد، تعاني من لعنة الموارد، والمرض الهولندي، وحالة عدم اليقين، وقد قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات لهذه التحديات، وتنقسم هذه التفسيرات إلى اقتصادية ومؤسسية. فالتفسيرات الاقتصادية تشير إلى أن الفوائض الضخمة في الميزان التجاري، سترفع سعر صرف

[1]– على خليفة الكواري، هموم النفط والتنمية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 173..

[2]– محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الإستراتيجيات التمويل – المشكلات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص9

العملة المحلية، مما يزيد تكلفة السلعة المحلية، وبالتالي يهدد تنافسيتها وانخفاض صادراتها، مما يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي ودرجة تنوعه. أما التفسير المؤسسي يعزي ذلك إلى انخفاض درجة كفاءة المؤسسات القائمة بحجة أن المؤسسات التي تتمتع بالكفاءة لها القدرة على توجيه الموارد المالية إلى القطاع القائد لعملية التنوع الاقتصادي.

بينما يرى بعض الاقتصاديين أن هذه التحديات لا تصيب كل الدول التي تتمتع بوفرة الموارد، مستدلين على ذلك استراليا والنرويج إذ تتمتع كل منهما باقتصاد أكثر تنوعا ومعدلات نمو مرتفعة بالرغم من وفرة الموارد الطبيعية، والبعض الآخر يرى أن دولا لا تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية بينما تتمتع بنشاط اقتصادي أكثر تنوعا مستدلين على ذلك سنغافورة وكوريا واليابان[1].

الفرع الأول: المرض الهولندي والتنويع الاقتصادي

1- تطور مفهوم المرض الهولندي:

استخدم تعبير المرض الهولندي في الأصل لوصف الأضرار قصيرة الأجل التي لحقت هولندا على أثر اكتشاف حقل غزونينغن الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال في 1959م وطفرة الموارد التي حصلت بين الستينات والثمانينات، وجلبت موارد ضخمة لهذا البلد ودعمت نمو الإنفاق العام. وسببت ارتفاعا حقيقيا في قيمة (الغيلدر الهولندي)، ونتيجة لهذا الارتفاع تراجعت القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد إلى حد أدى إلى تقلص قطاع الصناعات التحويلية، وإضعاف جانب التصنيع في الاقتصاد نوعا ما، وأصبحت هذه الظاهرة مثلا شهيرا يستشهد به الاقتصاديون[2].

[1]- نوري محمد عبيد، التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثورة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2016، ص 27.

[2]- ESCW/EAD/2007 31MAY 2007 UN NEWYORK P37.

وقد فسرت الأدبيات الاقتصادية في الخمسينات والستينات العلاقة بين وفرة الموارد الاقتصادية والنمو الاقتصادي بالعلاقة السلبية على أساس افتراض تراجع معدل التبادل التجاري للسلع الأولية مقارنة بالسلع الصناعية، وقد ارجع الباحثون هذا التراجع إلى انخفاض نمو الطلب العالمي على السلع الأولية مقارنة بالطلب على السلع المصنعة، وفسرت اخرى ذلك إلى افتقار قطاع الموارد الأولية إلى الوفرات الخارجية الموجبة، بعكس القطاعات التقليدية مثل الصناعة والزراعة، وأكدت الدراسات أن الروابط الأمامية والخلفية لقطاع الموارد الأولية بباقي القطاعات الاقتصادية هي روابط ضعيفة[1]، ومن أوائل علماء الاقتصاد الذين تعرضوا لمفهوم المرض الهولندي كل من:[2]

أ–دراسة (1976).R. Gregory :

ركزت هذه الدراسة على التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الأسترالي بعد التطور الذي شهده قطاع الإستخراجي وخلاصة ما توصل إليه هو أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى زيادة صادرات من الموارد إستخراجية وبالتالي إلى فائض في الميزان التجاري، مما يؤدي إلى زيادة سعر صرف العملة المحلية وما يترتب عليه انخفاض الصادرات غير الموارد الاستخراجية، لضعف قدرتها على منافسة السلع الأجنبية، وارتفاع معدل التضخم المحلي خاصة للسلع غير القابلة للتبادل التجاري، ووضح في دراسته من خلال النموذج الذي وضعه، والشكل التالي يوضح نموذج Gregory[3] .

[1]–ArgentionPessea Natural – © Resources and © resource paper no 8640 Munich personal archive, may 2008, P 05

[2]– R. Gregory، R.G، Ibid، p. 06

[3] – شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقائد، تلمسان، 2012، ص 13.

شكل (1_1) نموذج Gregory

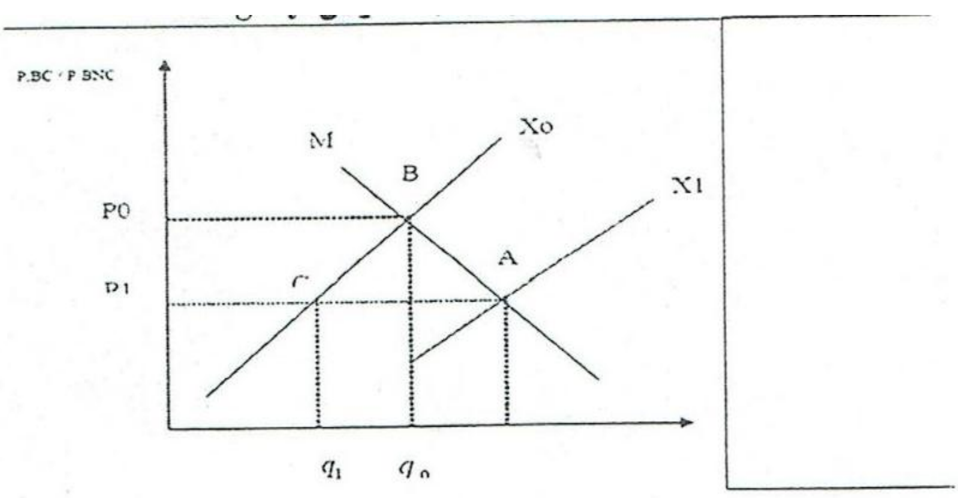

Source..Gregory ،R..G ،" Some implication of the growth mineral sector Australian

Journal of the Agricultural Economic 20 . 1976 / 8 /p8

إذ يمثل المستقيم الأفقي كلا من حجم الصادرات والواردات، أما المستقيم العمودي يمثل الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري إلى نسبة أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وفي الواقع تمثل هذه النسبة سعر الصرف الحقيقي (**B. BNC / C**). وقد وضع Gregory نموذجه على أساس الفرضيات الآتية:[1]

1- إثبات محددات التبادل التجاري.

2- وحدات الصادرات والواردات تم اختيارها على أساس أن كل وحدة صادرات تبادل بوحدة واردات.

3- النموذج يلغي حركة رؤوس الأموال ويتمحور تحليله فقط على الميزان التجاري.

[1]- شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

4- الأسعار النسبية للواردات تتحدد في الأسواق العالمية دون أن يكون للاقتصاد الاستبدالي تأثيرا عليها، في مقابل ذلك فإن السلع خارج التبادل التجاري يتحدد سعرها في السوق المحلي مرتبطا بكل من الطلب والعرض المحلي.

وفي الرسم البياني، تمثل x_0 و M_0 على التوالي كلا من منحنى الصادرات (خارج صادرات قطاع الاستخراجي، ومنحنى الطلب على الواردات، وتتساوى الصادرات مع الواردات عند تقاطع X مع M_0 عند النقطة P_0، ومع اكتشاف موارد طبيعية يتضاعف حجم الصادرات المحلية (الاستخراجية وغير الاستخراجية) فينتقل منحنى الصادرات من x_0 إلى X_1، وبالمقابل يبقى منحنى الطلب على الواردات M_0 و بدون تغيير في مرحلة أولى، وتسمح حركة سعر الصرف (عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية) بتصحيح هذا الوضع لأن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلبا على الصادرات المحلية، ويحفز الواردات التي يصبح سعرها أكثر انخفاضا بالعملة المحلية، وفي الحالة العامة في ارتفاع سعر الصادرات خارج القطاع المنتعش (من 0 إلى q1 أو من B إلى C)، ويضيف Gregory أن انتعاش قطاع الموارد الاستخراجية يترتب عليه تراجع في نشاط الصناعات التي تنتج سلعا لإحلال الواردات، والصناعات المصدرة التي كانت موجودة من قبل الاقتصاد (قبل اكتشاف الموارد الطبيعية وزيادة في حجم الواردات من خلال حركة سد الصرف الحقيقي[1].

ويعتقد هذا الأخير، أن هذه التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد يمكن أن تدفع ا المدى القصير الحكومات للتدخل، سواء من خلال سياسة تخفيض العملة المحلية أو الرغ في تقديم إعانات خاصة لقطاع سلع التبادل التجاري [2].

[1]- Gregory، R.، Ibid، p. 07.

[2]- Sid Ahmed، A.، "Economic de L'industrialisation à partir des resourcesaturelles (I.B.R.)"، O.P.U، Tome 02، p. 23.

ب- دراسة (1984) Gorden

وضع كوردن في دراسته نموذجا جديدا وضح فيه المرض الهولندي، وتنطلق هذا الدراسة من فرضية وجود اقتصاد مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات:

أولا- القطاع المنتعش Booming Sector الذي يمثل القطاع الاستخراجي.

ثانيا - القطاع المتأخر (Lagging Sector) القطاع التقليدي (الصناعة والزراعة).

ثالثا- قطاع السلع غير القابلة للتداول التجاري (Non Traded Goods Sector) قطاع الخدمات غير الإنتاجية والبناء والنقل ومختلف الأشياء التي يصعب استيراد وتصديرها، ويتحدد الأسعار فيه محليا متأثرا بالعرض والطلب.

كما يفترض م. كوردن بأن لكل قطاع عامل إنتاج خاص به (رأس المال) وعامل إنتاج متحرك ومشترك بين كل القطاعات العمل)، وافتراض ثبات مخزون العوامل مع مروند أسعارها والغرض تحليل الآثار الحقيقية على الاقتصاد فإن الدراسة تركت جانبا من الجوانب النقدية.

ويضيف Gregory أن انتعاش قطاع الموارد الطبيعية يترتب عليه تراجع في نشأت الصناعات التي تنتج سلعا لإحلال الواردات والصناعات المصدرة التي كانت موجودة من قبل الاقتصاد (قبل اكتشاف الموارد الطبيعية وزيادة في حجم الواردات من خلال حركة سعر الصرف الحقيقي[1].

ويعتقد هذا الأخير أن هذه التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد يمكن أن تدفع في المدى القصير الحكومات للتدخل سواء من خلال سياسة تخفيض العملة المحلية، أو الرغبة في تقديم إعانات خاصة لقطاع سلع التبادل التجاري[2].

[1]- Gregory ،R. ،Ibid ،p. 07.

2- Sid Ahmed ،A. ،"Ibid 02 ،p. 23

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التي تعالج نفس أعراض المرض الهولندي بالرغم من أنها لم تذكر مصطلح المرض الهولندي.

2- اسباب المرض الهولندي

إن الفكرة العامة هي النظر إلى الاقتصاد على أنه مجموعة من ثلاثة قطاعات تنتج السلع القابلة للتداول، واستخراج الموارد الطبيعية الذي هو بدوره إنتاج السلع القابلة للتداول، والقطاع الثالث ينتج سلعا غير القابلة للتداول، فالقطاعات التي تنتج سلعا قابلة للتداول تواجه تقلب الأسعار، لارتباطها بالسوق العالمية، أما قطاع السلع غير القابلة للتداول فهو مرتبط بالعوامل الداخلية، مثل قطاع الخدمات الذي يغطي كل شيء من المطاعم إلى مصففي الشعر، وأن القيمة المنتجة في هذا القطاع لابد من استهلاكها محليا، ومن ثم غير قابلة للتداول[1].

أشار عددا من الاقتصاديين إلى أن أسباب مشكلة سوء استغلال الموارد مرتبط بعوامل اجتماعية وسياسية ومؤسسية. أما المرض الهولندي فهنالك أسباب مختلفة ولكنها طفيفة يذكر كوردن (2004)[2] و كوردن ونيري (1982)[3] و تورفيك (2001)[4] ، عدة أسباب للمرض الهولندي وهي:

[1] – نوري محمد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2]- Gorden، WM(1984) Booming Sector and Dutch Disease Economics; Survey and consolidation Oxford Economic papers 36pp 359

3- GORDEN، WM، and JP(1982) De-industrialization Booming in a small Open Economy، Economic Journal ،92.p825-848

[4]- Torvik، R(2001)Learning by doing and Dutch disease EUROPEAN Economic Review ، p45

أ- تأثير حركة عوامل الإنتاج:

ان تاثير حركة عوامل الانتاج هو نتيجة لإعادة تخصيص الموارد مثل رأس المال والعمل من القطاعات الأخرى نحو قطاع استخراج الموارد الطبيعية، سوف يقدم هذا القطاع عائدات إيجابية، وأجور مرتفعة؛ لذا يصبح هذا القطاع أكثر جاذبية من قطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الصناعة التحويلية، مما يؤدي إلى إعادة تخصيص وتقسيم العمل وسحب العمال من القطاعات الأخرى أكثر من الحد الطبيعي، والنتيجة هي انخفاض مساهمة القطاعات التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض مساهمتها في إجمالي الصادرات ومن ثم زيادة التركيز وانخفاض التنوع.

ب.اثر حركة الإنفاق:

إن ارتفاع الدخل نتيجة تصدير الموارد الطبيعية سيترتب عليه ارتفاع (الدخل القومي، الذي سيقود بدوره إلى زيادة الإنفاق القومي أو زيادة الطلب الكلي وإيجاد فائض في الطلب على إنتاج القطاعات المختلفة مما يترتب عليه ارتفاع آخر في الأسعار النسبية للخدمات، وهذا الأمر سيمكن قطاع السلع والخدمات والبناء (السلع و غير المتاجر بما) من عرض أجور أعلى من تلك التي يستطيع قطاع السلع غير الموارد الطبيعية (المتاجر كما تقديمها، ومن ثم سحب جزء آخر من الموارد المستخدمة في هذا القطاع إلى قطاع الخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض آخر في حجم إنتاج هذه القطاعات، لذلك فان - المحصلة النهائية هي انخفاض في حجم إنتاج القطاعات الصناعة والزراعة) وتتضاءل أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وخطورة هذا الوضع تكمن في الطبيعة قصيرة الأجل للطفرة في قطاع الموارد الطبيعية ([1]).

---

[1]- نوري محمد عبيد الكصب، اثر تقلبات الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي لجمهورية العراق للمدة (1990 – 2008)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية 2010 ص 21.

ونتيجة ارتفاع الدخل الناتج عن تصدير الموارد الطبيعية فان ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع، وعلى العملة المحلية، وذلك ناجم عن تقدير ارتفاع العملة المحلية، مما يجعل العملة أعلى نسبيا. والنتيجة هي ارتفاع أسعار السلع القابلة للتجارة، ومن ثم خسارة في القدرة على المنافسة، مما يؤثر مرة أخرى على قطاع الصناعة التحويلية من حيث انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات، وانخفاض فرص الاستخدام.

ج.امتداد الخسارة: بشكل عام يتميز قطاع الصناعات التحويلية باعتماده على الخبرات الأجنبية، بينما الاعتماد على الخبرات المحلية يولد الممارسات الايجابية والتعلم عن طريق الممارسة المبتكرة والتقدم التكنولوجي [1] وهكذا فإن انخفاض الناتج الصناعي ناتج عن تأثير حركة عامل الخسائر غير المباشرة (امتداد الخسارة لاعتماده على الخبرات الأجنبية.

فضلا عن ذلك يشير (2(2001) GYLFASon[2] الى أن مشكلة تقلب أسعار الموارد الطبيعية يؤدي إلى تذبذب قيم الصادرات، وتذبذب سعر الصرف، و بالتالي يخلق حالة عدم اليقين مما يؤدي إلى تذبذب الاستثمارات وانخفاض الإنتاجية، وفي النهاية يؤثر على التجارة الخارجية و على القطاعات غير النفطية.

---

[1]- Torvik، R(2001) Learning ،Bid ،p ،45

2- GYLFASON، T، growth Scottish journal of political economy 2001b Nature power andP 845

3- سياسات الهروب من المرض الهولندي

تمكن عدد من الدول ومنها النرويج من احتواء تأثير حركة عوامل الإنتاج، وأثر الإنفاق، والخسارة غير المباشرة باعتماد جملة من السياسات أهمها هي:[1]

أ- سياسة الحد من أثر حركة عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، فلابد من استخدام نظام مركزي لتشكيل الأجور، للحد من ارتفاع الأجور العامة، والعمل على زيادة استخدام الإيرادات الناجمة عن تصدير الموارد الطبيعية في القطاع الأكثر فعالية، والذي له القدرة على الترابط الأمامي والخلفي مع القطاعات الأخرى.

ب- سياسة الحد من أثر الإنفاق وذلك من خلال ممارسة الانضباط المالي، و تسديد الديون الخارجية عندما يكون ذلك ممكنا، وبعد ذلك إنشاء صندوق للاستثمار لحماية الاقتصاد من الطلب الزائد، والسيطرة على سعر العملة المحلية، للحد من فقدان القدرة على المنافسة، فضلا عن السماح للزيادة في الطلب الكلي في حالة الركود، ولكن بحذر دون الإفراط في الإنفاق..

ج- سياسة الحد من أثر الخسارة غير المباشرة من خلال تشجيع تراكم الخبرات المحلية في القطاع الاستخراجي بدلا من استخدام الخبرات الأجنبية، وبناء المعرفة في المراكز التكنولوجية، ورفع كفاءة الخبراء في القطاع الاستخراجي، وزيادة الاستثمار في الأبحاث، لأن كل ذلك يخلق قاعدة تصديرية متنوعة لها القدرة على المنافسة.

د- سياسة توجيه الموارد إلى التنمية الاقتصادية عامة والمستدامة خاصة فضلا عن سياسة تحفيز البعثات الخارجية، وزيادة ساعات العمل في التدريس والبحوث، و مراكز للتميز .

1- Roed Larsen. Escaping the Resource – Curse and the Dutch Disease – Discussion – paper uo. 377 – May – 2004 – statistics Norway. Research Development.

هـ- سياسة المفاضلة بين جدوى استخدام الإيرادات الفائضة في الاستثمار المحلي في الاستثمار الخارجي، أو في صناديق الاستثمار في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

و- سياسات سوق العمل من خلال الحفاظ على نظام مركزي للتفاوض في الأسواق وتشجيع الأطراف المتفاوضة من نقابات العمال، وأصحاب المصانع، والموظفين، لتحفيز اقتصاد متنوع، يحمي الاقتصاد من التأثيرات الاقتصادية الخارجية.

الفرع الثاني: لعنة الموارد والتنويع الاقتصادي

1- تطور مفهوم لعنة الموارد :

مصطلح (لعنة الموارد): هو مصطلح يستخدمه خبراء الاقتصاد والسياسة في الثمانينات ليصفوا كيف أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد بلد ما، فتتحول معه من نعمة إلى لعنة في الأجل الطويل[1]، أو ما يعرف أيضا بمفارقة الوفرة، ويصف كيف إن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد البلد، ويقصد بهذا التعبير التناسبي العكسي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي سواء أكانت هذه الموارد ثروة معدنية أم ثروة نفطية، أم غازا طبيعيا.

فوفرة الموارد أصبحت عائقا أكثر مما تحفز على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وهو ما يشكل علاقة عكسية بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي[2].

ميزات لعنة النفط قد تطرق اليها terry.karl 1997 لعل هذا الاخير في دراسته فيما يعرف بلغز الوفرة في الدول المصدرة للنفط سواء كانت في امريكا اللاتينية أو في أسيا أو في افريقيا نجح في اكتشاف هذه الظاهرة حيث ان وفرة موارد من النفط في هذه الدول لم ينتج عنها تحسن في اساسيات الاقتصاد كالبطالة و التضخم وتحسين الدخل الحقيقي للافراد ، بل ارتبطت هذه الطفرة منذ السبعينات بمعدلات الفقر وارتفاع البطالة وتراخي الحكومات في الجباية اكتفاء بالجباية البترولية وفشل المؤسسات في عكس الثروة النفطية في قومياتهم وهذا ما اسقطهم فيما يعرف بفخ الفساد و استبداد السلطة [3] واتضح لعدد من الاقتصاديين خلال العقود الثلاث الماضية أن الاقتصادات التي تقوم ثروتها الطبيعية على عوامل الإنتاج الأخرى، لا تنمو بالسرعة التي تنمو بها الاقتصادات

---

[1]– سامي السيد فتحي، اقتصاديات الطاقة، محاضرات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 011 ص 23

[2] – نوري محمد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3] – السي محمد كمال، التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر، المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون العدد 03 ديسمبر 2016 ص 74

الأخرى التي لا تملك ثروة طبيعية، وفي كثير من الحالات شهدت هذه الاقتصادات تراجعا في النمو[1].

وتوصلت العديد من الدراسات إلى نتائج مهمة هي تفشي العلاقة العكسية بين وفرة الموارد الطبيعية من جهة وتباطؤ النمو من جهة أخرى، ومن أولى هذه الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة هي دراسة الفيلسوف الفرنسي بودين في عام 1576 م والذي اكد أن الغنى والثراء السهل يؤدي إلى الكسل.[2] ،وفي هذا المجال تعد الدراسة التي أجراها عالما الاقتصاد A . M&J .D . Sachs (warner 1995)[3] واحدة من أكثر الدراسات شموط والمستندة إلى التجربة التي كانت بعنوان (وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي) دراسة A . M Warner& J .D . Sachs1995 وقد توصل الباحثان إلى أن الاقتصادات التي تمثل صادرات الموارد الطبيعية هي نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي التي تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادية منخفضة للمدة من (1971 – 1989).

ولأجل إثبات علاقة الارتباط السلبي من الناحية النظرية فقد ركزا أ.د. زاكسو أ.م ورنر (1995) على نقطتين هامتين، فالأولى: تتمثل في أن الاقتصادات الوفيرة الموارد تتميز بنمو اقتصادي بطيء، أما الثانية فانتعاش قطاع الموارد يمكن أن يؤدي إلى مسار خاص ومختلف يسلكه غمو الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول مقارنة بالدول الفقيرة

[1]– ESCW/EAD/2007 31MAY 2007 UN NEWYORK.P37.

[2]– سمر حسن حسين الباجوري، اثر النفط على اقتصادات الدول الافريقية الصغيرة، دراسة مقارنة بين كل من غينيا الاستوائية، وساو تومي وبرنسيب، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2010، ص18

[3]– Sachs، J.D. Warner Am. Natural Resource Abundance and Economic Growth"، National Bureau of Economic Research، Working paper 5398، Cambridge، December 1995، p. 2-5.

من حيث وفرة موارد طبيعية، ويظهر مسار النمو في الدول الغنية بالموارد في المنحنى الذي يمثل في الشكل (2)

شكل (1_02) مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغنية بالموارد والدول التي تتميز بوفرة أقل في الموارد الطبيعية

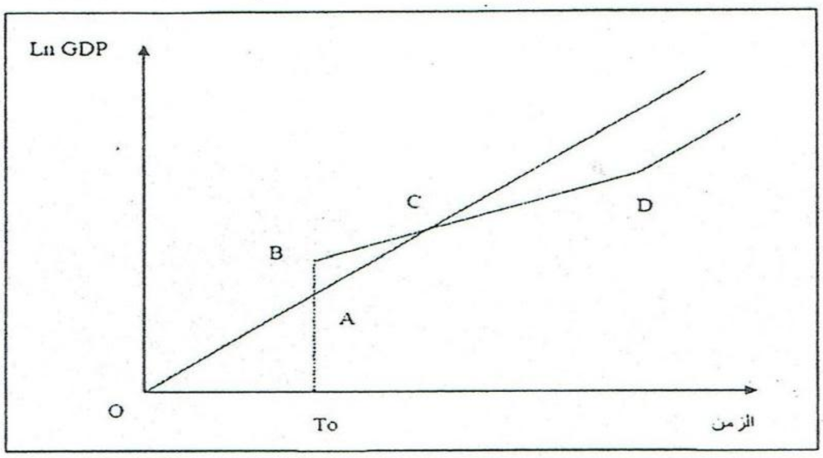

Source: Sachs J.D. & Warner A.M. "Natural Resource Abundance and economic Growth"، National Bureau of Economic Research، Working paper 5398، Cambridge، December 1995، P: Appendix B Figure BI.

وفي هذا الشكل افترضا وجود اقتصاديين لهما نفس معدل النمو، يمثله لوغاريتم الاقتصاد المحلي الإجمالي في شكل خط مستقيم بين نقطتين A و 0، ثم يفترضا أن قطاع الموارد الطبيعية لأحد الاقتصاديين حقق انتعاشا في الزمن To فيترتب عليه ارتفاع لحظي للإنتاج المحلي الاجمالي GDP إلى النقطة B أي أن هذا سوف يحقق في المدى القصير نموا اقتصاد أكبر من النمو الذي يحققه الاقتصاد الأخر، غير أنه في المدى الطويل سوف ينخفض جديد نمو الاقتصاد المنتعش نحو النقطة C ثم النقطة D. لأن توسع وانتعاش قطاع الموارد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع خارج التبادل التجاري، وبالتالي تخصيص أقل للعمل ورأس المال لصالح قطاع المنتجات الصناعية، فيؤدي هذا إلى تحول رأس المال والعمل القطاعات الإنتاجية إلى القطاعات غير الإنتاجية أو غير

القابلة للتبادل التجاري مما يؤدي انكماش القطاعات القابلة للتداول، وهذا ما يبينه الخط الذي ينطلق من النقطة D، خط الاقتصاد المنتعش يتميز بمعدل نمو اقتصادي منخفض دائما بالنسبة لنمو الاقتصاد الأخر[1]

أما الاقتصادي ThroaldurGylfason (2001) فقد توصل إلى أن أغلب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بالبلدان فقيرة الموارد، ويضرب مثلا على ذلك الدول المصدرة للنفط (OPEC) فقد انكمش نمو GDP بالنسبة للفرد فيها مجتمعة ل (1 . 3 %) في المتوسط سنويا (1965-1995)[2].

ومازال كثير من النقاش يدور حول كيفية ايجاد ثروة من الموارد الطبيعية، إذ أن الثروة الناجمة عن الموارد الطبيعية ليست نقمة بالضرورة ويعدها البعض نعمة، مثال ذلك على ذلك استراليا وكندا، فقد استطاعتا أن تنتقلا من اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد أكثر تنوعا، وهناك أدلة على ارتباط الصادرات من السلع المصنعة مع ارتفاع النمو الاقتصادي في الأمد البعيد[3]. ونلاحظ تعدد الآراء والجدل في تفسير العلاقة بين الموارد الطبيعية والنشاط الاقتصادي في دراسات الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات التي أكدت وجود لعنة الموارد فضلا عن المرض الهولندي.[4]

2- مضاعفات أثر وفرة الموارد على التنوع الاقتصادي:

---

[1]- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر الاقتصادية، وا دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقائد، تلمسان، 2012. ص 21

[2]- Gylfason Natural Resources Education and Economic Development، European Economic Review 45، 2001، p. 848.

3- Alan. Gelb – Economic Diversification in Resource – Rich. Countries – center for Global Development. Nov 2010 see: http://www Imf.org /External /np/seminars/eng.

4- Roed_Larsen. Ibid، paper no. 377 —

آثار موضوع اثر الموارد على النشاط الاقتصادي نقاشا وكان النقاش يدور حول ثلاثة مضاعفات وهي:

1- كيفية التعامل مع تأثير الجوانب الداخلية لاتخاذ التدابير من وفرة الموارد (احتياطي نصيب الفرد)، والاعتماد على الموارد ذات الكثافة في الإسهام في الصادرات، أو الإيرادات المالية أو الناتج المحلي الإجمالي. .

2- كيفية قياس الناتج، حيث يتم القياس من خلال مستوى الدخل ومعدلات النمو، و مؤشرات التنوع ومؤشرات التنمية الأوسع نطاقا.

3- كيفية قياس جودة المؤسسات الحكومية ورأس مال البشري، وتشير الدراسات إلى أن المشكلة لا تكمن في وفرة الموارد بل تكمن في عدم توافر رأس مال بشري، ومؤسسي يتصف بالكفاءة والجودة، وإن نقصان أحدهما يعني ضياع لعملية التنوع الاقتصادي فالمشكلة ليست في وفرة الموارد بل تكمن في عدم وجود العوامل المكملة، وإن دراسا استخدام تدابير وفرة الموارد تميل إلى إيجاد روابط إيجابية بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

وتشير دراسات أخرى إلى أن البلدان ذات الدخل المرتفع لديها مستويات أعلى في نصيب الفرد الواحد من أنواع رأس المال بما في ذلك رأس المال الطبيعي (المعادن، الأراضي الزراعية.....الخ)، وتشير التقديرات إلى أن متوسط رأس المال الطبيعي في الدول ذات الدخل المرتفع يبلغ 20225 دولار، بينما ينخفض في البلدان ذات الدخل المنخفض إذ يبلغ 3588 دولار، وقد وجدت دراسات استخدام تدابير الاعتماد على الموارد الطبيعية أن هناك علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي على سبيل المثال: دراسية ليدرمانومالوي 2007 للمدة(1980-2005)[1].

---

[1]- Leader man. D and Maloney. Human capital and Economic (Growth) WF he Word Bank Natural resources Neither curs nor Desting 2007، p21.

واستنتجت الدراسة أن هناك تباطؤا في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة للموارد الطبيعية إذ بلغ 60.% أما في الدول المستوردة للموارد فقد بلغ 22.%.

ويرجع تفسير هذه الظاهرة إلى أن البلدان المتخصصة في إنتاج الموارد الطبيعية تجد صعوبة اكبر في جعل الاقتصاد أكثر تنوعا ،و تجد صعوبة في إنتاج المنتجات التي تفتح الطريق إلى امتلاك قدرات ومنتجات متنوعة يمكن أن تزيد الصادرات، وتخلق فرص عمل يمكن أن تضع الاقتصاد على سلم التكنولوجيا المتطورة وتشير إحصاءات عام 2009، إلى أن مجموع الصادرات الكندية من الزراعة، والطاقة والتعدين بلغت نحو 58% من إجمالي الصادرات، أما في استراليا فيمثل التعدين والزراعة 42% من إجمالي الصادرات [1]

وحذر المشاركون في مؤتمر الطاقة في الكويت 2012 م من أن الثروة الطبيعية تمنح إحساسا زائفا بالأمان، واستحضر الجميع مقولة الراحل الملك فيصل: «إن الشعب انتقل خلال جيل واحد من ركوب الجمل إلى ركوب الكاديلاك، وإنه يمكن أن يعود خلال جيل

واحد أيضا إلى ركوب الجمل ثانية. ونبه الخبير الهولندى «آلان جيلب» إلى ضرورة أن تكون البنية التحتية التي تقام بعوائد النفط خادمة للنمو، وأشارا إلى أن البنية التحتية يمكن أن تكون لعنة هي الأخرى، شأنها شأن السيولة الزائدة[2]

3- الهروب من لعنة الموارد

إن التعامل مع المرض الهولندي يتطلب اعتماد أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في الغالب، بينما تجنب لعنة الموارد تتضمن عناصر أكثر أساسية للمجتمع، وتؤكد الدراسات

[1]- Alan. Gelb – Economic Diversification in Resource – Rich. Countries – center for Global Development. Nov 2010 see : http://www.Imf.org/External/np/seminars/eng.

[2]- مؤتمر «فهم لعنة النفط و كيفية تجنبها»، الكويت، 2-18-2012

الاقتصادية وجود صراعات بين المجتمع ومؤسسات الدولة حول توزيع فوائض الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، خاصة في الدول النامية، وقد نتج عن الصراع أضرار منها:

1-هدر في المواهب والكفاءات لتفرغها للسعي خلف الثروة، بدلا من استخدامها في تطوير الإنتاج.

2- استخدام الثروة في الاستخدام الشخصي والاستثمار في الخارج، بدلا من استخدامها في تنويع الاقتصاد المحلي

3- تفاعل الصراعات وتطورها إلى الصراع المسلح مثل نيجيريا والعراق..... الخ. بدلا من استخدامها في خلق بيئة سلام تجذب الاستثمار الداخلي والخارجي وتخلق اقتصادا أكثر تنوعا[1].

وتشير عدد من الدراسات إلى إمكانية الهروب من اللعنة من خلال إتباع السياسات الآتية:

1- التفاعل بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية، لتحقيق التوزيع العادل والاستخدام الأمثل (للإنتاج والتسويق، والإيرادات).

2- الشفافية وسيادة القانون، والرقابة الشعبية لاستخدام الموارد الطبيعية للحد من استخدامها في الإنفاق التبذيري، والسرقة والفساد.

3- نظام مركزي للأجور يحفز العامل للإنتاج وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يساعد على تجنب لعنة الموارد فضلا عن المرض الهولندي[2].

[1] – نوري محمد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2]– Roed_Larsen Ibid – paper no. 377

الفرع الثالث: عدم اليقين والتنوع الاقتصادي

هناك دراسات عدة تتم بعلاقة تذبذب الأسعار العالمية للنفط وصعوبة التوقع في اتجاهاتها ومن ثم تذبذب الإيرادات العامة مما يترتب على ذلك عدة مشكلات، فمن ناحية هذا التذبذب يترتب عليه تذبذب الإنفاق الجاري والاستثماري.

ومن ناحية أخرى يشكل عائقا أمام الحكومة، يتمثل في صعوبة وضع خطط استثمارية طويلة الأجل لتحقيق التنمية، مما يترتب على ذلك خلق بيئة عدم اليقين الاستثماري مما يؤثر على إنتاج السلع والخدمات. وتشير الدراسات إلى أن معامل التباين في أسعار موارد النفط هو 0، 7 وأكد ال هاملتون 2008 ([1]) في دراسة سلسلة إحصائية لأسعار النفط استنتج أن هناك سيرا عشوائيا لأسعار النفط.

وعند تدقيق سير أسعار النفط خلال المدة (2000-2009) يلاحظ هناك تباينا وسير المال عشوائي، إذ ارتفع من 23 دولار إلى 148 دولار في منتصف عام 2008م بينما عاد وانخفض إلى دون 40 دولار للبرميل في عام 2009مما انعكس ذلك على الإيرادات النفطية وتأرجح الإنفاق العام مما انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي، مثلا اقترضت المكسيك في عام تقل 1980م على أساس توقعات ارتفاع أسعار النفط، ولكن هذه التوقعات أصبحت بعيدة عن الات أسعار النفط الفعلية مما ترتب على ذلك زيادة المديونية وتقليص الإنفاق مما أثر على أفن الاقتصاد المحلي، ومثلها ارتفعت المديونية للدول العربية من 116 مليار دولار عام 1980 إلى أكثر من ترليون دولار عام 1999.

[1]- James. Hamilton. World Bank Washington Dc. of the Middle East and (Competitiveness) 2008 understanding crude Oil Prices. A north Africa University of San Draft Diego Jan 2008

بينما تشير دراسة هوشمان و آخرون 2010[1] إلى أن كلا من النرويج والجزائر أظهرتا قدرة على إدارة تقلبات أسعار النفط.

أما دراسة فان (2008)[2] تشير إلى أن نيجيريا تقدم مثلا سيئا لإدارة تقلبات أسعار الموارد خلال المدة (1984-2008) إذ ما زال الإنفاق العام يزيد عن الدخل، وزيادة الإنفاق على تسديد الديون، أما فيما يتعلق بعرض النفط فقد تأثرت نيجيريا كثيرا من عمليات الاستكشاف والاستغلال منذ الثمانينات في القرن الماضي بسبب انخفاض أسعار النفط، وارتفاع تكاليف البحث والتطوير، فالتقلبات في أسعار النفط تتأثر بمجموعة من العوامل، منها مرتبط بالعرض داخل أوبك وخارج أوبك، والمخزون الاستراتيجي والتجاري والنمو الاقتصادي، والطلب لغرض الاستهلاك ولغرض المضاربة وتقلبات سعر صرف الدولار، فضلا عن العوامل السياسية والمناخية، كل ذلك يوجد حالة عدم التأكد حول تغيرات أسعار النفط دائمة أو مؤقتة، فتجعل اقتصادات الدول المصدرة للنفط عرضة لصدمات دورية، لأن عدم الاستقرار في أسعار النفط ينعكس على إيراداته، وينتج عنه تقلب في سياسة الإنفاق بدورة السياسة المالية (Procyclical Fiscal Policy) فتكون سياسات الإنفاق توسعية أثناء زيادة الانتعاش (الدخول) وتكون إنكماشه في فترات الركود (تراجع الدخول)، مما يترتب عن دورية السياسة المالية تقلبات في المتغيرات الاقتصادية، وانخفاض الإنفاق الاستثماري في رأس المال المادي والبشري مما ينعكس ذلك على النشاط الاقتصادي.[3]

1- Ricard husman .baileyklinger and jos lopes calixexport in diversificationTrade Algeria – 2010paper 146

2- Ninaand sweder van wijnbergen 2008 managing oil revenue volatility in budina Nigeria

3- نوري محمد عبيد، مرجع سابق ص 51

الفرع الرابع: سياسة الهروب من ظاهرة عدم اليقين

إن أحد العناصر الأساسية في سياسة تنويع الاقتصاد الكلي هي الحكمة في إدارة نليات أسعار الموارد الاقتصادية التي تساعد على ضبط الإنفاق العام ومن ثم استقرار اقتصاد الكلي، فالإدارة التي تمتلك رأسمال بشري ومؤسسي كفء تستطيع أن تخلق قيمة ، للموارد الطبيعية وتجنب معضلة عدم اليقين الناجمة عن تقلبات أسعار الموارد والفكرة الأساسية هنا، أنه إذا كانت الدولة من الأساس و قبل اكتشاف ما لديها من ثروات – تتمتع بمؤسسات قوية وجيدة، فان هذه الدولة اقل عرضة للإصابة بمرض لعنة الموارد، أما الدولة ذات المؤسسات الضعيفة أي غير قادرة على إدارة ثرواتها فتكون أكثر عرضة للإصابة بمرض لعنة الموارد .

الفرع الخامس: العوامل المؤسسية والسياسية والتنويع الاقتصادي

1- العوامل المؤسسية

لعل من ابرز الدراسات في تفسير و تحليل دور المؤسسات في تحقيق النجاح أو الفشل في الأداء الاقتصادي هي دراسة (havormelhum) هافرميلهوم و كارلمينوبي، وتتضمن هذه الدراسة أن الدول التي توقف (من الوقف) مواردها الطبيعية الضخمة تعد خاسرة للنمو ورابحه له على السواء، و السبب الرئيسي يكمن في الاختلافات في نوعية المؤسسات، وتتضمن هذه الدراسة نوعين من المؤسسات. ([1])

أولا: مؤسسات تدعم وتشجع المشروعات الإنتاجية والسعي وراء الريوع، نشاطان متكاملان غير متعارضين.

ثانيا: المؤسسات التي تدعم وتشجع السلوك الريعي الجشع. إذ يكون النشاطان متعارضين ومتنافسين، وهنا تتسم مؤسسات الدولة بضعف وسوء استخدام الثروة النفطية، نتيجة سيادة الأنظمة البيروقراطية وتفشي الفساد. ومن ابرز النظريات التي تناولت العلاقة بين الموارد

[1]- سمر حسن حسين الباجوري،، مرجع سابق، 2010، ص31.

الطبيعية والنمو الاقتصادي وأرجعتها إلى الجودة المؤسسية في الدولة نظرية دورة الريوع، وتفرق هذه النظرية بين حالتين:

- **حالة الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية إذ يقل فيها الدخل الريعي**

مما يترتب على قلة الريوع حافزا أمام الحكومات لتعمل على الاهتمام بتكوين ثروات وتحفيز الأنشطة الاقتصادية عن طريق زيادة الإيرادات، ويكون ذلك عن طريق زيادة الضرائب الناتجة عن توسع النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة وكفاءة الاستثمارات، مما يترتب على ذلك دفع عجلة النشاط الاقتصادي وتنوعه معتمدا على الضرائب بدلا من اعتمادها على الريوع و يجعلها مطالبة بشكل اكبر لتصبح أكثر دقة وشفافية.

- **اما حالة الدول الغنية بالموارد الطبيعية النفطية**

والتي يرتفع فيها نصيب الريوع من إجمالي الدخل فإن الريوع الكبيرة المتأتية من استخراج النفط الخام تغير نمط الاستخدام هذه الريوع من الأنشطة الإنتاجية الخالقة للثروات، إلى الأنشطة الإنتاجية العقيمة مثلا (العقار، والذهب لتحقيق ريوع اكبر وأسرع في المدى القصير، وهو الأمر الذي يحقق مصالح آنية وسياسية، على حساب تراجع الأنشطة الاقتصادية الحقيقية الناتج عن تراجع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية المختلفة مما يترتب على ذلك تقليل فرص العمل، مما يدفع الدولة إلى تبني توظيف غير مجد اقتصادية لاستيعاب العاطلين عن العمل ويزداد اعتماد الدولة بصورة أكبر على قطاع اقتصادي أولي ضعيف كما تتراجع مؤسسات الدولة السياسية أكثر فأكثر فضلا عن ذلك ضعف إدارة العوائد النفطية.

وظهرت المدرسة المؤسسية الجديدة في التسعينات من القرن الماضي لتعيد الاهتمام بالوظيفة المؤسسية للدولة في ظل التطورات الحديثة التي عرفت دور الدولة في ظل نظام السوق، وإيمانا بتحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي يتطلب وجود إدارة مؤسسية

تتمتع بالكفاءة والتميز في الأداء، لذلك طرح مجموعة من الاقتصاديين من أمثال دوجلات نورث رؤية جديدة لدورالدولة في التنمية عرفت بأساليب الإدارة الرشيدة لشؤون الدولة والمجتمع،أوالحوكمة (Governance) ويخلص هذا الاتجاه الفكري إلى أن توفير الدولة للإطار المؤسسي بشكل سليم يضمن توجيه كل عناصر التنمية .

وإذا ما خضعنا إلى ضعف العوامل المؤسسية في إدارة العوائد النفطية، فإن ملكية مثل هذه الثروة توفر مجالا واسعا للفساد الإداري والمالي والسياسي، ومن ابرز واخطر أشكال الفساد في الدول النفطية ذلك الفساد المرتبط بعقود استخراج النفط التي تعقدها الدول مع الشركات العالمية النفطية[1]. وهناك دراسات أخرى تشير إلى أن اثر الموارد على النمو غير متجانس في البلدان الغنية في الموارد الطبيعية، ويعود ذلك إلى نوعية رأس مال البشري[2] وأشار رود لارسن إلى نوعية المؤسسات القائمة، فالدولة التي تمتلك مؤسسات ورأسمال بكفاءة عالية يمكن الدولة من وضع سياسات وخطوات فعالة لتحقيق التنوع الاقتصادي حتى إذا لم تتوافر الموارد الطبيعية، والدلالة على ذلك اليابان إذ استطاعت أن تخلق اقتصادا أكثر تنوعا بعد الحرب العالمية الثانية، وهناك دول لديها وفرة في الموارد الطبيعية ولكنها تعاني من اختلال الهياكل الإنتاجية، ولم تستطع أن تحقق أي تنوع اقتصادي مثالا على ذلك اغلب الدول النفطية في الشرق الأوسط وما زالت تعاني من لعنة الموارد و المرض الهولندي وعدم اليقين.

وقد توصل عدد من الدراسات التطبيقية[3] إلى أن المؤسسات والسياسات الجيدة – التي نتجت عن الإصلاحات الاقتصادية خلال المدة (1963- 2005) حققت تحسن أكثر من 100% في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في شيلى، بالإضافة إلى ذلك

[1] – نوري محمد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2]– Leader man. D and Maloney. Ibid 2007.p24

[3]– أسماء محمد عزت محمد كمال، إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001 ص 90-91.

توصلت دراسة Gallego And Loayza (2002) إلى أن نحو 1% من تسارع النمو في شيلي يمكن تفسيره بواسطة عملية الإصلاح والتفاعل بين التقدم في مختلف مجالات إصلاح السياسات والإصلاح المؤسسي وعززت المؤسسات القوية التي تعمل بصورة جيدة النمو الاقتصادي ونمو الإنتاجية في الاقتصاد الشيلي من خلال العديد من القنوات المختلفة:

أولا: تساعد المؤسسات الأكثر كفاءة على تقليل الوقت والموارد التي تخصص لممارسة الأعمال التجارية.

ثانيا: تساعد على الحد من الإنفاق استهلاكي التبذيري ورفع كفاءة الإنفاق الاستثماري.

ثالثا: يساعد سيادة القانون على توفير المزيد من الأمن فيما يتعلق بحقوق الملكية، والذي بدوره يخلق بيئة استثمارية جاذبة لرأس المال المحلي والأجنبي مما يؤدي إلى توسع الطاقة الإنتاجية، وتنوعها ورفع الفن الإنتاجي.

رابعا: إعطاء مرونة للدولة في مواجهة الصدمات الناتجة عن تذبذب أسعار النفط.

وتشير دراسة[1] Daron Acerneglu (2003) إلى أن المؤسسات الجيدة تمتلك ثلاث خصائص رئيسة:

أ- توافر حقوق الملكية للمجتمع تحفزهم على الاستثمار والمشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي.

ب -وضع قيود وتشريعات تحد من سلطات السياسيين وجماعة المصالح، إذ تحد من سلطاقم في انتزاع من دخل و استثمارات الآخرين.

ج-توافر بيئة تتساوى فيها الفرص أمام كل أفراد المجتمع، إذ يمكن لكل فرد حزن الاستثمار والمساهمة الفعالة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والمجتمعية.

---

[1]- اسيمو جلو دارون، الأسباب الجذرية: تج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 40، يونيو، 2003، ص 30.

2- العوامل السياسية والتنوع الاقتصادي :

فيما يتعلق بتأثير السياسات على النشاط الاقتصادي فقد توصلت أغلب الدراسات الحديثة إلى أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى مضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل بسبب تأثيرين، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، الأول: سببه الرقابة الحكومية التي تسمح لها بالحصول على أكبر قدر من ربح الموارد، أما الثاني: سببه تراجع الأداء الاقتصادي عامة كنتيجة لظاهرة المرض الهولندي، الذي يزيد من حدة عدم المساواة في توزيع الدخل، كل ذلك يؤدي إلى تقوية سلطة الأنظمة المستبدة على حساب التنوع الاقتصادي.

وتعد دراسة[1] (MischailL . Ross 1999) من أهم الدراسات التي فسرت ضعف النشاط الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، فقد اعتبر أن التفسي السياسي لنقمة الموارد يمكن أن يصنف إلى ثلاث نظريات:

الأولى: النظرية الإدراكية (Cognitive Theorey): التي ادركت أن التدفقان المتزايدة من تصدير الموارد الطبيعية تؤدي إلى أفق سياسي قصير الأجل بين الفاعلين السياسيين وهذا ما يفسر لماذا فشلت عدة مؤسسات حكومية في تنويع اقتصادها ومن ثم صادراها؟

الثانية: النظرية الاجتماعية (Societal Theory): وهذه النظرية ترجح فكرة أن وفرة الموارد الطبيعية وارتفاع إيراداتها تقوي مجموعات المصالح (الطبقة السياسية الحاكمة) التي تسعى إلى عرقلة الإصلاحات الداعمة لزيادة الإنفاق الاستثماري مما يؤثر سلبا على التنوع الاقتصادي.

الثالثة: مقاربة المؤسسات (Statist Approches): التي تؤكد أن الدول التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية تتسم بضعف مؤسساتها وتفتقد للكفاءة والجودة مما يضعف قدرتها

---

[1]- Ross Mishael، L.، The political Economy of the Resource Curse World 322 - 297 .

.january ، 1997 ،p297-322

على صياغة الخطط الإستراتيجية لتنمية الناشط الاقتصادي. وتشير الدراسة التي قدمت من قبل كل من J.Robinson(2006)، T.Verdier&R.Toruk في ورقة بحثية في عام 2006 [1] بعنوان (الأسس السياسية للعنة الموارد) إلى أربع نقاط أساسية:

أ_ يتجه السياسيون إلى الإفراط في استخراج الموارد الطبيعية وتصديرها على حساب تنمية القطاعات الأخرى، بسبب اهتمامهم فقط في توزيعهم هذه الثروة بدف بقائهم في السلطة.

ب- استخدام الريع المتزايد في التأثير على أصوات الناخبين لغرض المحافظة على مراكزهم في السلطة.

ج-الإيرادات المتزايدة من تصدير الموارد الطبيعية تدفع السياسيين لدعم بعض الأنشطة والتوظيف في القطاع العام مما يؤدي إلى وجود البطالة المقنعة وانخفاض إنتاجية العامل مما يؤدي إلى انخفاض درجة التنوع الاقتصادي.

د- استخدام الإيرادات المتزايد من تصدير الموارد الطبيعية في التأثير على المؤسسات التي لها صلة بالجانب السياسي، والتي تضمن شفافية الحكومة، وسيادة القانون، من خلال منحها امتيازات غير عادية، كما يحدث الآن في العراق، إذ تبلغ امتيازات أعضاء البرلمان عشرات الأضعاف امتيازات الموظف الذي يمثل أعلى مؤهلا. ونستنتج من ذلك أن نوعية رأس المال البشري والمؤسسي هما اللذان يتحكمان في عجلة الإنتاج إما تقوده نحو نقمة الموارد وإما نحو نعمة الموارد[2].

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية وبين وتطور القطاعات الاقتصادية

الفرع الأول:- أهمية الإيرادات النفطية للدوال المصدرة والمستوردة

[1]- Robinson، J. Toruik&Verdier. T، Political Foundation of the Resource Curse، Journal of Development Economics V 79، 2006، pp. 447-468.

[2]- Alan. Gelb – Ibid.p11.

- **أهمية الإيرادات النفطية:** إن الإيرادات النفطية يمكن تقسيمها إلى قسمين، الأول يمثل قيمة المادة الخام في باطن الأرض وتختلف من بلد إلى آخر، والقسم الآخر يمثل كلفة و أرباح الاستثمار اللازمة لاستخراج النفط، وهذا يجب أن يساهم مع غيره من إيرادات النشاطات الأخرى في الإيرادات الحكومية العامة، أما القسم الثاني فأنه يجب أن يوكل مباشرة إلى هيئة مركزية عليا تكون مسؤولة عن توجيهه حسب معايير إنتاجية.

إن مسألة تنويع القاعدة الإنتاجية أمرا مهما إلى الدول النفطية، لاعتمادها الكبير على المصادر الأولية المعرضة للنفاد، إضافة إلى ما تواجهه من احتمالات تقلب الأسعار الذي من المحتمل أن يتسبب في عدم استقرار الطلب الكلي، وقد تكون هذه التقلبات الحادة في الإيرادات النفطية، أما قصيرة الأجل وهي التي تنتج عادة من تقلبات أسعار النفط، وقد تكون طويلة الأجل، وهي التي تنشأ بسبب طبيعة المصادر الأولية المعرضة للنفاد (كالنفط) مما يضيف المزيد من معضلات التحديات الاقتصاد الكلي[1].

لقد جرى التعامل ليس فقط مع موارد الخام غير المتجددة بل جرى التعامل مع الموارد الأحفورية

المولدة للطاقة، وذلك باعتبار هذه الموارد تخضع للقانون العام نفسه الذي تخضع له استخدام الموارد الخام عموما، والواقع هو أن منظورا من هذا القبيل لا ينطوي على صواب مؤكد: فهناك موارد مادية و موارد خام يمكن إلى حد بعيد تدوير استخدامها باستمرار (موارد متجددة)، أي إعادة استخدامها باستمرار مجددا في عملية الإنتاج، ولكن هذه الحقيقة لا تسري على موارد الطاقة الخام مثل النفط الذي يطرأ عليه في سياق استهلاكه إلى مستوى أدين من الحيوية، وقد يكون أكثر كلفة من الموارد الأخرى.

[1]- حسين عبد الله، وآخرون، الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، ط1، 2007ص90-94.

فضلا عن هذه موارد محدودة كما ونوعا مما يجعلها معرض للنفاد وللاستنزاف العاجل أو الأجل. ومعناه أن الثروة الاقتصادية التقليدية ذاتها إنما هي موارد معرضة لدورات الوفرة والندرة بل كذلك للنفاد و الإستنزاف العاجل أو الأجل.[1]

قد سلط الضوء نادي روما على الموارد الناضبة في (مقالته) عام 1972م في عبارة مفادها (إذا لم نغير نمط حياتنا فسيكون الناتج كذا حاله) ولكن قد انقضى زمن طويل أكثر من 40 عاما على هذا التحذير لم تصل البشرية فيها إلى تبذير الموارد الطبيعية، بل استمرت فيها المواد الخام في دول العالم، ومع هذا لا يمنع من دراسة أثر وفرة الإيرادات النفطية على اقتصادات الدوال المصدرة والمستوردة .

– أثر وتحديات الإيرادات النفطية لاقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط

تكون لأسعار النفط وعوائد تصديره آثار إيجابية في حالة ارتفاعها، و آثار سلبية في حالة انخفاضها على اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة له[2]، وذلك بسبب عدة عناصر و عوامل كثيرة منها كون معظم هذه الدول تنتج النفط لغرض تصديره إلى الخارج، و معظم هذه الدول تعد من الدول النامية اقتصاديا، وتعتمد اقتصاداتها الكلية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة (النفط) لذلك يلعب قطاع النفط في اقتصادات هذه الدول دورا نسبيا كبيرا مسيطرا عليها، يعني حدوث أي تغير وتذبذب في أحد العناصر أو المكونات الأساسية المنظومة هذا القطاع التكن أسعار النفط وعائداته) ، سيؤدي في الوقت نفسه إلى حدوث آثار متتابعة (ردود أفعال في العديد من الجوانب سواء الخاصة لصناعة النفط (استخراج وإنتاج وتصدير) أم الخاصة بمنظومات القطاعات الأخرى ذات

[1] – الشاذلي العياري، التغييرات الاقتصادية الدولية واثرها في العالم العربي، انظر، هموم اقتصادية عربية – التنمية – التكامل النفط – العولمة، دراسات في تكريم يوسف صايغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، عام 2005 ص 209.

2– فرهاد محمد علي، اقتصاديات الطاقة والبترول، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2000، ص 203.

الصلة المباشرة بهذا القطاع في الدول المنتجة والمصدرة له، وتعود هذه العلاقة العضوية إلى عدة أسباب و عوامل منها:

أ- قيمة الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة، وملموسة من إجمالي قيمة الصادرات السلعية وتتراوح أحيانا بين 70% إلى 90% من ميزاتها التجاري (السلعي) ، وأن هذا الا الفائض الضخم هو الذي يقوم بتغطية العجز الذي يتحقق في بقية الموازين الأخرى وهذا يعكس واقع اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، كوا جميعا دول تعتمد تجارة الخارجية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة.

ب- ومن محصلة قيمة هذه الصادرات النفطية يكون جزءا كبيرا من قيمة إجمالي إيراداتها العامة، معنى هذا أن أي تذبذب في أسعار النفط يحدد حجوم إنتاجها وصادرها وخاصة للدول النفطية التي لا تفرض ضرائب ورسوم على مواطنيها ، و تمثل (الإيرادان النفطية) نسبة كبيرة من قيمة الموازنة العامة لمعظم هذه الدول. وإن قيمة الإيرادات العامة هذه تحدد أيضا قيمة النفقات العامة بالنسبة لموازنتها العامة يعني هذا عدة توسعات في الإنفاق الجاري والاستثماري.

ج- إن قيمة الإنتاج النفطي للدول المنتجة والمصدرة للنفط تمل نسبة ملموسة و كبيرة جدا تصل أحيانا إلى (70%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي هذا يعني ارتفاع متوسط دخل الفرد السنوي فيها، وبذلك فإن أي معدلات للزيادة يحققها هذا الإنتاج إنما تعني على الفور تحقيق معدلات زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الخاص بهذه الدول، ومن ثم تتضاءل نسبة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعية، والصناعية، والتجارية).

نستنتج من ذلك أن قطاع النفط يلعب دورا بارزا في اقتصادات هذه الدول، وتتأثر الدول المنتجة والمصدرة بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط تأثيرا كبيرا سلبا أو إيجابا

إن هذه العوامل السابقة (قيمة الصادرات وقيمة الإيرادات في الموازنة العامة، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي) – تعكس الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط

في الدول النفطية بصفتها من العوامل التي تتأثر مباشرة بأي تغير، سواء أكان هذا التغير يتعلق بحجم إنتاج وتصدير النفط أم بأسعاره العالمية[1].

وأن هذه العوامل الثلاثة تشكل عوامل الصف الأول في علاقة الاقتصادات الكلية لهذه الدول بقطاع النفط قاطبة (ومتقلبات أسعاره بخاصة) أما عوامل الصف الثاني في هذه العلاقة فهي كثيرة منها على سبيل المثال وليس الحصر (المدخرات والاستثمارات المحلية وحجم العمالة وكمية النقود وحجم الاستهلاك (العام والخاص ومقادير العملات الأجنبية [2].

- أثرها على اقتصادات الدول الصناعية المستوردة والمستهلكة للنفط:

يظن العديد أن أثر زيادة أسعار النفط الخام تعود نتائجها (سلبية أو ايجابية على الدول المنتجة والمصدرة له وحدها، ولكن نلاحظ الجانب الأكبر من هذه النتائج وخاصة الإيجابية يعود أكثر ما يعود على الدول الصناعية المستورد والمستهلكة له.

ومن أمثلة هذه النتائج:

أ. إن زيادة العائدات النفطية حتما يؤدي إلى زيادة واردات الدول النفطية لكل من السلع الاستهلاكية، والإنتاجية اللازمة لبناء صرح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وغالبا ما تستورد هذه السلع من الدول الصناعية المتقدمة وبأسعار تفوق بكثير أسعار النفط الخام، مما يجعل معدلات نسب التبادل التجاري يسير لصالح الدول الصناعية.

ب. إن العائدات النفطية التي تحصل عليها الدول النفطية سرعان ما ترتد في صورة تجاوز قيمتها (التريليونات) من الدولارات الأمريكية في المصارف الدول المستوردة) والتي تستخدم في مجالات استثمارية متعددة في داخل هذه الدول وخارجها أو استخدام هذه الأرصدة في إعادة إقراضها إلى الدول النامية، و ذلك بأسعار فائدة عالية (خدمة الدين)

[1] – نوري محمد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] – فرهاد محمد علي، اقتصادات الطاقة والبترول، مرجع سابق، ص 211.

مما يعطيها القوة السياسية والاقتصادية الرهيبة التي اكتسبها من الأرصدة النفطية التي بواسطتها تستطيع إن تسقط حكومات، وتحتل دول وتجوع شعوب، وتفنيهم وتبيدهم.

ج. إن الدول المستوردة والمستهلكة للنفط الخام كثيرا ما تأخذ زيادة أسعار النفط الخام كحجة يمكنها بواسطتها أن تفرض ما تشاء من الضرائب (ضريبة الاستهلاك، وضريبة الكاربون) على المنتجات النهائية، ومن ثم تزيد إيراداتها العامة وإذا حدثت زيادة في معدلات التضخم أو حدث إخفاق في معدلات نمو الناتج القومي لتلك الدولة تقع المسؤولية على عاتق هذه الدول بسبب فرضها لمثل هذه الضرائب [1].

أما الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط العالمية[2]، إن زيادة قيمة الاستيرادات من النفط الخام يؤدي إلى استنزاف جزء كبير من مواردها المالية واختلال هيكل الميزان التجاري فتضطر عندئذ إلى تقليل استيرادات هذه الدول منه، ولا تبالي تقليل قيمتها، وهذا أثر سلبي يعود على الدول الصناعية المستوردة له (في صورة قلة الإشباع من هذه السلعة وعلى الدول المصدرة (قلة إيراداتها النفطية)، فإذا كان ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام يؤدي إلى حدوث هذه الآثار والنتائج، فيكون من البديهي إذن أن انخفاض هذه الأسعار سيؤدي حتما إلى نتائج عكسية سلبية للنتائج السابقة مثل انخفاض قيمة صادرات الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النفطية، وقلة الأرصدة في بنوك هذه الدول المستوردة) وقلة الإيرادات العامة (من الضرائب) وأخيرا تجميد قوتها الاقتصادية والسياسية.... الخ لذلك كانت هذه الدول المستوردة والمستهلكة للبترول لا تزال هي المستفيدة بنسبة كبرى من ارتفاع أسعار النفط[3].

- أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصادات الدول النامية

1 - يوسف عبد المجيد، مرجع سابق، ص 387.

2 - فرهاد محمد على، اقتصاديات الطاقة والبترول، مرجع سابق، ص 211.

3 - نوري محمد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

كذلك يكون لأسعار النفط الخام آثار سلبية في حالة ارتفاعها، وأخرى ايجابية في حالة انخفاضها على إقتصادات الدول النامية المستوردة والمستهلكة له، أن ولاشك " انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة استيراداتها، تقليل حجم العجز الموجود أصلا في ميزاتها التجاري، هذا يعني تحقيق فائض يساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كذلك تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم، وانخفاض مستويات الأسعار العالمية للسلع المستوردة والنتيجة الأخيرة بدورها تؤدي إلى انتعاش وتحقيق فائض بالموازين التجارية لهذه الدول. وكذلك سيؤدي إلى زيادة حجم صادرات هذه الدول من مواردها – الأولية، ومن ثم تزداد صادراتها المسجلة في موازينها التجارية، ومن ناحية أخرى أن الانخفاض الذي حدث للأسعار العالمية للسلع والخدمات ناتج من جراء انخفاض أسعار النفط) وما ترتب على ذلك انخفاض الأسعار العالمية للفائدة على القروض، أي تقليل أعباء خدمة الدين العام، أما الضرر من انخفاض أسعار النفط وعائداته على الدول النامية المستوردة والمستهلكة للبترول يتمثل هذا الضرر في انخفاض حجوم وقيم المعونات والمنح والهبات التي ستحصل عليها هذه الدول من الدول المنتجة والمصدرة للبترول. أما في حالة ارتفاع أسعار النفط العالمية لها عكس الآثار والنتائج (فيصبح السلبي ايجابيا والايجابي سلبيا) هذا يعني تذبذب أسعار النفط (ارتفاعا – انخفاضا) العالمية له آثار سلبية وايجابية على اقتصادات الدول النامية المستوردة للنفط الخام[1]

الفرع الثاني: تحليل طبيعة العلاقة بين الإيرادات النفطية والنشاط الاقتصادي

1- تفسير العلاقة بين الإيرادات النفطية والتنويع الاقتصادي :

[1]- يوسف الفضل، الثروة النفطية وتجاذبات الاقتصاد والسياسة العالمية والداخلية، بحث اقتصادي: ص 11 انظر الموقعhttp://www.wasatanline.com

ولتحديد طبيعة العلاقة بين الزيادة في الإيرادات النفطية وعوائد تصدير النفط الخام من العملات الأجنبية وبين النشاط الاقتصادي نجد من الضروري قبل تفسير هذه العلاقة لابد من إيضاح مسألتين الأولى: أهمية تامين متطلبات التنمية المستدامة، والحاجة لاستغلال الموارد الطبيعية الناضبة ذات القيمة الاقتصادية كالنفط والغاز، فضلا عن ذلك دور السياسات الاقتصادية للدولة في تقليل الكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة لاستغلال هذه الموارد، وما يترتب على ذلك اختلال في التوازن البيئي.

أما المسألة الثانية: نحن نعلم إن النظام الاقتصادي أحد الأنظمة الأساسية والحيوية في المجتمع إضافة إلى النظام الاجتماعي والبيئي وتعلم إن هذه الأنظمة تترابط فيما بينها، إذ يقوم النظام الاقتصادي بالإنتاج من خلال استغلال الموارد (طبيعية وبشرية المتوافرة، أما النظام الاجتماعي يرتبط به من خلال الاستهلاك لهذه المنتجات والسلع لإشباع حاجاته ومتى يتم استغلال الموارد الطبيعية الناضبة مثل النفط ([1])، فان نتائج هذا الاستغلال لا تقتصر على خلق الربح (الريع المالي بل ظهور آثار بيئية سلبية ناشئة عن تصنيع منتجات النفط والغاز والتي لها كلفة معينة يتحملها المجتمع ومن هذا يتضح مسألتان:[2]

فالمسالة الأولى فتتعلق بالمدى الزمني الذي يجب أن يتم خلاله استغلال هذه الثروة النفطية هنا نتحدث عن قرار استثماري يفاضل بين إنتاج النفط اليوم أو تأجيل إنتاجه للغد، وهل إيراداته الحالية اليوم أكثر من الغد؟ ومن المعروف إن النفط سلعة ناضبة، يتعلق بدور السياسة الاقتصادية في الحد من التلوث البيئي، و تقليص الكلفة غير المنظورة من استغلال هذه الموارد الطبيعية إلى أدناها.

---

[1]– معهد التخطيط القومي، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2003 ص18.

[2]– صبري زاير السعدي، شروط النمو والتنمية في البلدان العربية النفطية، مجلة دراسات عربية دورية، بيروت، 1987، ص 72.

أما المسالة الثانية فتتمثل في مجال السياسات الاقتصادية التي تتعدد المدارس الاقتصادية في تفسيرها للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ، هنا لابد من الاختيار ما بين هذه المدارس الاقتصادية المفسرة للمصادر والعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي[1]

من المعروف إن قطاع استخراج وتصدير النفط الخام والذي يرتبط ارتباطا قويا بظروف السوق النفطية العالمية قد لعب دور إستراتيجيا في تنمية اقتصادات الدول المصدرة للنفط. ومن المتوقع فرض دوره الحاسم في التنمية اليوم والغد ما لم تؤد طريقة الانتفاع من الموارد النفطية إلى تغيرات بنيوية عميقة، وتطورات اجتماعية نوعية تسهم في زيادة الإنتاج من غير النفط، لذلك كان من الضروري في تلك المرحلة تطبيق إستراتيجية وسياسات ومعايير اقتصادية مغايرة في الاستثمار العام، لضمان الارتفاع الأقصى من الموارد النفطية وإيراداتها المالية وعوائدها من العملات الأجنبية، ولإيضاح ذلك ينبغي لنا تحليل العلاقة القائمة بين الزيادات المتابعة في الإيرادات النفطية، وأثرها على النشاط الاقتصادي للدول المصدرة للنفط لتحديد طبيعة العلاقة ونجد من الضروري تحليل ما يأتي العلاقة بين زيادة الإيرادات النفطية المالية لصادرات النفط الخام وبين تطور القطاعات الاقتصادية المحلية ولهذه العلاقة مظهران هما[2] لعلاقة بين قطاع استخراج وتصدير النفط الخام وبين القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الأخرى طبيعة التدفقات السلعية من الخارج. والعلاقة بين الإيرادات المالية لصادرات النفط الخام وبين عنصرين العمل ورأس المال في عمليات النمو والتوزيع .

2- العلاقة بين زيادة الإيرادات المالية لصادرات النفط الخام وبين تطور القطاعات الاقتصادية المحلية

---

[1]- شعبان صدام، جهود التنمية في العراق في تعديل الهيكل الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة البصرة،، 1988 ص34.

[2]- عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، 1950-2010، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، الطبعة العربية الأولى، بيروت، 19951، ص57.

أ- العلاقة بين قطاع استخراج وتصدير النفط الخام وبين القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الأخرى

يمكن إن نعبر عنها بطريقة مبسطة بالعلاقة بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، وقد حظي موضوع الهيكل الإنتاجي والعلاقات القطاعية في الدول النفطية باهتمام الباحثين، وتحديدا للعلاقة بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، هذه العلاقة شهدت اهتماما خاصا من الاقتصاديين، وظهرت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية ([1])، التي تتبنى فرضية (المرض الهولندي) التي ترى أن الارتفاع في إيرادات النفط ستترتب عليه آثار سلبية على تطور القطاعات غير النفطية والزراعة، والصناعة التحويلية، والخدمات الانتاجية) كما سيرافق الارتفاع في إيرادات النفط تغيرات مستمرة في العناصر المؤثرة في عملية التوازن الاقتصادي والداخلي.

والجدير بالذكر يمكن تلخيص الآثار السلبية للطفرة النفطية على الناتج السلعي غير النفطي في ناحيتين: "تسمى بأثر حركة الموارد " وتسمى الأخرى بأثر الإنفاق[2]

حركة الموارد: إن الارتفاع في أسعار النفط سيرفع بدوره قيمة الناتج الجدي وقيمة الدخول الحقيقية لعناصر الإنتاج الموظفة في هذا القطاع، الذي سيقود بدوره إلى تحريك الموارد والمميزات النسبية نحو القطاع النفطي والأنشطة الممولة بموارد الريع النفطي وخاصة أنشطة الخدمات وقطاع البناء والتشييد. ومن ناحية أخرى سيؤدي إلى تخفيض قيمة الناتج الحدي لعناصر الإنتاج الموظفة في القطاع السلعي (الصناعي والزراعي) وخلق فائض في الطلب عليها تجعل أسعار منتجات الأنشطة الخدمية والبناء والتشييد أعلى من

---

[1]- سوزان صبحي أحمد، تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة القاهـــــرة، 2003-2004، ص 99.

[2] - رفتى محمد أمين، تغيير إيرادات النفط للمملكة العربية السعودية خلال المدة (1970-1984) وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1988، ص 126.

أسعار السلع الصناعية والزراعية لكونها تحدد في السوق المحلية، وفضلا عن إمكانية سد النقص في ا إنتاجها عن طريق الاستيراد.

أثر الإنفاق: متى يرتفع الدخل النفطي فسيترتب عليه ارتفاع الدخل القومي الذي سيقود بدوره إلى زيادة الإنفاق القومي أو زيادة الطلب الكلي وخلق فائض في الطلب على إنتاج القطاعات المختلفة مما يترتب عليه ارتفاع آخر في الأسعار النسبية للخدمات، وهذا الأمر سيمكن قطاع السلع والخدمات والبناء السلع غير المتاجر بها من عرض أجور أعلى من تلك التي يستطيع قطاع السلع غير النفطية المتاجر كما تقديمها، ومن ثم سحب جزء آخر من الموارد المستخدمة في هذا القطاع إلى قطاع الخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض آخر في حجم إنتاج هذه القطاعات، لذلك فإن المحصلة النهائية هي انخفاض في حجم إنتاج القطاعات الصناعة والزراعة) وتتضاءل أهميتهما النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وخطورة هذا الوضع تكون في الطبيعة قصيرة الأجل للطفرة في قطاع النفط[1].

ب- طبيعة التدفقات السلعية من الخارج: إن الارتفاع في الإيرادات النفطية سيؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، وهذا الفائض سيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة اي سعر الصرف للعملة المحلية للدول المصدرة للنفط مقابل العملات الأجنبية، هذا يعني ارتفاع سعر السلعة المحلية غير النفطية، وعدم قدرتها على منافسة السلعة الأجنبية في الداخل والخارج، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات المحلية غير النفطية وزيادة الاستيرادات من السلع الأجنبية، ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج في القطاع الصناعي والزراعي وحدوث عجز في الموازين التجارية لهذه القطاعات. فيترتب على ذلك تراجع أهمية القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تحول الاقتصاد إلى اقتصاد أحادي غير متنوع تعتمد فيه الدولة أكثر فأكثر على مصدر دخل غير دائم

[1] – نوري محمد عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

متقلب وفقا لظروف السوق العالمية، وهو يمثل الخطر الحقيقي في الإصابة بالمرض الهولندي.

3- أثر فوائض الإيرادات النفطية على النشاط الاقتصادي

اختلفت وجهات النظر في عنصر رأس المال كأساس للتنمية الاقتصادية في الدول – النامية، واختلفت نتيجة لذلك المكانة التي تحتلها ندرة رؤوس الأموال ضمن خصائص الدول النامية. فعلى حين يرى البعض ندرة رأس المال من الأهمية بحيث تحجب ما عداها من الخصائص، إذ يعد توفر رأس المال محور التنمية، ويرى آخرون أن هناك من العوامل الأخرى ما يوفق في الأهمية عنصر رأس المال[1].

يتضح في الدراسات السابقة أن اقتصادات الدول النفطية (أوبك) تعاني من تراجع وتدهور القطاع التقليدي في الدولة لصالح قطاع السلع الأولية (الاستخراجية) وقطاع السلع غير المتداولة، مع توفر رأس المال المادي و موارد نفطية كبيرة تدر دخلا وعملات أجنبية من المفروض أن تحقق تنوعا اقتصاديا، فإن التجارب العملية أدت إلى نتائج مخالفه لذلك، فنمو قطاع السلع الأولية (الإستخراجية) على حساب القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في الدولة يحمل في طياته العديد من الآثار السلبية التي تؤدي في النهاية إلى ما يسمى لعنة الموارد: وتتمثل الآثار فيما يأبي.[2]

أ-تشير الدراسات أن العائدات النفطية الضخمة في البلدان النفطية (أوبك)، التي أنتجت من معدلات الإنتاج المرتفعة والزائدة عن الحاجة، أدت إلى التوسع الكبير في الاستهلاك، إذ تحول المجتمع في معظم هذه البلدان إلى مجتمع استهلاكي مفرط بكل ما يرتبط بذلك من سلبيات وأضرار ومخاطر على الهياكل الإنتاجية.

---

[1]- حمدية زهدان، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1970، ص42.

[2]- سمر حسن حسين الباجوري، أثر النفط على اقتصادات الدول الافريقية الصغيرة، جامعة القاهرة، مهد البحوث والدراسات الافريقية، مصر، 2010، ص 24.

ب- العائدات النفطية الضخمة في البلدان النفطية، تعد مصدرا أساسيا لتمويل نفقاتها يعني هذا انخفاض حاجة الدولة للضرائب كأداة لتمويل نفقاتها، واعتمادها المتزايد على إيرادات الصادرات النفطية وغياب دور الضرائب، فعادة ما يرتبط إنفاق الموارد الطبيعية تحميل الدولة إلى الاستغناء عن مواردها الضريبية، وتتحول الدولة إلى دولة ريعية تحمل القطاعات الإنتاجية الأخرى، وذلك لعدم وجود دافع أو حافز يدفع الحكومة لتنشيط هذه القطاعات، أما الدراسات في الدول الصناعية فتشير إلى أن فرض ضرائب يشجع الدولة على متابعة النشاطات الاقتصادية وزيادة إنتاجها، وهناك ارتباط طردي قوي بين الاعتماد على الضرائب كمصدر أساسي للدخل وبين الأداء الاقتصادي، فارتفاع الضرائب على الدخول كنسبة من الناتج المحلي عادة ما يشير إلى وجود هياكل اقتصادية أكثر تنوع.

ج- تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن تقلبات الإيرادات النفطية تؤثر على السياسات المالية وتسبب عدم استقرار الطلب الكلي، و قد تكون هذه التقلبات الحادة في الإيرادات النفطية أما قصيرة أو طويلة الأجل، قصيرة الأجل: تنتج عن تقلبات أسعار النفط، أما طويلة الأجل فهي التي تنتج بسبب طبيعة الموارد النفطية المعرضة للنفاد، مما يضيف المزيد من المعضلات والتحديات الإدارة الاقتصاد الكلي [1]. و من هنا تبرز دور الحكومة في كيفية استخدام هذه الإيرادات لتحقيق أهدافها المتعلقة بتنمية الاقتصاد وتنوعه في الأجلين القريب والبعيد، وتنحصر خيارات الحكومة بين الإنفاق الاستثماري الداخلي والخارجي أو الاثنين معا.

سيترتب على الاستثمار في الاقتصاد المحلي حدوث ما يعرف بالداء الهولندي، سيؤدي إنفاق الإيرادات النفطية في الاقتصاد المحلي إلى زيادة السيولة ومن ثم زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات المتاجرة دوليا وغير المتاجرة دوليا على حد سواء،

---

[1]- علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009ص236

فبالنسبة للمتاجرة يمكن تلبية الطلب من الواردات، أما غير المتاجرة لا يمكن تلبية الطلب الإضافي للسلع والخدمات إلا عن طريق الصعيد المحلي وسيؤدي إلى رفع أسعار هذه السلع مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي سيضعف القدرة التنافسية الصادرات القطاعات غير النفطية[1] مما يؤثر على نمط ونوعية السلع المنتجة وثمة من يرى انه في سبيل نجاة الحكومة من مصيدة الداء الهولندي، زيادة الادخار واستثمار الأصول الأجنبية في الخارج مع ذلك فان آثار الداء الهولندي يمكن تجنبها إذا ما استثمرت الإيرادات النفطية في المشاريع ذات الإنتاجية العالية، التي من شأنها أن تؤدي إلى آثار انتشارية ايجابية على قطاعات الاقتصاد الأخرى وخلق صناعات جديدة([2])

د- أن وفرة الموارد الطبيعية تحد من الحوافز أمام القطاع العام أو الخاص للاستثمار في الرأس مال البشري (الغنى السهل يولد الكسل).

فلقد أهملت الدول النفطية العربية (أوبيك) أهمية رفع كفاءة الطاقة البشرية وزيادة إنتاجها مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل ومن ثم اثر على كلفة السلع المنتجة ونوعيها وحجمها، مما أضعف قدرتها على منافسة السلع والخدمات المستوردة، كل ذلك أدى إلى تشوه الهيكل الإنتاجي لاقتصادات تلك الدول لاعتمادها على القطاع النفطي وتجاهله دور العنصر البشري في عملية تنويع الهياكل الإنتاجي.

مما لاشك فيه أن العنصر البشري هو أثمن وأهم عناصر الإنتاج، وبالتالي فان إعداده وخلق الحوافز لأداء دوره بكفاءة وتشغيل وقيادة النشاطات الاقتصادية، شرط أساسي الإمكانية توسيع وتنويع الطاقة الإنتاجية. وتشير عدد الدراسات ومن أبرزها دراسة شولتز (schalts) من شيكاغو الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، إلى تعافي

[1]علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة، مرجع سابق، ص 237

[2]جاسم خالد السعدون، الأزمة المالية العالمية انظر الطفرة النفطية الثالثة، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حا اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، تحرير علي خليفة الكواري مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طا 2009، بيروت، ط1، 2009، ص 217.

الإنتاج في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية رغم الدمار الشامل الذي الحق بالرأس المال المادي، قد لاحظ شولتز أن ما لم يدمر كان رأس المال البشري المتمثل في خبرة المديرين ومهارات العمال المكتسبة والمتراكمة من داخل النشاط الاقتصادي[1].

أما دراسة (ادوارد دينسون) أن 91% من الزيادة في الدخل الحقيقي للعامل الأمريكي السنة (1929 – 1975) كانت ناجمة من عوامل أخرى غير الزيادة في كمية رأس المال، وان نسبة 9% كانت ناجمة عن زيادة رأس المال[2].

[1]– عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي، دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، كلية القاهرة، 2000، ص 183.

[2]– جمال محمود عطية، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المعري، دكتوراه، جامعة حلوان، 2002، ص 121-122.

المبحث الثالث: سياسات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه

المطلب الأول: سياسات التنويع الاقتصادي

1- سياسة التنويع الاقتصادي:

تواجه البلدان التي لها ميزة نسبية قوية جدا في مورد طبيعي معين عددا من التحديات، منها مشكلة أدارة الإيرادات المالية، وضعف روابط هذا القطاع مع القطاعات الأخرى، وتواضع هذا القطاع في خلق فرص عمل، وهناك أدلة تؤكد أن البلدان التي لديها وفرة في الموارد تجد صعوبة اكبر في التنوع الاقتصادي، وهناك جدل يدور بين الاقتصاديين حول كيفية استخدام الإيرادات الناجمة عن وفرة الموارد في طرائق تخفض تكاليف الإنتاج وخلق صناعات جديدة وفرص عمل، وما السياسات التي تمكن الدول النفطية من التحول من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متنوع يكون للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة قطاع الصناعات منه أوزان نسبيه متناسبة ومتوازنة، وبما أن التصنيع يشكل حجر الزاوية في عملية التنوع في الدول المتقدمة فلا بد من معرفة المسار التاريخي لدور التصنيع اقتصادات تلك الدول[1]، وما السياسات المتبعة؟ فهناك وجهات نظر تختلف في، السياسات التي تركز العدد منها على استقرار الاقتصاد الكلي والانفتاح، وتلك التي : السياسات الكلاسيكية لحماية الصناعات الناشئة والترويج للصناعات الثقيلة.

أ- الرأي الأول: الاتجاه التلقائي للنمو الصناعي

يعتمد أصحاب هذا الرأي على قانون انجل الذي يتجه نحو التدرج الصناعي الذ يبدأ أولا بالسلع الاستهلاكية، ومن ثم السلع الاستهلاكية المعمرة، و السلع الوسيطة، وهذا كلها تدفع بقوى الطلب إلى إنشاء صناعات الاستثمار، وتنميتها بعيدا عن تدخل الدولة وهو النمط الذي سلكته الدول المتقدمة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، السؤال هو هل أن دخول النفط ذاتها هي التي تشكل بنيان الطلب الاستهلاكي ؟ أو أن الطلب سوف

---

[1]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، 2009، ص 140

يتحول من النفط إلى السلع الصناعية ؟ ولم تتعرض دراسة جدوى تطبيق قانون انجل على هذه البلاد التي ترتفع دخولها بمعدلات عالية.

وأكد روزنشتين –رودان على أهمية الدفعة القوية ورفض الأسلوب التدريجي في التنمية، فقد وضح أن الوفورات الخارجية الناتجة عن فكرة الدفعة القوية ترتكز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها إذا ما أريد للدول النامية تحقيق عمليات التنمية بما، هي تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الإنتاج للتجزئة، تكامل دالة الطلب وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة، تكامل دالة الادخار وعدم قابلية جانب المدخرات للتجزئة[1].

ب- الرأي الثاني: التصنيع طبقا لخطة موضوعة:

إن هذا الرأي الذي يتبناه هوفمان هو يستهدف النمو الصناعي السريع، ويركز على الصناعات الأساسية وصناعات سلع الإنتاج، وهذا النمط اتبع في كل من الاتحاد السوفيتي والصين في القرن العشرين.

إن الرأي الأول تنقصه السرعة المنشودة كما ينطوي على ضياع كبير للموارد، إذ يجري التحول البنياني في هذه الحالة عن طريق عملية التجربة والخطأ، أما الرأي الثاني فهو أمر مستبعد للدول النامية، ويعود ذلك للعلاقات الاقتصادية الراهنة، ووجود عقبات في السوق الدولية تتعمدها الدول الكبرى، وتستخدم مختلف الضغوط الاقتصادية للحد من انتقال السلع الرأسمالية.*

ومن هنا يثار سؤال ما هو النمط الملائم للدول النامية عامة والنفطية خاصة؟ هل هو نمط التصنيع عن طريق إحلال الواردات؟ أو التصنيع من أجل التصدير؟ أو النمطان معا؟. وهل قطاع التصنيع هو الوحيد لإحداث التغيير الهيكلي لعملية التنوع الاقتصادي ومن ثم التنمية الشاملة؟

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، مرجع سابق، 2010 ص 178

إن الدول النامية غير النفطية التي تعاني من قصور في النقد الأجنبي يمكن أن تتبع النمط الأول، لكن يعاب على هذا النمط أن هناك حدودا لما يمكن توفيره من عملة أجنبية، واطراد تضاؤل الوفرة مع اطراد تضاؤل التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية فضلا عن قيود الدول الصناعية.

أما النمط الثاني فهو أكثر تعقيدا نظرا للقيود على الصادرات والاستيرادات من قبل الدول الصناعية، [1] فضلا عن ذلك ارتفاع التكاليف الصناعية بالرغم من انخفاض الأجور في الدول النامية، ويرجع ذلك لضيق السوق المحلية، وانخفاض إنتاجية العامل، كل ذلك يضعف قدرة السلع الصناعية على منافسة مثيلتها من الصناعات الأجنبية، وعلى الرغم من المعوقات تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة قوية بين تبني إستراتيجية من اجل التصدير وبين والنمو الاقتصادي.

وهناك علاقة سببية محددة بين نمو الصادرات وبين تنمية القطاعات الصناعية، وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية، وبالرجوع للعديد من التجارب الناجحة مثل دول جنوب شرق آسيا[2] تشير دراسات أخرى إلى أن التكامل بين السياستين أوضح من التعارض فيما بينهما ، فليس هناك صناعة تصديرية دون أن يكون لها أساس متين من السوق المحلية، أي وجود إستراتيجية متكاملة للتصنيع، قدف إلى توفير إنتاج أفضل يتصف بالكفاءة من حيث الجودة والسعر لرفع قدرتها على المنافسة[3]، فضلا عن ذلك لابد من مزج التكنولوجيا القديمة مع التكنولوجيا الحديثة (هجين التكنولوجيا) فالصناعات الحديثة تنتج الغرض التصدير ، بينما تقوم الصناعات التقليدية بخدمة الأسواق المحلية وإنتاج

---

[1]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، 2009، ص 159.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد ، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين (مدخل لآليات تعامل القيادات الإدارية معها)، دار الجامعة الإسكندرية ، 2008-2009ص289-ص295.

[3]- حازم الببلاوي، محنة الاقتصاد والاقتصاديين، دار الشروق، القاهرة، ؟ ص 170.

المدخلات اللازمة للصناعات الأخرى[1] وهذا يقتضي تحديد القطاع القائد العملية التنوع الاقتصادي والاندماج مع الاقتصاد العالمي

ج- إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن

يوجد مذهبان أساسيان في إستراتيجية تنوع الاقتصاد وتنميته، هما النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، فالأول يرى أن ضيق السوق يضعف حافز الاستثمار، ومن هنا يبحث عن برنامج استثماري يحفز ويوسع السوق، أي توجيه كمية من الاستثمار إلى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة يمثل كل منهما سوق للصناعات الأخرى. وتستمد فكرة النمو المتوازن للصناعات من فكرة قانون ساي للأسواق، وهو كل زيادة في الإنتاج إذا تم توزيعها وفقا لاهتمامات وحاجات أفراد المجتمع فإن هذا الإنتاج سوف يوجد الطلب وحاجات أفراد المجتمع فإن هذا الإنتاج سوف يخلق الطلب الخاص به[2]

أما المذهب الثاني النمو غير المتوازن الذي يقوده هرشمان حيث يرى أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلى إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية، أي وجود قطاع صناعي متقدم و آخر تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر[3].

ويرى هرشمان القيد ليس في حجم السوق إنما يتمثل في القدرة على اتخاذ القرار وبخاصة قرارات الاستثمار، ومن ثم يبحث عن الشروط الواجب توافرها لاتخاذ هذه القرارات بكفاءة عالية وتمثل سياساتها التركيز على قطاع معين في الاقتصاد القومي لخلق سلسلة من الضغوط والاختناقات واختلال التوازن، والتي تؤدي بدورها إلى تقدم هذا القطاع وتجذب بدورها القطاعات الأخرى. ومن هنا تأتي فكرة القطاع القائد العملية التنوع

[1]- كينتشي أنور التنمية الاقتصادية في اليابان، الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش ومني البرادعي، دار الشروق القاهرة، ط1 ، 2008 ص 95.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، مرجع سابق، 2010 ص 188.

3- محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، مرجع سابق، 2010 ص 191 .

والتنمية الاقتصادية، ومن ثم دفع عملية التنمية[1] إلى الأمام، وفي الوقت نفسه تصحح الاختلال وتخلق اختلال جديد في التوازن، و هو بدوره يولد قوى تصحيحية لتعديل هذا الاختلال، وبذلك يولد اختلالا جديدا في التوازن وهلم جراء، مما يتولد عن هذا الارتباط المتبادل تحقيق وفورات خارجية([2])

د- القطاع القائد العملية التنوع الاقتصادي

السؤال الذي يساق هنا هو كيفية تحديد القطاع القائد العملية التنمية؟ إذ يعالج هرشمان المشكلة من خلال معالجة موضوع النمط الأمثل لتعاقب الاستثمارات، ويعالج الموضوع من ناحيتين:

أولا: اختلال التوازن بين رأس المال الاجتماعي (الطرق والكهرباء...الخ) والأنشطة الإنتاجية المباشرة. وتتم عن طريق المفاضلة بين التنمية عن طريق تكوين فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي، أو عن طريق تكوين فائض في استثمارات النشاط الإنتاجي ويؤيد هرشمان التنمية عن طريق إيجاد فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي إذ تولد قوة دفع ذاتية في تحقيق عمليات التنمية. وتحفز على الاستثمار في الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر الذي يتولد نتيجة وفرة خدمات رأس المال الاجتماعي[3].

ثانيا: اختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر والتي تعتمد على المفاضلة بين مختلف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر، ويفرق هرشمان بين آثار الدفع إلى الأمام وأثار الدفع إلى الخلف، وتقاس هذه الآثار باستخدام جداول المستخدم

---

[1]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، 2009، ص 158-159.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، 2010 ص 200.

[3]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص 179-182.

المنتج التي تبين أن الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج تتميز بارتفاع جملة آثار الدفع إلى الأمام وإلى الخلف[1].

فظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، ولكن أغلب الاقتصاديين متفقين على أن إحداث تغيير هيكلي مطلوب لتحقيق زيادة في دخل الفرد الحقيقي عبر مدة ممتدة من الزمن وهو جوهر عملية التنمية الاقتصادية، وان مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية عامة، فأن تنمية القطاع الصناعي يلعب دورا في تصحيح الاختلال وخلق فرص عمل ويعد نشاطا ديناميكيا وله القدرة على الترابط الأمامي والخلفي مع القطاعات الأخرى[2]

ويرى رستو أن انطلاق أي اقتصاد نحو التنمية لابد أن يمر بخمس مراحل، هي: المرحلة التقليدية، ومرحلة تمهيد الانطلاق، ومرحلة الانطلاق واهم ما يميز هذه المرحلة ظهور الصناعات الرائدة التي تكون لها علاقات تشابك أمامية وخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتتميز بقدرتها الابتكارية، وبسرعة نموها وارتفاع مرونة الطلب الداخلية على منتجاتها .

أما المرحلة الرابعة فإنها تتميز بارتفاع معدل النمو واستمراره لمدة طويلة، ومعدل استثمار أعلى من 10% ويكون الاقتصاد قادرا على تحمل الصدمات غير المتوقعة مثل صدمات أسعار النفط التي أثرت على اقتصادات الدول النفطية، أما المرحلة الخامسة فهي مرحلة الاستهلاك الوفير وفيها لا يشكل العرض مشكلة، إذ يلعب الطلب الدور الأساس في النمو وتحتل الصناعة المعمرة والخدمات مكان الصدارة في الاقتصاد الأكثر تنوعا.[3]

---

[1]– عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص 183.

[2]– محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، 2010 ص 170

[3]– عبد الهادي عبد القادر سويفى، مرجع سابق، ص 58، ص 59

يرى بعض الاقتصاديين أن التصنيع القسري تحت حماية كمركية أو في ظل إعانات حكومية سخية، سيقود إلى هدر موارد البلاد الاقتصادية، بل سيؤدي أيضا إلى قيام صناعات غير كفؤه، لذا يتطلب إقامة صناعات ذات جدوى اقتصادية لها القدرة على منافسة السلع الأجنبية[1] من خلال إتباع سياسات واضحة للتصنيع ولابد أن تستكمل بسياسات اقتصادية متناسقة ومتكاملة لا تتعارض فيما بينها ([2]) هناك عدد من الدول حققت تنوعا اقتصاديا، إذ استخدمت سياسات على المستويين الأفقي إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد والتغلب على دورة (التضخم والكساد) والعمودي على نحو فعال واتبعت سياسات الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد والتغلب على دورة (التضخم والكساد) وإدارة سعر الصرف فضلا عن السياسة التجارية وسياسة توفير تعليم عالي الجودة و تحسين الإدارة الضريبية[3].

والجدير بالذكر أن اقتصادات الدول النفطية تعتمد اعتمادا واسعا جدا على القطاع النفطي، ويتقلب بتقلب أداء هذا القطاع، وتأسيسا على ذلك باتت عملية تنويع مقومات الاقتصاد تستلزم تطوير قطاعات أخرى، في مقدمتها قطاع الصناعة التحولية وقطاع الخدمات الإنتاجية[4]، وقد أكد الخبراء المشاركون في مؤتمر «فهم لعنة النفط وكيفية تجنبها»، الذي أقيم في عام 2010م بالكويت – ضرورة تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي، الامتصاص صدمة نضوب النفط حين تقترب وكذا الحال امتصاص صدمات هبوط أسعاره، وبينوا أن التنويع لا يعني بالضرورة إقامة صناعة، إذ يمكن أن يتم عبر تطوير

---

[1]– عباس النصراوي الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950–2010 ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، ط1 بيروت،1995 ص 49.

[2]– حازم الببلاوي، محنة الاقتصاد والاقتصاديين، مرجع سابق، ص174

[3]– http://www.Imf.org/External/np/seminars/eng

[4]– محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل 103 سلسة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة الأولى، 2006، ص46

صناعة الخدمات، و أن الموارد الطبيعية هي ملك الأمة لا الدولة، موضحين أن دستور النرويج نص على ذلك عقب اكتشاف النفط وأنه لا غنى عن وجود إدارة سياسية رشيدة وشفافية وتعليم جيد لضمان حسن استغلال عوائده[1]

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي ومستوياته

الفرع الأول: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها الأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هير فندال- هيرشمان الذي يعد الأكثر شيوعا، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي[2]. لذلك ستكتفي هذه الدراسة بتسليط الضوء على عينة من المؤشرات وبموجبها يجب أن يكون القطاع الأكثر تنوعا أي (الاقل تركيزا) هو الأكثر تنافسية، وان يملك البلد اكبر عدد من هذه القطاعات، وان توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات يرتبط بارتفاع التنويع، وبناء على ما تقدم فان هناك ثلاثة مؤشرات تستخدم لقياس التنويع الاقتصادي أو نسبة التركيز:

أ- مؤشر (Ogive Index) ويكون على النحو الآتي [3].

---

[1]- مؤتمر « فهم لعنة النفط وكيفية تجنبها» الكويت، 2-18 /5/2012.. 122

[2]- ممدوح عوض الخطيب، مصدر سبق ذكره، ص9

[3]-Swades Pall and Shyamal Kar، IMPLICATIONS OF THE METHODS OF AGRICULTURAL DIVERSIFICATION IN REFERENCE WITH MALDÀ DISTRICT: DRAWBACK AND International Journal of Food، Agriculture and RATIONALE، Veterinary Sciences ISSN: 2277-209X (Online)، http://www.cibtech.org

حيث أن:

n: هي عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si: هو نصيب النشاط الاقتصادي القطاعي في التشغيل من قطاع واحد

وعادة ما يعبر عنه ب (حصة التشغيل). وهذا يشير الى توزيع النشاط الاقتصادي (التشغيل) بين القطاعات فاذا كان مساو للواحد فأنه يدل على زيادة التنويع الاقتصادي، ومع n من القطاعات، يكون التوزيع العادل عندما si تساوي n/1، أي: أن حصة كل قطاع من الأيدي العاملة مثالية، وإذا كان المؤشر مساوية للصفر فأن هذا يعني أن التنويع الاقتصادي تام. وان ارتفاع قيمة المؤشر تدل على عدم المساواة في توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات المختلفة .

ب – مؤشر انتروبي (Entropy Index)

في عام 1988 توصل كل: (Smith) و(Gibson) إلى مؤشر Entropy القياس التنويع الاقتصادي والتركيز القطاعي، وهو كالآتي:

حيث:

Si: تعني حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الاقتصادي.

وان مؤشر انتروبي يقارن توزيع الأيدي العاملة أو توليد الدخل بين الصناعات في البلد.

– ارتفاع قيمة مؤشر انتروبي تشير إلى تنويع كبير نسبية.

– في حين تشير القيم المتدنية للمؤشر الى ارتفاع نسبة التركيز (التخصص) ايانخفاض التنويع)

– واذا كان المؤشر متكافئة فأن هذا يشير إلى المساواة في توزيع الأيدي العاملة بين جميع القطاعات، أي: أن (التنويع تام).

– أما اذا كانت قيمة المؤشر في حدها الأدنى فأن هذا يعني أن التخصص في أعلى حد له (انعدام التنويع).

ج- مؤشر هيرفندل (Herfindahl Index):

وهذا المؤشر يستخدم على نطاق واسع لقياس التنويع الاقتصادي أو مدى اعتماد السوق على القطاع الصناعي، وهذا المؤشر يشير إلى مدى هيمنة أو سيطرة قطاع الصناعة على الاقتصاد، وهو يعتمد على نسبة التشغيل في قطاع الصناعة الرئيسة في الاقتصاد، ويعبر عنه على النحو الآتي:

}=1 si 12

حيث:

Si: نسبة التشغيل في القطاعات الرئيسة.

تتراوح قيمة معامل هيرفندل –هيرشمان بين (0، 1) اي (0>H<1) فإذا كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، واذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزة في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

وان ارتفاع قيمته تدل على تركيز أكثر للقطاع المسيطر أو انخفاض في التنويع والمزيد من التركيز (التخصص). وهكذا طبقا للمؤشرات الثلاثة (Entropy

Ogive ،andHerfindahl) فأن عدالة أكثر في توزيع الأيدي العاملة بين الصناعات تعني مستوى أعلى من التنويع الاقتصادي. وعلى العموم فأن هذه المؤشرات قد تكون غير دقيقة في قياس التنويع لان جميعها اعتمدت على معيار القوى العاملة،

ويفترض أن الاقتصاد المتنوع هو ذلك الاقتصاد الذي يكون أكثر استقرار او أفضل أداء اقتصاديا[1]. كما شاع استعمال مقاييس أخرى في أدبيات التنويع بعد أن أعتمدها عدد من الباحثين في دراساتهم التي اتجهت إلى تبني طرائق حسابية مبسطة أو أدوات إحصائية بسيطة لأسباب تعود في الدرجة الأساس أما الى سهولة الحساب أو لعدم توافر البيانات اللازمة للقياس باستعمال المقاييس التي سبق ذكرها. ولعل أحد تلك المقاييس الذي أطلق عليه بمقياس عدد المنتجات (Product – Count Measure) يقضي بحساب عدد أنواع المنتجات للتعبير عن عدد القطاعات التي تعمل فيها المنشأة على وفق التصنيف الصناعي مطروح منه واحد عدد صحيح. فإذا بلغت قيمة هذا المقياس صفر، يدلل بذلك على أن المنشأة مركزة غير منوعة .

إلا أن اغلب الدراسات التي تبحث في موضوع التنويع الاقتصادي اعتمدت على المقياسين العالميين بحكم النتائج المتحصل عليها من الدراسات السابقة في هذا الشأن الا وهما كلا من المقياس الأول هو مقياس هيرفندل – هيرشمان ،Hirshman Herfindal والذي اعتمدت عليه في الدراسة التطبيقية اما المقياس الثاني هو جيني Gini Index

أ- **المقياس الأول :هيرفندل – هيرشمانHirshman –Herfindal):**

يعتمد مقياس هيرفندل – هيرشمان على قياس وتركيب و نسبة المتغير ومدى تنوعه و يستخدم لقياس التنويع في ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، ويطبق بصورة واسعة لقياس التنويع الاقتصادي، وقد صمم هذا المعامل اصلا

[1]- رحيق حكمت ناصر، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي دراسة تحليله، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2013، ص14-16.

لقياس مقدار التركز في الصناعة او في قطاع معين واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الامريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة او قطاع معين، كما قامت منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير[1]. ومعادلته على النحو التالي:

حيث:

H . H: مؤشر هيرفندل – هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات م ساهمة في النمو الاقتصادي ب نفس النسبة في المتغير المدروس ك املا) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط . Xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع أ. X: الناتج المحلي الإجمالي PI. n: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

ب- **المقياس الثاني : مؤشر جيني Gini Index**

يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي ويعتبر مؤشر جيني Gini Index من أفصل مقاييس التركز وأبسطها، ويعتمد على هذا المؤشر على منحنيلوريترlorenzcurve ، ويقاس مؤشر جيني بالمساحة المحصورة بين منحنيلوريتر ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث

[1] – ممدوح عوض الخطيب، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد 18، العدد 02، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2011، ص 211.

الشكل (1_03): مؤشر جيني

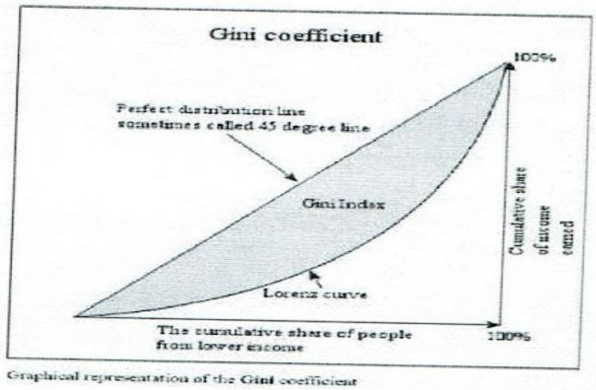

Graphical representation of the Gini coefficient

وهناك عدة صيغ لحساب لمؤشر جيني منها :

حيث XK التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي YK التكرار التجمعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات) n هو عدد القطاعات.

الفرع الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي

غالبا ما يجري توصيف إستراتيجية التنويع طبقا لمدى إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ونمط العلاقة التكاملية فيما بينهم لدرجة أن المقاييس الحديثة المعتمدة لقياس التنويع، أخذت تعتمد على درجة تنويع المنتجات ومستوى الترابط فيما بينها بوصفها أعمال مختلفة تعود إلى إقتصادات انتقت لذاتها خيار التنويع كإستراتيجية شاملة لها تقود جهودها نحو النمو والتوسع.[1] وتكتسب الاقتصاد صفة التنويع المترابط متى ما تعددت الروابط بين الأنشطة الاقتصادية كأن تشترك في المنتجات من السلع أو الخدمات أو لربما تشترك في تكنولوجيات محددة أو حتى في منافذ التوزيع.

[1] –Vikram K.(2004). Finance for Strategic . M. P. and Nandas1 Narayanan Decision Making: What Non–Financial Managers Need to Know New Jersey: John Wiley & Sons

وكلما زادت الروابط بين الأعمال، زادت القيود على ترابط التنويع. وهذا يعني أن التنويع غير المترابط يشير الى غياب الروابط المباشرة بين الأعمال، وصف مستويات التنويع على وفق التصنيفات الواردة في الشكل الاتي:

1. مستوى تنويع منخفض:

منتوج واحد، نشاط واحد، قطاع أعمال واحد، شركة تابعة واحدة (أكثر من 95% من الأيراد يأتي من منتوج واحد أو نشاط واحد .... ألخ)

منتوج مهيمن واحد، نشاط مهيمن واحد، قطاع أعمال مهيمن واحد، شركة تابعة مهيمنة واحدة (بين 70% الى 95% من الأيراد يأتي من منتوج مهيمن واحد أو نشاط مهيمن واحد .... الخ)

2. مستوى تنويع عالي جدا:

تنويع غير مترابط (أقل من 70% من الأيراد يتحقق عبر منتوج مهيمن واحد وليست هناك روابط مشتركة بين المنتجات أو الأعمال)

3. مستويات تنويع معتدلة إلى عالية:

- تنويع مقيد الترابط: (أقل من 70% من الأيراد يتحقق عبر منتوج مهيمن واحد وجميع المنتجات والأعمال تشترك بروابط تكنولوجية وروابط توزيع)
- تنويع متصل الترابط (مزيج من التنويع المترابط وغير المترابط) (أقل من 70% من الأيراد يتحقق عبر منتوج مهيمن واحد مع وجود روابط محدودة بين المنتجات أو الأعمال[1].

[1] – مايح شبيب الشمري وآخرون، الدولة الريعية وسياسات التنويع الاقتصادي تجربة دولية، ب ط، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2017، ص 83.

خاتمة الفصل:

يبدو من خلال ما تطرقنا إليه أن خارطة الطريق الاقتصادية للدول الريعية تتجلى في تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي بغية تخفيف المخاطر وتنويع العوائد لنضمن إقتصاد قوي ومتجانس يسمح بإرتفاع الدخل القومي وعدم تركز الصادرات على سلعة واحدة وبالتالي تنويع أكبر لإيرادات هذه الدول من خلال تطوير قطاعات إقتصادية أخرى تساهم في رفع الناتج الداخلي الخام وعدم الاعتماد على وفرة المورد الطبيعي الوحيد والذي سينضب يوما ما لا محالة وإلا قد نصاب بلعنة الموارد أوما يعرف بالمرض الهولندي وعدم اليقين ، اذ تتعدد أسبابها من عوامل اجتماعية وسياسية ومؤسسية وأسباب اخرى تختلف من دولة لاخرى فيما أن هناك دول إستطاعت أن تنتقل من إقتصاد مبني على الموارد الطبيعية الى اقتصاد أكثر تنوعا .

وكما أن لأسعار تلك الموارد الطبيعية كالنفط اثار ايجابية في حالة إرتفاعها وأثار سلبية في حالة إنخفاضها فلها كذلك اثارا ايجابية على الدول المستوردة لها في حالة ارتفاع الاسعار والعكس في حالة الانخفاض لكن رغم ذلك وجب على الدول النفطية ان تستغل فرصة ارتفاع الاسعار لتحريك القطاعات الاخرى كالخدمات وقطاع البناء والتشييد والفلاحة وغيرها... لأن الخطورة تكمن في الطبيعة القصيرة الاجل للطفرة النفطية .

وإنطلاقا من مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي وإن اختلفت من حيث العناصر المستعملة في القياس لكن الهدف واحد ألا وهو معرفة درجة التركز من جهة أو درجة التنويع من جهة أخرى بغية البحث عن القطاعات الاكثر تنوعا وقياس مدى الاحتكار في قطاع بعينه.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل

إن تباين الاقتصاديات في العالم أدى إلى تباين الدول، فتوجد دول متقدمة ودول نامية ويرجع السبب الرئيسي لذلك بالدرجة الأولى إلى الامتلاك المتفاوت للثروات المتولدة عن القطاعات والثروات الطبيعية لكل دولة، بحيث اعتمدت بعض الدول على القطاع الزراعي، والأخرى على القطاع الصناعي، وأخرى على القطاع الخدماتي، وكثير من الدول اعتمدت على حقول البترول والغاز التي أصبحت لها دور كبير في اقتصاديات هذه الدول، إلا أن نقص أو غياب هذه الموارد الطبيعية لم يعد عائق كبير لتقدم بعض الدول وبالتالي لم يعد امتلاك هذه الموارد من العوامل التي تؤدي إلى تقدم الدول، بحيث أصبحت معايير إنتاجية الدول من المعايير الرئيسية لتقدم الدول وذلك باستغلال جميع عوامل الإنتاج (رأس المال المادي والبشري والطبيعي)، وتعد نظرية النمو الاقتصادي من أهم النظريات المفسرة لإنتاجية الدول بحيث تعددت البحوث التطبيقية المفسرة لهذه النظرية الأمر الذي يوضح مدى أهمية هذه الأخيرة.

في هذا الفصل سنحاول التطرق لمفاهيم ونظريات النمو الاقتصادي بحيث يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث سيتم من خلالها تقديم مفهوم واضح ودقيق للنمو الاقتصادي ومن تم طرح بعض النظريات المفسرة له من خلال المدارس الاقتصادية المشهورة وكذا بعض الاقتصاديين و سوف نهتم بنمذجة نظرية النمو الاقتصادي من خلال طرح بعض نماذج النمو المعروفة في قياس النمو الاقتصادي.

وفي الأخير سنتطرق الى مفاهيم حول استراتيجيات النمو في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم خاصة وان بلدان منفتحة كالصين والولايات المتحدة الامريكية ودول اوربية واخرى اسيوية كتركيا انفتحت اقتصاديا ورفعت الرهان والتحدي لتسجل معدلات نمو قياسية بينما بقت الدول الريعية حبيسة المورد الوحيد متخوفة من فتح المجال لعدم قدرتها على المنافسة في السوق العالمية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة للنمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من بين الموضوعات التي تستقطب اهتمام الباحثين الاقتصاديين وواضعي السياسة الاقتصادية منذ منتصف القرن المنصرم. فلم يجزم الاقتصاديين على وضع مفهوم محدد الجوانب وأبعاد النمو الاقتصادي فاختلفت المفاهيم من حيث الزاوية التي ينظر منها إليه. كما اختلفت الآراء في تركيبة النمو الاقتصادي وأسبابه ومحدداته ومصادره.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي national income إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة ألا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية بمعنى حدوث تغيير في هيكل أو بنيان الاقتصاد يؤدي إلى تحسين حياة المجتمع[1].

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة النسبية في الناتج الوطني مقاسا بالأسعار الثابتة، ويعرف أيضا على أنه الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج الوطني خلال

[1]– محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 46.

فترة زمنية محددة[1].ويعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[2]. كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه قدرة الأمة على عرض مختلف السلع للسكان بشكل متزايد، وتكون هذه القدرة مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الإيديولوجية والمؤسسية التي يتطلبها ذلك النمو الاقتصادي[3] ومن هنا نلاحظ ان النمو الاقتصادي يتطلب:

- زيادة مستمرة في الناتج القومي.
- التقدم التكنولوجي.
- تغييرات إيديولوجية ومؤسسية تساند النمو.

بذلك فإن النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغيير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام ويعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

يعبر النمو الاقتصادي على درجة تطور الناتج القومي من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث ينقسم الناتج القومي إلى مفهومين:

- الناتج الداخلي الخام: هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، وذلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة والتي تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية.
- الناتج الوطني الخام : هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي أو الموجودة في الخارج.

---

[1]–Charles Jones, introduction to economic growth, library of congress, 1998, p3.

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 11.

[3] –Charles Jones, introduction to economic growth, library of congress, 1998, p3.

ويكمن الفرق بين الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الخام في الفرق بين عوامل الإنتاج من وإلى الخارج، حيث أن النمو الاقتصادي المعبر عنه بالتغير النسبي في قيمة الناتج الداخلي الخام يعبر عن درجة تطور حجم الناتج في الاقتصاد المحلي، وذلك بسبب[1]:

- الناتج الداخلي الخام يقيس فقط السلع والخدمات التي تباع وتشترى فقط، وبالتالي هناك إهمال لقيمة السلع والخدمات التي تتداخل مع المستوى العائلي أو على مستوى الأصدقاء فيما بينهم.
- الناتج الداخلي الخام يقيس فقط السلع والخدمات المتداولة بصفة قانونية ومشروعة، في حين أنه لا يقيس قيمة السلع والخدمات المتداولة في إطار الاقتصاد الخفي، والذي أصبح في نمو مستمر ويشكل نسبة كبيرة في اقتصاديات الكثير من الدول، وبالتالي فهناك قيمة كبيرة من السلع والخدمات لا يعبر عنها وهذا ما يضعف من قيمة الناتج الداخلي الخام كمقياس لحجم الناتج القومي.

واهتم الاقتصاديون بعد الثورة الصناعية بدراسة ظاهرة النمو الاقتصادي في أوروبا الغربية إذ مرت هذه الدول بعد مراحل حتى وصلت إلى مرحلة النضوج وفقا لتقسيم روستو(Rostow) لعملية النمو الاقتصادي. وقد ركزت دراساتهم حول عوامل الإنتاج وكميتة إلى جانب دراسة علاقات الإنتاج، فاتخذ مفهوم النمو عند الرأسماليين بالزيادة في إنتاج السلع والخدمات لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها كي تحقق مستوي أعلى من الرفاهية، لذا درس الاقتصاد الرأس مالي النمو على مستوى المجتمع وليس على مستوى الفرد ومعالجة الزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل القومي.

[1] – بن رمضان انيسة، دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي، دار هومه، الجزائر، 2014، ص 83-84.

وبناء على ذلك فقد تم حساب معدلات النمو على أساس الإنتاج الكلي أو الإجمالي في المجتمع وعلى حساب الميزان التجاري وما يحققه من عجز أو فائض في الدخل الإجمالي. إن ظاهرة النمو الاقتصادي ظاهرة معقدة التركيب وتتطلب تحليلا دقيقا لعواملها الأساسية بالشكل الذي يساعد على فهم واستيعاب أبعادها المختلفة. ولم يتم الاتفاق بشكل عام بين الاقتصاديين حول مفهوم شامل وواضح للنمو الاقتصادي. فقد وردت العديد من المفاهيم التي تختلف من حيث الأبعاد السياسية والزاوية التي ينظر منها إلى عملية النمو ومن أبرزها أن النمو هو الزيادة الحقيقية في الدخل القومي في دولة ما من خلال مدة زمنية معينة. فلكما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة.

- فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية كافة كلما ازدادت معدلات النمو في الإنتاج الكلي ومن تم الدخل القومي[1].

- وبعض الاقتصاديين قد عرف النمو من زاوية تلبية الحاجات الأساسية للشعوب من السلع والخدمات وقد أشار بيترسون إلى ذلك بقوله إن النمو هو توسيع قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان...إلخ ويعكس قدرة الدولة في رفع المستوى المعيشي للسكان مما دفع بالاقتصاديين إلى اعتماد متوسط دخل الفرد مقياس لمستوى النمو الاقتصادي على الرغم من الانتقاد الموجه له في قياس المستوى المعاشي في الاقتصاد القومي.

- واتخذ سيمون كوزنتس)(S.Kuznetاتجاه اخرفي مفهوم النمو الاقتصادي من خلال تحقيق الزيادة المستدامة Sustainedفي متوسط إنتاج الفرد أو العامل. إذ أكد على نمو إنتاجية الفرد بشكل مستمر عب عقود من الزمن وعليه فإن عملية النمو بشكل غير مباشر مصحوبة بتغييرات بنيوية في المؤسسات والممارسات الاجتماعية والاقتصادية وهذا

[1] – زهرة حسن عباس التميمي و رجاء عبد الله عيسى السالم، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 18.

بدوره يربط معدل النمو الاقتصادي بنمو القوى العاملة وكفائها التي يعبر عنها بالزيادة في إنتاجية العنصر الكلية TTPوالتي أول من أشار إليها سولو(R.Solow) والذين اتبعوه في الكثير من كتاباتهم. إذ يتحقق ذلك بالتقدم التقني المعتمد في الإنتاج والتحسين المستمر لمهارات الخمال والنظم الإدارية بما يؤمن تحقيق استدامة النمو الاقتصادي.

- المدرسة التقليدية قد ركزت على علاقات الإنتاج باعتبار الإنتاج دالة لعدد من العوامل الرئيسية هي:

- Y=F(K ،L ،M ،T)----------(1-1)

- حيث أنY: الإنتاج الإجمالي، K:رأس المال، L:العمل، M:الموارد الطبيعية بما فيها الأرض وT:الزمن.

- إن التقليديون اعتبروا التغير في الإنتاج أي النمو يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل ولكنهم أجمعوا تقريبا على اعتبار(M) ثابتة وخاصة الأراضي الزراعية. ونظرا للاعتقاد بثبات الأراضي الزراعية.

- ونظرا للاعتقاد بثبات الأرض فالعلاقة الأساسية التي تصورها دالة الإنتاج ركزت على إظهار أثر الزيادة في قوة العمل على حجم الإنتاج الذي يمر بثلاث مراحل كما يبينها قانون تناقص الغلة أي يتزايد الإنتاج الكلي بعدل متناقص ويتطلب ذلك أيضا ثبات رأس المال المستخدم والفن الإنتاجي وذلك لاعتقادهم أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وتكوين رأس المال المعتمد على الأرباح والتشجيع على الاستثمار. لذا فإن جوهر عملية النمو الاقتصادي تتضمن تظافر وتفاعل القوى التي تحدث في بيئة ما خلال مدة زمنية معينة تتضمن إحداث تغييرات شتى في البيئة والظروف المحيطة بها من الإنسان ورأس المال المادي ووسائل الإنتاج من التقنيات الحديثة وجميع العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى بحيث تعكس نتائجها في زيادة الدخل الحقيقي للدول.

ويستدل على النمو الاقتصادي في بلد ما باعتماد الحسابات القومية من مؤشرات الناتج المحلى أو الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد الحقيقي.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

وهناك أنواع عدة للنمو الاقتصادي تختلف وفقا للآلية التي يعمل فيها النظام الاقتصادي فنجد[1]:

1.**النمو التلقائي:** ويسمى كذلك بالنمو العفوي أو المبرر وهو يتبع من تفاعل القوى الداتية اللتي تملكها الدولة ويكون هدا النمو من النوع البطيئ والتدريجي والمتلاحق بالرغم من مروره في بعض الاحيان بتقلبات عنيفة قصيرة المدى وهدا ماسارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة مند الثورة الصناعية.

2.**النمو العابر:** وهو نمو لا يملك صفة الاستمرارية والثبات وإنما ياتي استجابة لعوامل طارئة تكون خارجية غالبا ولاتلبث أن تزول ويزول معها النمو الدي احدثته وهدا النوع تعرف به الدول النامية النفطية بشكل اساسي نتيجة لتطورات تحصل في تجارتها تكون مفاجئة مثل ارتفاع اسعار الطاقة او المواد الخام مما يؤدي الى تحقيق قفزة في معدل النمو الإقتصادي.لذا نجد أثره قليلا في البيئة اللتي ولد فيها بسبب عدم التفاعل مع القوى الإقتصادية والإجتماعية في البلدان النامية.

3.**النمو الموجه او المخطط:** وهو الذي تخضع عوامله المختلفة لتوجيه وتخطيط شامل للموارد من قبل سلطة إقتصادية مركزية لكن قوة وفعالية هذا النوع مرتبطة بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وبفعالية التنفيد والمتابعة وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط لجميع المستويات. ويتطلب أحداث هدا النوع تغيير مبدئي

[1] – انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، الكويت، مركز الانماء القومي، 1980، ص25.

في المؤسسات وفي البنية القانونية بغية تكوين سلطة اقتصادية مركزية لها اهمية في اتخاد القرارات في شأن التصرف بالمصادر الاقتصادية وتعبئتها وفقا لمصلحة المجتمع.

ويعتبر النوعان الاول والثالث بأنهما نمو يتعامل مع القوى الداتية ويمتلك صفة ديناميكية، بينما النمو في معظم البلدان النامية فهو لايمتلك الحركة، إلا اذا استمر النمو في العناصر الداتية خلال مدة طويلة أي بضعة عقود يمكن أن تتحول الى نوع من النمو المطرد أو المستديم الذي يلي حاجة البلدان النامية ومن هنا يبرز المفهوم الأخر وهو التنمية الإقتصادية إذ يعد النمو هو الحاجز الأساسي لتحقيق التنمية ودفع عجلتها.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

أولا: عرض النظرية

شهدت دولة أوروبا الغربية الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وآرائهم في النمو الاقتصادي. وأسبابه وكيفية تحقيقه، تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميت وديفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل : من ستيوارت مل حول الأسواق وروبيرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو بما يلي: (محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد والنماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، 1999).

أ- سياسة الحرية الاقتصادية

نادى الاقتصاديون الكلاسيك بمبدأ الحرية الاقتصادية وأهمية أن تكون التجارة حرة مع سيادة المنافسة الكاملة والابتعاد عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والإعتماد على آلية السوق كأداة مهمتها تخصيص الموارد وتحديد الأسعار.

ب- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم

أعتبر الكلاسيك التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم الاقتصادي، لذلك أكدوا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات، كما أن الرأسماليين وملاك الأراضي هم وحدهم القادرون على تحقيق ذلك الادخار، عكس العمال الذين تميل أجورهم للإستقرار عند مستوى الكفاف، وبالتالي فإن دخولهم المنخفضة لا تمكنهم من تحقيق نسبة مدخرات ذات أهمية تذكر.

ج- الربح هو المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي

يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين إلى اتخاذ قرار الاستثمار، حيث كلما زاد معدل الربح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار و بالتالي النمو الاقتصادي.

د- ميل الأرباح للتراجع

تميل الأرباح للتراجع مع التقدم نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي،ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب المنافسة بين الرأسماليين، بينما يرى ريكاردو أن ارتفاع الأجور والربح الذي يتحقق بسب إرتفاع أسعار المحاصيل الزراعية مما يحدث تراجعا في الأرباح.

هـ- حالة السكون

اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ذلك ما إنه إن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الأرباح إلى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة والذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية[1].

وقد عبر ميل عن نفس الفكرة عندما أشار أنه في حالة غياب التحسينات الفنية في الزراعة، وارتفاع معدل السكان عن معدل التراكم الرأسمالي، فإن مستوى الأرباح يبدأ بالتراجع ويصل الإقتثاد إلى حالة السكون، ولكنه كان مرحبا بها على أساس أنها ستقود التحسينات في توزيع الدخل وتحسين ظروف العمل حتى يتم التحكم في عدد العمال. في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود "Stagnation" هذا الركود يمج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، وعندما يحدث هذا فسوف يكون التكوين الرأسمالي، ويستقر عدد السكان وتسود حالة السكون.

1 – تحليل آدم سميث Adam smith's Analyse

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي. تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم" Weath of Nation والذي نشر سنة 1776م وترجم إلى عشرات اللغات. يوضح سميث أن

[1]- جمال داود سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، مصر، 2015، ص 28.

التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتي أساسا من الادخار، وعبيه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي.

ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو علمية متجددة ذاتيا حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول في الأرباح، وتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار(تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع التكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الإرباح، وهكذا..... ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي (حيث يتكالب الرأسماليون على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، حلقة لينتهي الأمر بحالة ركود(Stationary State).

2 – تحليل ديفيد ريكاردو:DaividRecardo’sAnalyse

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما.–

أ –نظرية مالتس للسكان

ب–قانون تناقص الغلة.

ويعتقد ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي والذي يخضع لقانون. تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية السكان ومن ناحية أخرى. وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأس مالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي،مما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم

الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والربح والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة.

وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. وهنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الغير اقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات : فئة الرأسماليين، فئة العمال، فئة ملاك الأراضي الزراعية[1]. ويرى أن عبئ قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع. وتشغيل العمال واستثمار الأرباح......الخ، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل.

هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم. ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.

3- تحليل توماس مالتسThomas Malthus

كان لمالتس آرائه المشهورة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه "نظرية مالتس للسكان"، والتي تنص على "إن عدد السكان سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن (25 سنة) في حين لا يتزايد إنتاج

[1]- جمال داود سلمان الدليمي، مرجع سبق ذكره 2015، ص 31.

الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة ".وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج وتوجيه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيها. هذا ويتم توجيه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي،لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. ويندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.

مما سبق يتضح أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي، يرتركز في أن تطور النمو الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني فإذا سبق التقدم التكنولوجي نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي، وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو و الانتعاش.... وهكذا. وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهها. ولنفهم ما سبق نلخص النموذج الكلاسيكي في الدول التالية :

1 – دالة الإنتاج

$O= f(L ،K ،Q ،T)$.........(1)

O:الإنتاج Output

L:قوة العمل Labor force

K:المتاح من الأرض Known Rousources

Q: المال رأس Capital

T: الفني التقدم Technique

وقد تجاهل النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عاملا غير استراتيجي. وبافتراض ثبات المساحة المتاحة من الأرض فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم الفني، وأن الثبات في الأرض والمقترن بزيادة مطردة في عنصر العمل يؤدي بعد فترة إلى تناقص الناتج الكلي.

2 – مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار =T

3 – الاستثمار يتوقف على الأرباح T(I)......................(2)

I=dQ=I......................(3)

حيث يقصد بالاستثمار هنا الاستثمار الصافي Iوالذي يعبر عن زيادة في الرصيد الرأسمالي، وRعبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض و رأس المال).

4 – الأرباح تتوقف على على المستوى التكنولوجي وعرض العمل R= R(T، L)................(4)

5 – حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور (5) L=L(W).................. 6 – الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار. (6)......W=W(I)

علما بأن مجموع الأرباح والأجور تعادل الناتج الكلي،أيO=R+W

أما شرط التوازن في الأجل الطويل فيكون W=wl

حيث أن Wمعدل الأجر الأدنى.

وعلى ذلك فإنه وبافتراض أن الأرباح هي المحرك الأول الأول للنظام الرأسمالي تكون كيفية يسر النموذج على النحو التالي :

$$dR \rightarrow dI \rightarrow dQ \rightarrow dT \rightarrow dW \rightarrow dL \rightarrow Dr$$

بمعنى إن أي زيادة في مستوى الأرباح تدفع إلى زيادة مستوى الاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال أو التغير في المستوى التقني، ثم تغير في

مستوى الأجور وتغير في مستوى الأجور وتغير في مستوى الطلب على عنصر العمل، وبالتالي تغير مستوى الأرباح وهكذا.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

أ–تجاهل الطبقة الوسطى : تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي)، والعمال وتجاهل دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهاما أسسية في عملية النمو الاقتصادي.(مدحت مصطفى وسهير عبد االظاهر أحمد النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، 1999).

ب – إهمال القطاع العام وعد إعطاءه أي دور في عملية النمو.

ج – إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى الافتراض الكلاسيكي بأن المعرف الفنية من المعطيات وأنها لا تتغير مع الزمن.

د – ركزت النظرية على التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية الكلاسكية في سردها لآثار هذين العاملين، وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي إنتهت إليها المدرسة الكلاسكية ولم تتوقف عملية التنمية رغم وجود العقبات التي تعرقل من سيرها.

هـ – عدم واقعية مفهوم عملية النمو حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر كما في حالة نمو الأشجار والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي، وفيما يلي تفصيل لأبرز تلك النظريات.

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر بمساهمة الاقتصاديين A.MarshallK.Wicksell، Solow،J.Clark، وقد قام على أساس إمكانية استمرارعملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما ورد عند الكلاسيك، وتتلخص أهم أفكار النظرية النيوكلاسكية في النقاط التالية[1]:

- النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة ذات تأثير إيجابي ومتبادل، بحيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، وتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفرات الخارجية External Economies، كما أن الناتج القومي يِؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- يعتمد النمو الاقتصادي على المقدار المتاح من عناصر الإنتاج الممثلة في العمل، الأرض أو الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا.
- العمل: تربط النظرية بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- رأس المال : تعتبر عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال الذي يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة فيرتفع حجم الاستثمار ويرتفع بذلك الإنتاج وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه اللإستثمارات.
- التنظيم : يستغل النظم التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.

---

[1]– حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، باتنة، 2010، ص 45.

- وصف مارشال النمو الاقتصادي كالنمو العضوي الذي لا يتحقق فجأة وإنما بالتدريج، ويعلل النيوكلاسيك ذلك بالاعتماد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، حيث يرون أن كل مشروع صغيرة هو جزء من الكل الذي ينمو بشكل تدريجي متسق ومتداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
- يتطلب النمو الاقتصادي التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك بغية تحسين معدل التبادل التجاري الدولي.

الفرع الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة، ساهمت إلى حد كبير في مسايرة الواقع الاقتصادي وتفسير عملية النمو الاقتصادي[1].

1-**النمو الاقتصادي لدى الكينزيين:** شكلت النظرة الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل المستعملة في دراسة وتحليل النمو الاقتصادي، بحيث أن أهم ما جاء به التحليل الكينزي هو التحليل على المستوى الكلي عكس التحليل التقليدي الذي كان قائما على المستوى الجزئي.

- **التحليل الكينزي:** اعتمد كينز بشكل كبير على دراسة أفكار التقليديين ومعرفة مكمن الخطأ فيها مقارنة بالواقع الاقتصادي،إذ توصل غلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ الطلب الفعال، وبالتالي فإن المشكلة الاقتصادية تقوم على جانب الطلب وليس العرض. وفي هذا الإطار أكد كينز على أن الطلب الفعال هو أساس عملية النمو الاقتصادي[2]، بحيث أنه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفرادا، مؤسسات أو حكومات. وبذلك يمكن للدولة التدخل في النشاط الاقتصادي وهذا يعتبر ضرورة حتمية، إذ أكد كينز

[1] – بن رمضان انيسة، مرجع سبق ذكره، ص 91-92.

[2] – محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 91.

على أهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي. كما أشار كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عن طريق آلية المضاعف، الذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على العرض.

- نظرية شومبيتر:

أما شومبيتر (schumpeter)فقد أبدى آرائه في دراسة نظرية النمو الاقتصادي في عام 1911 وكانت في اختلاف مع التقليديين بالرغم من انه يعتمد على الكثير من أفكارهم فركز تحليله على الابتكار والتجديد(innovation)الذي يعتمد على استخدام التقنية الحديثة في النشاط الاقتصادي بحيث تؤدي إلى زيادة الدخل القومي في البلاد.فعملية النمو في رأيه عملية سريعة ومفاجئة تتضمن الانبثاق والاشتعال دون انتظام أو اتساق في مراحلها المختلفة فهو يرفض الرأي التقليدي القائل إن النمو عملية متزنة متطورة فبعد شومبيتر (schumpeter) عملية النمو تندفع مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات جديدة تدخل إلى الميدان التجاري وتستغل في استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل القومي فيري شومبيتر(schumpeter) أن الناتج القومي يتوقف على معدل التغيير الذي يحصل في المحددات الرئيسية في المجتمع والتي ركز فيها على العوامل الإنتاجية والفن الإنتاجي والتقنية والبيئة الثقافية والاجتماعية السائدة[1].

- نموذج هارود–دومار:

يرجع هذا النموذج إلى أبحاث كل من R.Horrod وI.Domar، ويعتبر مزيجا بين الأفكار الكينزية والتقليديين. وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، حيث أنه يهدف إلى تحديد معدل الإدخار المناسب الذي يحقق معدل الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو الاقتصادي

[1] – صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1965، ص 153.

المرغوب فيه. ويبين الاقتصاديين وجود ثلاثة أنواع لمعدلات النمو وهي : معدل النمو الفعلي، الطبيعي و النمو المرغوب.

– معدل النمو الفعلي: وهو يشير إلى معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة، وهو يساوي التغير في الناتج القومي.

– معدل النمو الطبيعي: وهي معدل النمو المحقق في حالة استغلال تام للموارد الاقتصادية المتوفرة، يسمى كذلك بمعدل النمو الممكن.

– معدل النمو المرغوب: ويشير إلى معدل النمو المستهدف والمراد تحقيقه من خلال سياسة اقتصادية معينة، وهو المعدل الذي يضمن التوازن في سوق السلع والخدمات.[1]

–**نظرية مراحل النمو لروستو:** لقد لخص روستو نظرية المراحل في كتابه مراحل النمو الاقتصادي المنشور عام 1656،يقول روستو بأن المجتمع يتطور عبر خمس مراحل هي :[2]

– **مرحلة المجتمع التقليدي:** التي تتميز بمحدودية الإنتاج والاعتماد بشكل كبير على المحصول الزراعي، تركيز القوة في يد الإقطاعيين وكثرة الحروب والصراعات.

– **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وتعتبر المرحلة الانتقالية، تميزت ظهور تحولات هيكلة في القطاعات غير الزراعية، تطور المعرفة العلمية التي سمحت بإدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج، بداية التوسع نحو الأسواق الخارجية وتنامي عملية الادخار كنتيجة لظهور المؤسسات المالية والتي تسمح بارتفاع حجم الاستثمار.

[1] – بن رمضان انيسة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2]– http://saidotba.mam9.com/t944-topic

– **مرحلة الانطلاق:** تعتبر مرحلة مهمة وحاسمة، تتميز بارتفاع الناتج الحقيقي للفرد نتيجة لازدهار القطاع الصناعي.

– **مرحلة السير نحو النضوج:** وتعتبر هذه المرحلة طويلة نسبيا، تتسم بظهور تكنولوجيا حديثة، ارتفاع حجم الناتج بشكل يفوق نمو السكان، تنوع الإنتاج وارتفاع معدلات الاستثمار.

– **مرحلة الاستهلاك الواسع:** تتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل واسع، تحول المجتمعات الريفية للمجتمعات الحضرية، إضافة إلى إهتمام المجتمعات بالرفاهية وهذا ما زاد في التوجه نحو الاستهلاك.

– **نظرية النمو الداخلي:** عملت نظريات النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير أخذت أبحاث النمو الاقتصادي منحى آخر، وذلك من خلال أعمال الاقتصاديين P.Romer سنة 1986 و R.Lucas، والتي انطلقت من فكرة أن محددات النمو الاقتصادي، على المدى الطويل كالسياسة الاقتصادية تعتبر عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي، وبالتالي يتحدد النمو الاقتصادي في المدى الطويل بعوامل داخلية، ولهذا السبب سميت بنظريات ونماذج النمو الداخلي. Romerالعوامل المؤثرة في عملية النمو الاقتصادي والمتمثلة في: رأس المالي المادي والبشري، تدخل الدول من خلال الاستثمار في البنية التحتية وعملية البحث والتنمية[1].

[1] – بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 96.

المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي

مصادر النمو الاقتصادي كثيرة ومتعددة ويمكن التركيز على ثلاثة مصادر رئيسية وهي:

الفرع الأول: رأس المال البشري

مما لا شك فيه أن العقل البشري هو المحرك الأول للحضارات. فقد استطاع الإنسان أن ينتقل من مرحلة العصر الحجري إلى الحضارة الزراعية، وبذلك استبدل نشاطه المتعلق بالصيد والجمع، بالنشاط الزراعي المتطور الذي يقوم على أنظمة الري وتسخير قوة الرياح أو الحيوان في تسيير معداته. ونظرا لأن نمو وتطور العقل البشري لا يقف عند حد معين، فقد استطاع الإنسان أن يحقق الثورة الصناعية وكانت هذه الثورة هي أهم منجزات العقل البشري وأخيرا ساعدته اكتشافاته العلمية على تدعيم التبادل وفتح أسواق جديدة خارجية لمنتجاته، وبذلك نجد أن الإنسان سخر الطبيعة والموارد الطبيعية وابتدع النظم الاقتصادية من أجل منفعته وبذلك تحقق منفعته وزاد منافع الموارد الطبيعية بفضل مجهوداته وعقليته العلمية المتطورة.

فمنذ بداية هذا القرن شهد العالم الكثير من الاختراعات والاستكشافات العلمية بفضل العقل البشري، التي دعمت تقدم الصناعات الحديثة وإدخال الميكنة الزراعية والتنمية الإنتاجية الحديثة في مجال الزراعة وكذلك تعميم نظام التأمينات الاجتماعية في كثير من الدول المتقدمة والآخذة في النمو.

وتجدر الإشارة أنه مع بداية حركة التصنيع في العالم كان يمكن التقليل من شأن الطبيعة وأهميتها بحيث لا يعتد بها، ولكن الإنسان في صراعه مع الطبيعة لم يعد يسير على هذا النحو وبعد أن أصبحنا نسمع دق ناقوس الخطر. ولقد اتضح لنا بعد ضرورة الصراع مع الطبيعة لتحقيق غاياتنا انه من الواجب إدارة الوسط الذي نعيش فيه بطريقة

تحافظ على قابلية النظام الاقتصادي للتطور المستمر ليس بالنسبة لنا فقط ولكن أيضا بالنسبة للأجيال القادمة وكذلك فالثورة الصناعية كاتا بداية الانقلاب في جميع الأنشطة الاقتصادية من زراعة إلى مواصلات إلى مجال الخدمات والتبادل الخارجي.

إن مشكلة الطاقة تسمح لنا بتفسير هذه العمليات. فلقد استخدم الجنس البشري في البداية موارد قابلة لإعادة إنتاجها كأخشاب الغابات مثلا دون توقف عن اقتلاعها وإعادة زرعها وإنباتها. ومن الواضح أنه مع بداية الثورة الصناعية أصبحت كثير من الموارد الطبيعية التي تراكمت على ملايين السنين تستغل باستمرار لدرجة يمكن معها القول أنها تعاني من حالة النفاذ دون إعادة التجديد منها. بمعنى بداية ظهور مشكلة ندرة هذا المورد بالنسبة لتزايد الطلب عليه[1].

ويمكن القول أن هذا التعدي على الطبيعة في البداية كان حديا أي بسيطا لكن مع التوسع الاقتصادي زاد زيادة كبيرة لا يمكن الاستهانة بها وإذا كنا نحن نريد لنظامنا الاقتصادي أن يبقى على قيد الحياة في هذا الصدد فإنه ينبغي رعاية وإدارة استغلال واستهلاك البترول بطريقة تعمل على التوفير والاقتصاد بالنسبة لهذا المورد الهام إلى أن يحين لمورد اليورانيوم أن يأخذ مكانته. ولذلك بدأ البحث والتنقيب في مياه المحيطات والبحار من أجل استخراج البترول في تلك المناطق كما ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا في هذه الحالة الزيادة المستمرة في استهلاكها دون قابليتها لإعادة إنتاجها والأخذ في الاعتبار لهذا القيد الطبيعي يكفي لاستبعاد أنواع الاستهلاك الغير مفيدة والتي لا تعتبر إلا نوع من أنواع الإسراف والتبذير.

وهنا حاول الفرد استخلاص جدول للأسعار يتضمن إعادة توجيه الأنشطة الاقتصادية تبعا للندرات الجديدة لهذا المورد. وهذا يؤكد لنا أن الاقتصاديات تدخل دائما

[1] – أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص 123.

في عصور جديدة تختلف من حيث مستوى التكنولوجيا عن غيرها من العصور التي سبقتها وذلك كله بفضل العقل البشري.

واستطاع الإنسان أيضا أن ينمي من قدرة الموارد الطبيعية ومن إنتاجها سواء عن طريق استحداث سلالات منتقاة من النباتات تزيد من ناتج الوحدة الزراعية أو عن طريق تهجين الحيوانات لزيادة ومضاعفة الثروة الحيوانية. فضلا عن استطاعة الإنسان من غزو الصحاري وتمهيد سفوح الجبال واستخدامها في الزراعة عن طريق وسائل الري الصناعي. كما أن استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية وأيضا التوسع في الزراعة في المناطق الباردة، وذلك بالتغلب على مشكلة البرودة بعمل بيوت زجاجية أو أغطية من البلاستيك الذي يمنح النبات الدفء. كل هذا أدى إلى زيادة الناتج الزراعي.وإذا نظرنا إلى جميع الاعتبارات السابقة نجدها تحققت بفضل الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية. وهذا بفضل النمو والتقدم الاقتصادي.

الفرع الثاني: رأس المال المادي

إن زيادة الإنتاج والرغبة في رفع مستوى المعيشة وزيادة درجات النمو الاقتصادي يتطلب تضافر جهود الإنسان وخبراته مع العناصر الطبيعية ورأس المال العيني. بمعنى أن الإسراع بعملية التنمية لا يعتمد فقط على الموارد الطبيعية والبشرية بشقيها بل يعتمد أساسا على عملية التمويل بمعنى احتياجاتها إلى رؤوس أموال هائلة وموارد مالية متاحة، تسمح ببلورة الطاقات والخبرات واستغلال الموارد المتاحة والممكنة.

1. مفهوم رأس المال

رأس المال هو مجموع الموارد الاقتصادية الغير متجانسة بمعنى أنه يتكون من السلع المادية – التجهيزات السلع الوسيطة، والنقود، الأوراق الدائنة، السلع الإنتاجية الضرورية

للعمال الذين يقومون بعملية الإنتاج التي من شأنها مضاعفة حجم الإنتاج الضرورية للعمال الذين يقومون بعملية الإنتاج التي من شأنها مضاعفة حجم الإنتاج فهذه الموارد الغير متجانسة تأخذ مظهر اقتصادي محدد طبقا للحساب الاقتصادي المختلفة والتي تستخدم رأس المال من حيث أن هدف هذه الوحدات هو الحصول على أفضل دخل ممكن.

وإذا نظرنا إلى هذه الموارد الغير متجانسة، نجد أنه من السهل أن نعبر عنها في ضرورة تيار نقدي ولاسيما بالنسبة لاقتصاد نقدي، وهذا ما أشار إليه الاقتصاديين المعاصريين أمثال فرانسوا بيرو .F.Perroux.

رأس المال هو أيضا مجموع السلع الغير مباشرة والتي تساهم بطريق غير مباشر بواسطة دورة الإنتاج في تزايد إنتاجية العمل ومن الواضح أن هذا المفهوم الذي يعتمد على دورة الإنتاج. يستند أصلا على المظهر المميز لرأس المال ولتوضيح هذا المفهوم، يجب أن نشير ان هناك طريقتين لإشباع الحاجات

أ. الطريقة الأولى:

يكون فيها الإشباع مباشر لأن إشباع الحاجات مباشرة أي بدون استخدام سلع وسيطة التي توجد في الطبيعة للاستهلاك النهائي، دون تصنيفها أو دون الالتجاء للسلع الوسطية.

ب. الطريقة الثانية :

حيث الإنتاج على سلع وسيطة وذلك لإشباع الحاجات الأكثر تعقيدا... فعلى سبيل المثال لو افترضنا أن هناك فلاح يقطن في مكان يبعد كثيرا عن آبار المياه، ففي حالة عطشه عليه أن نذهب إلى البئر ليشرب مستخدما في ذلك أي شيء لاستخراج المياه،

بالكمية التي يرغب فيها. ولكن لو تطلب الأمر مثلا حصوله على الماء بكمية أكبر فعليه أن يصنع أو يشتري دلو لاستخراج هذا الماء بكمية اقتصادية[1].

2. مكونات رأس المال

إن الفكرة الأساسية تكمن في رأس المال لا يتكون من موارد دائمة، وذلك أن الموارد البشرية التي تشكل القوى الإنتاجية المحركة لا يمكن أن يأخذ صفة الدوام، كما أن رأس المال الفني (الذي يتمثل في التجهيزات والآلات) يمكن أن يتعرض للتآكل والتقادم الفني. ومن ثم فإن مجموع السلع الرأس مالية لا يشكل مصدر دائم من مصادر رأس المال بسبب الإضافات الفنية الاقتصادية الدائمة التطور والتغير حتى رأس المال البشري نفسه ليس دائم.

وهذا يقودان إلى مبدأ دوام واستمرار بقاء رأس المال، حيث يتوقف ذلك على مدى وهذا يقودنا إلى مبدأ دوام واستمرار بقاء رأس المال، حيث يتوقف ذلك على مدى إمكانية أحلال أحد عناصره بغيرها من العناصر الجديدة (في حالة استهلاكها بالكامل). ولذلك تهتم المشروعات والهيئات بحسابات استهلاك هذه السلع الرأسمالية ومن ثم يمكنها عن طريق خصم أقساط معينة طوال حياة الأصل الإنتاجي أن نشتري أصل جديد يحل محل المتقادم فنيا أو اقتصاديا.

ولذلك فمن الضروري أن نأخذ في الاعتبار معدلات الاستهلاك لرأس المال الفني (سواء بانتهاء عمر الأصل الافتراضي أو استهلاكه قبل ذلك نظرا لتشغيله فوق طاقته أو لتقادمه فنيا). وينتج عن ذلك أن رأس المال هو ثمرة القرارات الاقتصادية التي تحول الموارد الغير دائمة إلى تيار دخل دائم (لو اتبعت أسس سليمة في حسابات أقساط الاستهلاك).

[1]- أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 136.

الفرع الثالث: التقدم التكنولوجي

يعتبر عنصر التقدم التكنولوجي من العناصر المهمة والمساهمة في رفع حجم الناتج الداخلي لمختلف القطاعات ومن ثم الاستغلال الأمثل للقطاعات الاقتصادية، فحجم الإنتاج لا يرتفع فقط بسبب ارتفاع حجم العمل ورأس المال وإنما كذلك بالتقدم التكنولوجي الأمر الذي استغلته مختلف الدول المتقدمة.

المبحث الثاني: نماذج قياس النمو الاقتصادي

تستخدم معدلات النمو في جميع مجالات الاقتصاد، العلوم، والمالية... ففي الاقتصاد، من الأمثلة على معدلات النمو نذكر معدل التضخم – إذا معدل التضخم 3% سنويا هذا يعني أن المستوى العام للأسعار يرتفع بنسبة 3%سنويا. معدل النمو السكاني هو نثال آخر– يتزايد عدد السكان بنسبة 1% في الاقتصاديات المتقدمة في العالم. في هذا الكتاب، نهتم بقياس معدلات نمو نصيب الفرد من GDP كمقياس لتطور الأداء الاقتصادي للبلدان.

يعطي معدل نمو نصيب الفرد من GDP(أو غيره) ليكن yأنه نسبة التغير في y بين فترة البداية t و الفترة t=1. لكن يتم التعامل مع معدل النمو g_y في الزمن المنفصل (Discrete Time) (مجال بطول محدود كشهر أو سنة) أو في الزمن المتصل (Continuous Time) (مجال بطول محدود كشهر أو سنة) (مجال بطول نهائي).

يتم استخدام بيانات مسار نصيب الفرد من GDPبلد ما (الولايات المتحدة) لتسهيل استيعاب حسابات معدلات النمو المختلفة ببساطة [1].

---

[1]– أمين حواس وفاطمة الزهراء زرواط، مقدمة في النمو الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 112.

المطلب الأول: نموذج Solow

يمثل نموذج Solow إسهاما كبيرا في النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يعتبر أول شكل رياضي ساعد على الكثير من الأعمال التجريبية في مجال النمو الاقتصادي. ويقوم نموذج Solow بافتراض وجود اقتصاد مغلق ينتج سلعة واحدة لتكن (Y) باستخدام عاملي الإنتاج : رأس المال(K) Capital والعملLabor (L) وفقا لدالة الإنتاج التالية :

$Y=F(K، L)$

ويتأتى الاستثمار على السلع والخدمات في نموذج Solow من الاستهلاك والاستثمار،

المطلب الثاني: نموذج lucas

في نموذج النمو الداخلي (النسخة المبسطة لنموذج Lucas)، لدينا مستهلك ما يبدأ في الوقت الراهن بوحدات من رأس المال البشري (لتكنH^S).في كل فترة زمنية، يقوم المستهلك بتخصيص وحدات زمنية بين العمل وتراكم المعرفة (رأس المال البشري). ليكنu جزء من الوقت المخصص للعمل في كل فترة، وعليه يعبر uH^Sعن عدد الوحدات الفعلية للعمل المخصصة للعمل والذي يعني أن عدد وحدات الذي يوفرها المستهلك على العمل في كمية رأس المال البشري التي يحوزها المستهلك. يمكن القول أن كمية رأس المال البشري تعتبر مقياسا لإنتاجية العامل(المستهلك) الزمنية أثناء العمل. عند كل وحدة فعلية للعمل المقدم يحصل المستهلك على أجر حقيقي حالي ليكنw.

ونفترض أن المستهلك لا يدخر وعليه فإن قيد ميزانية المستهلك في الفترة الحالية هو:

$$C_t=w.u.H^S_t$$

أي أن الاستهلاك يساوي الأجر الإجمالي للمستهلك، وطالما أن المستهلك لا يدخر فإنه يمكنه مفاضلة الاستهلاك الحالي بالاستهلاك المستقبلي عن طريق تراكم رأس المال البشري. ولأن u هي عدد وحدات من الزمن المستخدمة للعمل يستخدم الباقي (l–u) لتراكمٍ اس المال البشري أو تلقي التعليم. وتعطى دالة تراكم رأس المال البشري كالآتي:

$$H^S_{t+1}=b.(1-u).H^s_t$$

حيث يتراكم رأس المال البشري في المستقبل، b تقيس سرعة تراكمٍ راس المال البشري (b>0).تشير هذه المعادلة أنه كلما كان تراكم المهارات والتعليم أسهل كان مستوى المهارات والتعليم أعلى لدى الفرد (والمجتمع).من جانب آخر، توجد شركة تنتج الناتج باستخدام عدد وحدات فعلية من العمل فقط .

الشكل 2–4 محدد الأجر الحقيقي التوازني في نموذج النمو الداخلي[1].

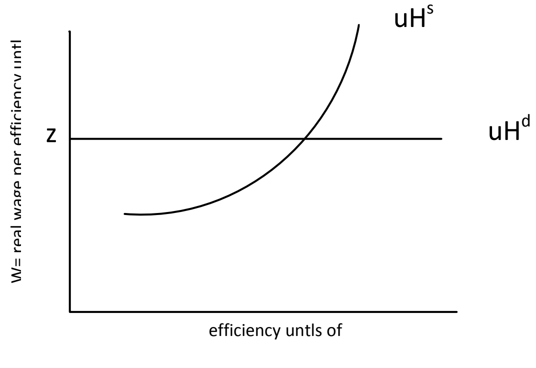

[1]– أمين حواس وفاطمة الزهراء زرواط، مرجع سبق ذكره، ص 204.

المطلب الثالث: نموذج Romer

من اجل فهم ما الذي يعزز النمو الاقتصادي نحتاج نظرية تفسر لنا ما الذي يسبب التقدم التكنولوجي (أو تراكم المعرفة) عادة ما يشار الى هذه النظرية باسم نظرية النمو الداخلي لأنها تشرح كيف يمكن للتقدم التكنولوجي داخلي المنشأ (مصادر التقدم التكنولوجي معروفة داخل النظام ان يغذي النمو المستدام [1].ويقوم نموذج Romer بالتمييز بين الأفكار والأشياء ولتبسيط الشرح نقوم بإقصاء رأس المال لجعل الأشياء بسيطة (بعد ذلك سنقوم بإدراج رأس المال). لترجمة قصة Romer الى نموذج رياضي ليكن لدينا دالة إنتاج لإنتاج السلع الاستهلاكية المضاد الحيوي على سبيل المثال ودالة إنتاج الأفكار:

$$Yt=A_tL_p$$

$$DA_t=XA_tL_A$$

باختصار تشير المعادلتين إلى أنه يتم استخدام الأفراد والمخزون الحالي للمعرفة لإنتاج المضاد الحيوي والأفكار الجديدة تعبر المعادلة الأولى عن دالة إنتاج الناتج Yt الذي يتم الحصول عليه عن طريق استخدام المخزون الحالي للمعرفة الحالية At والعمل Lp وتحمل هذه الدالة نفس خصائص دالة الإنتاج التقليدية أو خاصية ثبات عوائد الحجم بدلالة الأشياء (العمل) فإذا أردنا مضاعفة الإنتاج مرتين علينا ببساطة مضاعفة عدد العمال مرتين أيضا لكن لان الأفكار غير متنافس عليها يمكن للعمال الجدد استخدام نفس المخزون من الأفكار وبالتالي تزايد عوائد الأفكار والأشياء معا لدالة الإنتاج تعبر المعادلة الثانية عن دالة إنتاج الأفكار الجديدة أو دالة إنتاج التكنولوجيا الجديدة، ويمكن استكمال وصف نموذج Romer الملخص في الجدول التالي:

[1]– أمين حواس وفاطمة الزهراء زرواط، مرجع سبق ذكره، ص 237

الجدول (2-1): وصف نموذج Romer

التغيرات الداخلية غير المعلومة	Yt.At.Lp.LA
دالة إنتاج السلعة الاستهلاكية	Yt=AtLp
دالة إنتاج الأفكار	D At=XAt.Lp
قيد (المورد) العمل	N=Lp+LA
تخصيص العمل	LA=I.N
المعلمات	X.L.I.A0

لماذا يتجه رأس المال نحو تناقص العوائد في نموذج Solow ولا تتجه الأفكار في نموذج Romer؟ يتمثل الجواب ببساطة في خاصية عدم التنافس: فراس المال والعمل هي أشياء والمنطق يقول بوجود ثبات عوائد الحجم لكل الأشياء معا وبالتالي هناك تناقض لعوائد الحجم لراس المال في حد ذاتها على عكس ذلك تعني عدم تنافس الأفكار وجود عوائد حجم متزايدة لكل من الأشياء والأفكار معا والتي لا تفرض أي قيد على عوائد الأفكار مما يسمح بإمكانية عدم خضوع تراكم الأفكار إلى قانون تناقص عوائد الحجم وعليه يمكن للنمو أن يستدان على المدى الطويل إذن يقترح النموذج اعتماد النمو المستدام في الاقتصاد على تواصل اكتشاف أفضل الطرق لتحويل العمل والموارد إلى استهلاك ومنفعة ولان الأفكار الجديدة المضادات الحيوية خلايا الوقود الطائرات النفاثة ورقائق الكمبيوتر.... هي غير متنافس عليها سترفع متوسط نصيب الفرد من الدخل عبر الاقتصاد.

المبحث الثالث : إستراتيجيات النمو في ظل الإنفتاح الاقتصادي

المطلب الأول : استراتيجيات النمو Growth Strategies :

الفرع الأول : إستراتيجية النمو المتوازن Balance Growth Strategies :

تعد النظرية لروز نشتاين رودن حاول فيها ان يصل الى مفهوم كيف ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف حيث لا بد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة وذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي، ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

أما راجنار نيركسة R. NURKSE فيرى أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها[1].

وقد صاغ الأستاذ نيركسه Nurksa جوهر فكره الدفعة القوية التي قدمها رودان في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية "إستراتيجية النمو المتوازن". حيث يركز فيها على

[1] – رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.

الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي و مؤكداً أن كسر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق. مع التأكيد على تحقيق قدراً من التوازن بين القطاع الصناعي و الزراعي.

– و لم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات سلع الاستهلاك أن تنمو بمعدل واحد بل من المؤكد أنها تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة [1].

أهم ما دعا إليه نيركسه Nurksa :

– إستراتيجية النمو المتوازن تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية و ليس الغرض منها التصدير على الأقل في المرحلة الأولى و ذلك لعدم قدرة هذه السلع على منافسة سلع الدول المتقدمة.

– كما دعا نيركسه إلى الاعتماد على الموارد المحلية، و ذلك لعدم ثقته في الاستثمارات الأجنبية و التجارة الخارجية لأن شروط التبادل التجاري غالباً لا تكون في صالح الدول النامية.

– يرى أن توفير الموارد المحلية ينبغي أن يأتي من موارد القطاع الزراعي. فهو يرى أنه يجب تعبئة المدخرات العينية المتمثلة بالبطالة المقنعة في هذا القطاع و ذلك بتوظيف فائض العمالة في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي و هذا سيرفع من إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة تخفيف اكتظاظه بالعاملين، و التخفيف من حالة البطالة المقنعة التي يعاني منها هذا القطاع.

[1]– جمال داود سلمان التنمية الاقتصادية المنظمة العربية للتنمية الادارية 2015 ص 96

- النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، و بين صناعات السلع الرأسمالية و الاستهلاكية. كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة و الزراعة و هذه النظرية قدمت أسلوبا جديداً للتنمية طبقتها روسيا و ساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، و قد يكون لهذه النظرية آثار مهمة.

أما أهم الانتقادات التي وجهت إلى إستراتيجية النمو المتوازن :

1- يرى ألبرت هيرشمان مقدم إستراتيجية النمو غير المتوازن أن إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر و تكون النتيجة إحياء ظاهرة الاقتصاد الثنائي. Dual Economy، و بالتالي تشوه بنية الاقتصاد الوطني.

2- الانتقاد الثاني يقوم على أساس عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن لضرورة توفر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها، فلا بد أن تحدث دفعة قوية في القطاع الزراعي إلى جانب الدفعة القوية المقترحة للقطاع الصناعي و هذا يقتضي توافر موارد استثمارية ضخمة و التي غالباً ما لا تتوفر في البلدان المتخلفة.

3- انتقد البعض هذه الإستراتيجية على أنها سوف تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد العالمي بتركيزها على التنمية لأجل السوق المحلية. لكن هذا الاعتقاد ضعيف لأن نيركسه كرودان يحرص على النظام الدولي و على تقسيمه للعمل.

و لأنه ينصح بتركيز البلاد المتخلفة على إقامة الصناعات الخفيفة دون الصناعات الثقيلة التي تتفوق فيها الدول الصناعية و اعتماد الدول النامية على استيراد هذه السلع من الدول المتقدمة.

4- انتقد البعض تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في أنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، و يقول النقاد أن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن هذا ليس بالأسلوب الأمثل في الأجل الطويل، لأنه يؤدي لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار. و صحيح أن التوسع في تنمية الصناعات الاستهلاكية يسرع بمعدل نمو الدخل القومي في المرحلة الأولى للتنمية و لكنه سوف يتسبب في إبطاء عملية التنمية بالمقارنة بما كان لو أن الموارد الاستثمارية وجهت منذ البداية نحو صناعات السلع الإنتاجية.

5- يرى البعض أن هذه الإستراتيجية تشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية و هو انتقاد له وزنه أثبتته التجارب و لاسيما في بلاد أمريكا اللاتينية و التي اتبعت سياسة إحلال الواردات و إستراتيجية النمو المتوازن و لكن لم يكن نيركسه يتوقع أن حكومات هذه الدول سوف تنزلق في الاعتماد على التمويل التضخمي أكثر من قيامها بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية[1].

الفرع الثاني : إستراتيجية النمو غير المتوازن UnBalance Growth Strategy :

يعتبر هيرشمان من المؤيدين لفكرة النمو غير المتوازن و ذلك نظراً لان النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة لا طاقة للدول النامية بها، و كذلك أنها صالحة لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط. و تنطوي فكرة النمو غير المتوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعاً متزامناً. و بالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى.

[1]- جمال داود سلمان التنمية الاقتصادية المنظمة العربية للتنمية الادارية 2015 ص 98

حسب هذه النظرية فإن اختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار جديدة و بالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية، حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة.

و يرى هيرشمان "التنمية على أنها سلسلة من الاختلالات التي تستمر و يتم المحافظة عليها. هذه الاختلالات تخلق المزيد من الحوافز على الاستثمارات الجديدة و التي بدورها تخلق لا توازن جديد. هذا يعني وجود استثمارات رائدة تنتج عنها وفورات خارجية هذه الوفورات تحفز على نجاح استثمارات جديدة أو كما يسميها هيرشمان سلسلة الاستثمارات المتقاربة، وبالتالي فإنه حسب هيرشمان فإن هدف السياسات الإنمائية يتمثل في[1]:

- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية.

وأفضل وسيلة لتحقيق النمو حسب هيرشمان هي عن طريق خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة، يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات و القطاعات الإستراتيجية و تكون بدورها محفزة لقطاعات و صناعات أخرى، و تتميز الاستثمارات الإستراتيجية بتحقيقها لوفورات خارجية أكبر من الربحية المحققة منها، و يدعم هيرشمان رأيه بقوله أن تاريخ الدول المتقدمة يبين أن التنمية فيها لم تكن تنمية متوازنة، بل بدأت التنمية في هذه الدول من الأنشطة و القطاعات الرئيسية التي سحبت معها الأنشطة الأخرى.

[1] -Hirschman, A, The Strategy of growth strategy of economic devlopement yall universite press new haven 1958

وبالتالي فإن نظرية النمو غير المتوازن أن تأخذ اتجاهاً مغايراً لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. و وفقاً لهيرشمان فإن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها و تقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي :

- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية.
- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.
- عدم تحديد تركيبة و اتجاه وقت النمو غير المتوازن.
- التقليل من قيمة معيقات النمو غير المتوازن.
- إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية.
- إن الضغوطات الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.
- بالإضافة إلى عدم وجود قطاع قائد لعملية التنمية و خاصة في الدول الاقل نموا.

وتتركز إسهامات هيرشمان في تبنيه لإستراتيجية النمو غير المتوازن على ما يلي :

1- أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية معارضا إعطاء الأولوية للتنمية الريفية، و محبذا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى لأن الاستثمار في صناعة ما في فترة سوف يجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى في فترة تالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات.

2- دعا إلى إستراتيجية النمو غير المتوازن لكونها واقعية تتوافق مع الموارد المتاحة و لفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه الدول النامية.

3- يجب أن تتركز الدفعة القوية في قطاعات و صناعات إستراتيجية رائدة و محددة ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة بدلا من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها، فقد قال أن التنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة التوازن إلى حالة اللاتوازن. و لكن على مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل، و كل حالة لا توازن تخلق قوى و حوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة و تخلق حالة لا توازن أخرى و لكن على مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل و هكذا.

4- تتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات.

و يوضح هيرشمان هذه المشكلة على مستويين [1]:

- المستوى الأول : المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي والاستثمار في قطاع الاستثمار الإنتاجي المباشر.

- أن يتم تركيز الاستثمار في المشروعات التي تتمتع بدرجة عالية من الترابطات بينها وبين المشروعات الأخرى سواء كان هذا الترابط للأمام أو للخلف.

[1]- جمال داود سلمان التنمية الاقتصادية المنظمة العربية للتنمية الادارية 2015 ص 101

- تعتبر الصناعات التي تقف في منتصف العملية الإنتاجية هي الصناعات التي لها درجة عالية من الترابط الأمامي و الخلفي بالمقارنة بالمشروعات التي تقع في بداية ونهاية العملية الإنتاجية و تتمتع صناعات الحديد و الصلب بأعلى معدل ترابط بالمقارنة بمشروعات الإنتاج الأولي.

الانتقادات الموجهة للنظرية :

يتضح من خلال هذه النظرية أنها اعتبرت أن الاختلال في التوازن هو محرك للنمو. و من أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه الإستراتيجية يتمثل في الآتي :

- تعتمد هذه الإستراتيجية على افتراض يقوم بصفة أساسية على المبادأة الفردية. دون تحديد اتجاه أو وقت النمو غير المتوازن.

- التقليل من قيمة معوقات النمو غير المتوازن.

- عدم اهتمامها بإمكانية تعرض الاقتصاد إلى التضخيم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية.

- أن الضغوط الناجمة عن عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.

- من الصعوبة بمكان إيجاد قطاع قائد لعملية التنمية، و خاصة في الدول الأقل نمواً.

*** تقييم لنظريتي النمو المتوازن و غير المتوازن :**

انتقد بعض الاقتصاديين التركيز الشديد على دور رأس المال بشكل عام و رأس المال المادي بشكل خاص في دفع عجلة التنمية، حيث رأى بعض الاقتصاديين في هذا المجال ما يلي:

1- إن التركيز الشديد على أهمية التكويم الرأسمالي في عملية التنمية أمر هام، إلا أنه يجب أن لا يتم إهمال تأثير عوامل التغير الاجتماعية و السياسية المهمة في عملة التنمية.

2- قدرت بعض الدراسات الإحصائية أن مساهمة التكوين الرأسمالي لا تزيد عن 25% من معدلات النمو التي تحققت و أما الثلاثة أرباع الباقية فترجع لعوامل أخرى منها الكفاءات التنظيمية و الإدارية و الإفادة من الابتكارات و الأساليب الإنتاجية التي تتطلب بعض الاستثمارات.

3- إن الزيادة التي تحققت في الدخل القومي في معظم الدول المتقدمة ترجع إلى زيادة حجم رأس المال المادي بنسبة قد لا تزيد عن 20%، بينما تحسن نوعية العمل و عدد ساعات العمل و التقدم الفني و التنظيمي مسئولة عن بقية الزيادة.

4- يؤكد الأستاذ شولتز على أهمية الاستثمارات في رأس المال البشري و عن حاجة الدول النامية لهذه الاستثمارات للإسهام في تكوين الكوادر الفنية و الإدارية و التنظيمية.

5- يهاجم بعض الاقتصاديين حاليا تجارب التنمية التي ركزت على التراكم الرأسمالي و لم تؤول أهمية للجوانب الاجتماعية مثل تخفيض حجم البطالة، العمل على تحقيق العدالة و توزيع ثمار التنمية و غيره. و من هنا يمكن أن نستخلص ما يلي:

- يرى العديد من الاقتصاديين أنه لا يصح الحكم على بلد بأنه حقق تنمية حقيقية، إلا إذا كان قد قطع شوطا في مكافحة ظاهرة الفقر، و في تحقيق العدالة في توزيع دخله القومي و تخفيض حجم البطالة بأشكالها.
- كما ارتفعت صيحات الاقتصاديين لإعادة النظر في إستراتيجية التنمية التي ركزت على الجانب الاقتصادي و طالبوا بإستراتيجية جديدة للتنمية تتجه مباشرة إلى مكافحة ظاهرة الفقر المطلق و تحقيق تخفيض متواصل في عدد العاطلين عن

العمل مع التقليص المستمر في الفجوة الداخلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة. و تبني ما يطلق عليه إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية و التي من أهم أهدافها ضرورة توفير القدر المعقول من مأكل و مشرب و ملبس و تعليم أساسي و عناية صحية للفرد، لا باعتباره عاملا فحسب، و إنما باعتباره إنسانا لابد أن تحفظ كرامته.

الفرع الثالث: إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية:

بدأت أوساط و دوائر التنمية في السبعينات تهتم بخدمات الصحة و التعليم و الإسكان و غيرها و اعتبرتها مؤشرا لدرجة النمو الاقتصادي و الاجتماعي و أطلقت على ذلك مدخل الحاجات الأساسية للتنمية الاقتصادية و من بين أهم سمات هذه الإستراتيجية ما يلي[1] :

1- يرى أنصار هذا المدخل أن استراتيجيات النمو كثيرا ما تفشل في إفادة الطبقات المحتاجة، كذلك فإن زيادة الدخل تحتاج الى فترة طويلة لتتمكن تلك الطبقات من تحمل أعباء الحصول على الحاجات الأساسية حتى في حالة نجاح عملية التنمية في زيادة الدخول فان طبقة الفقراء قلما تحسن توجيه تلك الدخول لحاجاتها المختلفة لذلك يرون ضرورة تدخل الدولة بطريقة تضمن للطبقات الفقيرة الحصول على حاجاتها من الضرورات من سلع و خدمات.

2- و من الملاحظ أن هناك العديد من الدول النامية لا تتحمس لهذا المدخل و تضيف أن المساندة الدولية لهذا المبدأ الجديد يمثل هجوما على سيادة الدول النامية و تشكل محاولة وضع صعوبات أمام محاولاتها لتحقيق تغيرات هيكلية و بنيانيه تؤدي إلى

1- عبلة عبد الحميد بخاري التنمية والتخطيط الاقتصادي، الجزء الاول 2009.

التعجيل في عمليات التنمية و ذلك لأنها توجه مساعداتها من منح و معونات و خبرات فنية نحو إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية و تحد من المساعدات في مجال المشاريع التي تعمل على إحداث تحول في الهيكل و البنيان الاقتصادي.

3- ويرى بعض الاقتصاديين أن قضية توفير الحاجات الأساسية تعتبر لونا من ألوان الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعتبر بالإجماع عملا منتجا شأنه شأن الاستثمارات في الصناعة، و على الرغم من اختلاف وجهات النظر فان هناك من يرى إمكانية الجمع بين إستراتيجية الحاجات الأساسية و إستراتيجية التصنيع معا.

الانتقادات الموجهة للنظرية :

يثار التساؤل حول هذه النظرية فيما إذا كانت تلبية الاحتياجات الأساسية تتعارض مع تحقيق النمو الاقتصادي السريع أم لا ؟. و الواقع يبين أن الكثير من الأفكار التي هيمنت على أدبيات التنمية في الخمسينات و الستينات ذهبت إلى وجود تعارض رئيسي على الأقل في المدى القصير بين تحقيق النمو الاقتصادي السريع و بين تحقيق عدالة توزيع الدخل و تلبية الحاجات الأساسية، و الحجة التي أوردها الاقتصاديون التقليديون تتمثل في : (ضرورة تكبير "الكعكة الاقتصادية قبل مناقشة كيفية توزيعها).

ويبين هؤلاء ان تكبير الكعكة إنما يتم بتحقيق نمو اقتصادي سريع من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الاستثمارات الممولة بالمدخرات المحلية، فضلا عن الاستثمارات الخارجية لدفع عجلة النمو و التنمية. اما عن توزيع الدخل بعدالة أكبر و تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية فيترك تحقيقها لمراحل لاحقة من عملية النمو، لكونه أمراً حتميا يحدث تلقائيا، و على ذلك يواجه هذه النظرية اعتراضين أساسيين هما :

1- ان تخصيص الموارد لإشباع الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار و الاستثمار، و بالتالي نقص الرفاهية المتحققة على مستوى الاقتصاد القومي.

2- ان مذهب الاحتياجات الأساسية مذهب قصير النظر، فبدلا من زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع من خلال سياسة معلومة و موجهة للنمو و التنمية على المدى الطويل، نجد انه يعتمد على التوجيه المؤقت للموارد المتاحة نحو القطاع الاستهلاكي لدى الفقراء بدلا من التوجيه نحو النواحي الإنتاجية التي تمكن في النهاية من رفع مستوياتهم المعيشية في المدى الطويل.

ويرد على هذا النقد الأخير بان فكرة إشباع الحاجات الأساسية على المدى الطويل من خلال الناتج القومي فكرة خاطئة و خادعة لسببين :

أ- انه يمكن مواجهة الاحتياجات الخاصة بالفقراء دون التأثير على الإنفاق الاستثماري، و ذلك بتخفيض الإنفاق الاستهلاكي للأغنياء و الحكومة على السواء.

ب- إن الإنفاق على الحاجات الأساسية لفئة عريضة من السكان الأكثر فقرا في المجتمعات المتخلفة هو من قبل الاستثمار المباشر في الموارد البشرية، و الذي يترتب عليه حتما زيادة القدرة الإنتاجية.

و هنا يمكن القول بضرورة الوعي بأنه لن يتحقق النمو الاقتصادي ما لم يتم تلبية الحاجات الإنسانية للمواطنين و التي تمكنهم من العطاء و الإنتاج، كما انه من المستحيل إشباع حاجات المواطنين الأساسية دون تحقيق معدلات عالية نسبيا من النمو الاقتصادي لتوفير متطلبات ذلك الإشباع.

ان استراتيجيات الحاجة الأساسية اتبعت بنجاح فيظل نوعين من المجتمعات :

- أولهما، مجتمعات ما قبل الرأسمالية كاليابان و كوريا الجنوبية.
- و ثانيهما، مجتمعات اشتراكية كالصين الشعبية و كوريا الشمالية و الاتحاد السوفياتي

رابعا– نظرية ميردال Mayrdal Theory :

وفقا لهذه النظرية فان النمو الاقتصادي لا يكون إلا عن طريق الانتقال من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة. و خطوات التنمية من الممكن أن تتأثر و تتغير وفقا للعوامل المحلية و العوامل الدولية، و بالتالي يصعب التحكم في الكثير من هذه الخطوات، و هي قائمة على أن مجموعة أو خليط من السياسات الاقتصادية الصحيحة من شانها ان تولد عملية تنموية متواصلة ذاتيا. و تعرف نظريته بنظرية التنمية الدائرية المتراكمة : Circular Round Cumulative Causation

حيث تقوم فكرتها على إن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف و الخصائص الطبيعية و التاريخية لهذه الدولة و لأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية و الاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز Center و الذي تمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن و الهامش Periphery و الذي تمثله الأرياف، و يحدد ذلك من خلال نوعين من العمليات و التأثيرات المتبادلة و هي[1]:

الآثار الخلفية السلبية Backwash effects :

وهذا النوع من العمليات ينشط في مناطق الارياف و الهوامش و تتمثل في هجرة منتقاة Selective للأيدي العاملة و كذلك رأس المال و البضائع من المناطق الريفية إلى المدينة أو المركز و السبب في هذه الهجرة يرتبط بوجود عوامل جذب في المركز و عوامل طرد في الهامش.

[1]– G. Mayrdal , economic theory and underdevloped regions. Dak work london 1975

فرضياته:

آمن ميردال بان الاقتصاد لا ينبغي أن يكون مجرد علم لتعزيز النمو الاقتصادي، و الكفاءة، أو الاستقرار الاقتصادي الكلي. و بدلا من ذلك، دفعه اهتمامه بإصلاح المجتمع للاعتقاد بان علم الاقتصاد ينبغي بان يكون أداة للإصلاح الاجتماعي و الاقتصادي. أن مجتمع ميردال الأمثل هو المجتمع الذي يمارس التطور الذي كان يعني لديه تحرك كل "النظام الاجتماعي" إلى الأمام. و يتألف هذا النظام من المواقف و المؤسسات التي يتشكل شرطها أو أدائها من المؤشرات الاقتصادية (كالإنتاج، و الدخل، و ظروف العمل، و مستويات الاستهلاك) و المؤشرات غير الاقتصادية (الموقف من الحياة و العمل، و مستويات التعليم و الصحة، توزيع السلطة في المجتمع). و قد دافع ميردال عن التدخل الحكومي لتصحيح النتائج غير المرغوب فيها التي تنتج عن عمل آلية السوق غير الموجهة. فكل عائلة سوف تضمن، على الأقل، مستوى حياة اعتيادي و محترم – مع هدف نهائي هو تحقيق المساواة في الحياة و ظروف العمل. (G.Mayrdal، 1975).

المفهوم الاجتماعي عند Mayrdal:

يتألف مفهوم ميردال الاجتماعي – الاقتصادي من مجموعة واسعة من العلاقات الاجتماعية. فهناك عدد من الشروط الاقتصادية و غير الاقتصادية، الهامة و المترابطة، التي تتفاعل على الدوام لخلق التغير الاجتماعي. و ضمن الشروط الاقتصادية الهامة: مستوى و طرق الإنتاج، و إنتاجية العمل، و توزيع الدخل، و مستوى الاستهلاك.

المطلب الثاني: إسهام الانفتاح الاقتصادي للصادرات والاستيرادات في النمو الاقتصادي

الفرع الاول : مفهوم الانفتاح الاقتصادي و أهدافه ومعوقاته بالنسبة للبلدان النامية:

ويقصد به الانفتاح على العالم الخارجي وأن تبتعد الدولة عن التأثير المباشر في التبادل الدولي بإزالة الرسوم الجمركية، او قيود العملة او دعم الصادرات وغيرها وترك التجارة حرة دون تدخل الدولة ومن ثمة تشجيع التدفق الحر للسلع والخدمات او الاستثمارات الى الخارج وتوسيع التبادل الدولي بغرض تحقيق النمو الاقتصادي

1- أهدف الانفتاح الاقتصادي :

هناك مجموعة من الاهداف التي يسعى الانفتاح الاقتصادي الى تحقيقها ومنها[1] :

* تخفيف التجارة بإزالة القيود الجمركية عنها، مما يؤدي الى زيادة التبادل التجاري الدولي.

* زيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة لدول العالم المختلفة،ولاسيما الاعضاء في منظمة التجارة العالمية.

* الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية، فضلا عن تنشيط الطلب العالمي.

* بذل المزيد من الجهود لضمان حصول الدول النامية على نصيبها من النمو في التجارة الدولية

* زيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للدول المصدرة للسلع والخدمات المختلفة وتحرير تجارة الدول النامية وذلك بالسماح للدول المتقدمة بإزالة العراقيل بوجه تجارة الدول النامية.

* الاستفادة من الامكانات المادية والبشرية المتاحة في الدول المتقدمة والنامية وعلى مستوى الاقتصاد العالمي

[1]- جامعة الموصل العزاوي، أثر الافتاح الاقتصادي على اجالي الناتج للدول العربية رسالة ماجستير

* شمول القوانين الخاصة بالمبادلات التجارية للمنتجات الصناعية والزراعية وحقوق الملكية الفكرية والخدمات.

* زيادة الانتاج من السلع المختلفة للدول ذات الميزة النسبية في إنتاجها بإتباع الاساليب العلمية الحديثة

*تزايد الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية، فضلا عن السلع الرأسمالية والوسيطة في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي

التخفيف من القيود الجمركية المفروضة على السلع فضلا عن إقامة البنى التحتية وتطوير طرق النقل والمواصلات، لتسهيل تسويق السلع والخدمات الى الخارج

2- محددات الانفتاح الاقتصادي :

تشير اغلب الدراسات الى ان محددات الانفتاح الاقتصادي تتمثل في ما يلي :

1- الاستثمار الأجنبي المباشر

2- العولمة.

3- الميزة التنافسية.

4- التكامل الإقليمي.

3- أسباب وعوامل عدم ممارسة الدول النامية للانفتاح الاقتصادي :

هناك العديد من الاسباب نذكر منها : [1]

- تعرض الصناعات المحلية للخطر، نتيجة سياسة الحماية المتبعة في الدول المتقدمة تجاه الصادرات السلعية للدول النامية

[1]- وفاء صباح العيسوي تقدير اثر الانفتاح الاقتصادي المكتب الجامعي الحديث 2018 ص16

– تقليل السيطرة الحكومية، ووجود حالة عدم التأكد الناتجة عن تفاعل قوى العرض والطلب في السوق العالمية

– عدم قدرة الدول النامية على المنافسة في الاسواق العالمية من حيث نوعية السلع والخدمات، فضلا عن عدم التنويع في الهيكل السلعي للصادرات وهو ما ذكرناه في الفصل الاول

وهناك اسباب كثيرة منها تحوف الدول النامية من تبعيتها الى الدول المتقدمة فضلا عن فجوة التطور بينها وبين تلك الدول، وكذلك عدم القدرة على انتاج السلع الرأسمالية والسلع ذات التقنيات العالية وكذلك وجود التنافسية الدولية على مستوى الاقتصاد العالمي وغيرها من الاسباب الاخرى

4– معوقات الانفتاح الاقتصادي :

بما اننا نبحث في التنويع الاقتصادي وأثره على معدلات النمو في دول الدراسة وهي دول تعتمد في صادراتها الاولية على النفط الذي يشكل الحصة الاكبر فمن أهم معوقات الانفتاح الاقتصادي لهذه الدول عدم استقرار الاسعار العالمية للنفط، بسبب تباطؤ الطلب عليها في السوق الدولية فضلا عن تباين النظم الاقتصادية والمالية واختلافها بين تلك الدول وغيرها من الدول الريعية لاسيما ما يتعلق بالبيروقراطية وكثرة القوانين والتشريعات وأحيانا تصطدم بعدم وجود نصوص تنظيمية ناهيك عن معاناة المنتجين والمصدرين على حد سواء وضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة وان قلت مقارنة مع صادرات دول العالم المتقدم اضافة الى العراقيل في منح رخص الاستيراد والتصدير فضلا عن اهم معوق في نظرنا وهو المعوقات السياسية والمتمثل في ضعف الارادة السياسية لإقامة مشروع اقتصادي قوي ومتجانس إضافة الى غياب مكاتب صرف في بعض الدول منها الجزائر وسيطرة السوق السوداء على سوق الصرف ناهيك عن تحكمها حتى في الاسواق الداخلية للسلع وغياب استراتيجية واضحة للتحصيل الضريبي تبنى على الرقمنة وسهولة توفر

المعلومة لدى المتعاملين الاقتصاديين الامر الذي أدى الى ارتفاع الدين في الجباية المحلية فمن خلال كل هذه الاسباب وغيرها لن تستطيع هذه الدول مباشرة عملية الانفتاح الاقتصادي ما لم تتخلص من هذه المعوقات.

الفرع الثاني : إسهام الصادرات السلعية والاستيرادات في النمو الاقتصادي :

1 – إسهام الصادرات السلعية في النمو الاقتصادي :

يتفق الاقتصاديون على وجود علاقة الصادارت و النمو الاقتصادي، إذا أكد كل من (Gupta، Emary، Allass) الذين أشارت دراستهما الى ان النمو الاقتصادي دالة للصادرات، فضلا عن أن تحقيق الكفاءة التنافسية للصادرات يتطلب تعديلات موسمية في العلاقات بين القطاعات الاقتصادية التي تحفز النمو الاقتصادي، فضلا عن ذلك يشير الهيكل السلعي و تطوره الى مدى القدرة على تنويع الصادارت الخارجي من السلع المحلية أدى الى تطوير الهيكل الاتاجي وزيادة الفرص في رفع معدلات النمو للاستفادة من فورات الحجم المتاحة في السوق الواسعة، فالصادرات السلعية تعد مصدرا أساسيا في توليد الانتاج وتنويعه و استغلال طاقاته الكامنة[1].

إضافة إلى أن الاهمية النسبية المرتفعة للصادارت السلعية في الدول النامية النفطية وقد تكون للصادرات من الوقود المعداني بنسبة (80 %) من إجمالي صادراتها، و هو ما يجعل من التغيرات في هذه الصادارت عاملا مؤثرا و حاسما في تجارة هذه الدول التي تسعى الى تشجيع الصادرات وتكون أكثر نجاحا من تلك التي تنتهج سياسة إحلال الايسترادات، و أن الزياداة في تلك الصادرات سيحسن من ميزان المدفوعات و يوسع احتياطات النقد الاجنبي وعليه فإن تزايد الاستيرادات من السلع الرأسمالية سيؤدي

[1] – فركاجي سوعيد محمد علي اتجاهات تطور التجارة الخارجية للجزائر واثرها في النمو 1970–1994رسالة ماجستير جامعة الموصل , 1999.

الى تحقيق النمو والتطور الاقتصادي، وان زيادة الاستفادة من القدارت الانتاجي، ووفرات الحجم، وزيادة التقدم التكنولوجي، و المنافسة سيحسن من الكفاءة الانتاجية و ينوع من الصادرات، مما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي [1].

وأكد (Rodrik)[2] أن الدولة التي تروج للصادرات من السلع المتطورة تنمو على نحو أسرع، وذلك من خلال دفع الاستثمارات في الانشطة الاقتصادية و مثال ذلك الصين و معظم دول شرق آسيا و غيرها، و تعد التجارة الخارجية فيها محركا أساسيا للاداء الاقتصادي. اضافة الى أن توسع الصادرات يعد العامل الاساس لتعزيز النمو الاقتصادي و أن نمو الصادرات له تأثير ايجابي في نمو الانتاجية، و تراكم راس الما، و كذلك يؤدي الى إلغاء القيود على الصرف الاجنبي، ومن ثم تزايد الاستيرادات من السلع الرأسمالية يسهم في النمو الاقتصادي لتلك الدول، وكذلك تحقيق الاستعمال الامثل للموارد الاقتصادية ويشجع على إقامة الصناعات التصديراية، ويحسن من التقدم التقني مؤديا الى تحقيق النمو الاقتصادي.

2-: إسهام الاستيرادات في النمو الاقتصادي :

إن التجارة الخارجية لها مكانة مؤثرة في معدلات التنمية الاقتصادية للدول النامية و أن الاسهام الفعال للاستيرادات لاسيما الرأسمالية في تصحيح الاختلالات البنيوية التي تعاني منها اقتصاديات تلك الدول، بسبب ضعف القاعدة الانتاجية فيها، أدى الى الحاجة للاستيرادات من السلع التي تتطلبها القطاعات السلعية لتوسيع العمليات

[1] وفاء صباح العيسوي مرجع سبق ذكره ص46.

[2] – Rodrik dani 2006.industrial devlopment www.hks.harvard.edu

الانتاجية فيها، لذا فإن هيكلية الايستيرادات يمكن تصنيفها الى أربع مجاميع رئيس، وهي: (السلع الرأسمالية، والسلع الوسيطة، و السلع الاستهلاكية، والمواد الاولية و الخام) [1]

كما ان التنمية الاقتصادية لهذه الدول تتطلب توفير تلك السلع من الاسواق الخارجية وأن عدم تنوع الهيكل الانتاجي لمعظم الدول ومنها النامية، بسبب انخفاض مستويات التصنيع يؤدي الى عدم تنوع هيكل صادراتها، وهذا أدى الى عتماد على الاستيراد لتحقيق النمو و التطور في القطاعات السلعية و لا سيما القطاعين الصناعي و الزراعي، وكذلك سد الفجوة بين الانتاج و الاستهلاك (العرض و الطلب)، إذ تعد الاستيرادات إحدى محددات ذلك النمو[2]، وتعد الاستيرادات محرك النمو الاقتصادي باستعمال المداخلات الرأسمالية و الوسيطة في العملية الانتاجية و دعم الاستثمار المحلي.

و قد أشار Azgun، (Ozbey)[3] الى أن التوسع في الصادارت التركية كان نتيجة التنوع في المنتجات و الاستثمارات باستيراد السلع الوسيطة و الرأسمالي، و إن زيادة الشركات الصناعية من الاستيراد لهذه السلع يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي بتنشيط قطاع التصدير، و نتيجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، أدى ذلك الى تحقيق نموا اقصاديا في تركيا، و قد أكد ضرورة نقل تقنية المعلومات و الاتصالات من الدول المتقدمة الى الدول النامية و التشجيع على التصدير لتحفيز النمو الاقتصادي [4]

---

[1]– الطائي، غازي صالح،سعد محمود إسهام الاستيرادات في النمو الاقتصادي لعينة من الدول مجلة تنمية الرافدين العراق العدد 63

[2]– العزاوي رسالة ماجيستر مرجع سبق ذكره

[3] –Foreign Trade Sectors and Economic Growth | Request PDF

[4]– وفاء صباح العيسوي مرجع سبق ذكره ص 46

الفرع الثالث : إسهام الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي :

إحتلت العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي أهمية متميزة في الادبيات الاقتصادية و لقد تعددت الاراء في تفسير تلك العلاقة و أثرها في النمو الاقتصادي و يمكن توضيح تلك الاراء، كما يأتي :

لقد جاءت معظم هذه الاراء مركزة على أن الصادارت هي المفتاح الرئيس لبدء عمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة و النامية، وذلك عن طريق التأثير الايجابي لنمو الصادرات في الهيكل الانتاجي السلعي، فضلا عن الاسهامات المتزايدة للصادارات في الدخل القومي، و أن الفكر الاقتصادي للتجاريين الذي يمثل النواة الاولى لتحليلات المدرسة التقليدية التي عدت الصادارت مصدرا أساسيا في زيادة ثروة الدولة، و قد عمل التجاريون دائما على إيجاد فائض للتصدير لتحقيق فائض في الثروة، وقد عدوا التصدير ربحا للدولة، و لاستيرادات خسارة لتلك الدولة.

– وأكد كل من (Andersen، B abula) [1]على معدلات النمو الاقتصادي مرتبطة باستمرار بالانفتاح و العولمة المتزايدة على تبادل السلع و الخدمات، و كذلك تزايد استعمال التقنية فضلا عن أن تزايد المشاركة في العلاقات التجارية الدولية يعد المصدر الرئيس للنمو في العديد من دول شرق آسيا التي شهدت تنمية اقتصادية سريعة خلال الخمسين سنة الماضية، بسب تزايد الانفتاح الاقتصادي الذي أثر إيجابيا في هذه الدول وأدى الى تحقيق النمو الاقتصادي

[1]– The Link Between Openness and Long–Run Economic Growth

و تحسين المستوى المعاشي للفرد وزيادة الرفاهية الاقتصادية (B abula ،Andersen، 2008، 2) .[1]

– كما أكدت اغلب البحوث ان مساهمة الصادرات الصينية بعد الانفتاح الاقتصادي ارتفعت عن طريق تزايدها باتجاه الولايات المتحدة الامريكية مقابل انخفاض الصادرات للدول الاسيوية الاخرى الى الولايات المتحدة الامريكية، حيث انها في تزايد مستمر، بتزايد التجارة البينية.

اذ تعد الصين المستورد الاكبر من كوريا الجنوبية، وتايوان مستوردة بحجم و اضح من اليابان، فضلا عن أن الصين تستورد مستلزمات تقنية عالية من آسيا الشرقية وتقوم بتجميعها في سلع نهاية ومن ثمة تصديرها الى الاسواق العالمية، أن نجاح الصين في التصدير يعود الى الاستثمار الأجنبي و تزايد عدد الشركات متعددة الجنسية الداخلة إليها، لذلك فإن النمو السريع و القدرة التصديرية للصين لهما الاثر الايجابي أمام شرق أسيا الاخرى.

[1]– The Link Between Openness and Long–Run Economic Growth

خاتمة الفصل:

لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس على عوامل الإنتاج :العمل، رأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية وفقط لأن التكاليف البيئية والصحية هي في تزايد مستمر الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل.

انطلاقا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، حيث أعزت النظريات التقليدية النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، ونفس الأمر بالنسبة لبعض الكينزيين ممثلين في نموذج" هاورد –دومار "إلا آن التحليل الكينزي ومن ثم نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو وذلك من خلال سياستها المالية في شكل الإنفاق العام.

وظهر لنا جليا في دراسة استراتيجيات النمو في ظل الانفتاح الاقتصادي الفرق بين البلدان النامية والصناعية نتيجة تخلفها عن تطبيق الإستراتيجية التي تخدمها في تطوير العلاقات التبادلية ومن ثمة الاتجاه السلبي في باقي القطاعات الاقتصادية التي تشكل الناتج الداخلي الخام لتزيد من تعميق ازمة التنمية فلا هي طورت من صادرتها

السلعية ولا هي استثمرت في منتجاتها الداخلية لمنافسة المواد المستوردة من الدول الصناعية وظلت معتمدة في صادرتها على سلعة وحيدة الا وهي النفط فيما يتعلق بالدول الريعية والتي تهمنا في الدراسة طبعا، الامر الذي حد من ارتفاع معدلات النمو الا في حالات ارتفاع الاسعار المرتبطة فترة زمنية لا تعدو ان تكون قصيرة.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل

طرحت دراسات الاقتصاد وتقارير التنمية كثيرا من الأسئلة عن دور الريع في مساعدة البلدان النامية من اجل تحقيق النمو الكافي، وقد شهدت بعض الاقتصاديات التي أجرت مجموعة واسعة من الإصلاحات تحقيق دور فعال للموارد المتأتية من الريع في تحقيق التنمية وأساسا تحقيق التنوع الاقتصادي، غير انه من المهم ألا تغيب عن ملاحظاتنا أن تحقيق التنوع الاقتصادي عموما في البلدان النامية يستند أساسا الى مقدرة تلك البلدان في تطوير القطاعات الاقتصادية بدرجة متكافئة تجعل مساهمتها في الناتج الاجمالي للبلد معتبرة كما يمكن ان يتحقق نفس الهدف من خلال التركيز على تطوير قطاع وحيد في البلد والاعتماد عليه من جهة الايرادات من اجل تطوير بقية القطاعات الاخرى،

وتقدم الإحصائيات المدرجة في الفصلين السابقين منظورا واسعا عن مؤشرات تحقق التنويع الاقتصادي في البلدان محل الدراسة، بل أن تحقيق التنوع الاقتصادي قد ساعد ايضا عددا من البلدان على حل الأزمات وتحقيق الحلول الممكنة لمشاكل الاقتصاد، وقد استطاعت البلدان التي قرنت بين سياسة التخلي عن الاعتماد على الريع من جهة وتحقيق التنوع الاقتصادي من جهة أخرى أن تحقق أو تستأنف النمو السريع، وهذا يؤكد أن التنوع الاقتصادي للموارد يمكن أن يساعد البلدان النامية لتحقيق موازنة سلمية لبناء سياساتها العامة،

وقد أظهر التقييم الصحيح للوضع الاقتصادي عن وجود رغبة لكبيرة في العديد من البلدان من اجل الوصل الى تحقيق تنوع في موارد الدخل للبلد، بما يمكنها من الوصول الى تأمين الموارد اللازمة وذلك من مصادر متعددة، وهو ما يمكن ان يفسر من خلال مدى نجاح تلك الاستراتيجيات في العديد من البلدان التي كانت تعتمد على مصادر ريعية

للدخل إلا انها ومن خلال الاعتماد على استراتيجية التنويع تمكنت من تنويع مصادر الدخل والإيراد وعموما فان تنويع اقتصاد البلد قد مكن العديد من الدول النامية من الوصول الى تأمين السيطرة الاقليمية في بعض القطاعات الاقتصادية، اذا اصبحت بعض الدول ومن خلال الاعتماد على التنويع الاقتصادي وكذا الاعتماد على التخصص وتقسيم العمل في الاقتصاد تمكنت من السيطرة على بعض الصناعات المختلفة وهو ما سمح لها بالانتقال من دول مستوردة ذات مصدر وحيد للاقتصاد الى دول مصدرة ذات مصادر دخل متعددة، وهو ما سوف نحاول ابرازه من خلال هاته الدراسة في هذا الفصل،

ونجد عموما ان التنويع الاقتصاد رغم تعدد المؤشرات الخاصة بقياسه إلا أنه أصبح أكثر تحديدا في المداخل المؤثرة لتحقيقه خاصة فيما يتعلق بأولوية التركيز على تنمية بعض القطاعات التي يمتلك فيها البلد ميزة نسبية عن باقي البلدان، بل وأصبح يستند إلى المعايير العلمية، والتي تبنى على تقدير جهود مؤسسات دولية معتمدة وشركات خاصة مهتمة بهذا النوع من الدراسات، وتعطي نتائج جميع تلك الدراسات صورة علمية امام الحكومات من اجل انتقاء القطاعات الاكثر تأثيرا عند التوجه نحو التنويع الاقتصادي بدلا من القرارات التقديرية، وسنحاول من خلال هذا الفصل توضيح تلك المعايير، وسنركز تحليلنا في هذا الفصل على العناصر الموالية:

- ما درجة تحقيق التنوع الاقتصادي في البلدان المستهدفة في الدراسة
- ما هي فرص تحقيق التنويع الاقتصادي في تلك البلدان من خلال تحليل النتائج
- ما هو التقييم الصحيح لمدى تحقق التنويع الاقتصادي من خلال المؤشرات العلمية

المبحث الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي والتجارب الدولية في مجال التنويع:

نهدف من خلال التطرق الى مؤشرات التنويع الاقتصادي الى دراسة التنويع بمفهومه الواسع و البحث عن إمكانية تقليل إعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد، وفي هذا الإطار فإن مستلزماته ومقوماته تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع، ونهدف ايضا الى ابراز قدرة الاقتصاد الجزائري على تحقيق درجة أعلى في تنويع مصادر دخله في المستقبل من خلال المعطيات التي تشير الى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الاجمالي للبلد، لذا فقد تم التركيز على على ثلاث نماذج لمقارنة مدى تحقق التنوع وهي ثلاث دول تشترك في كونها دول نفطية، وتعتبر من أهم البلدان التي لديها مورد وحيد شبه مستديم، لذلك فان عملية المقارنة بين تلك البلدان في تحقق نتائج للتنويع الاقتصادي تجرى على اساس صحيح،

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات احصائية عديدة في كفائها وملائمتها لاغراض القياس والدراسة، ويعتمد في بعض تلك المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، او على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني او على مفهوم التنوع كمعامل هيرفندال هيرشمان والذي يختصر بالشكل (HH) ويعد الاكثر شيوعا في مدى التحقق من وجود التنوع في اقتصادات البلدان، وعموما فان تلك المؤشرات حسب الدراسات تعطي نتائج متقاربة عند التقدير الكمي لمعرفة تحقق الظاهرة، وسوف نركز في هاته الدراسة على مؤشر هيرشمان لكونه الاكثر شيوعا في الاعتماد على معرفة تحقق التنوع الاقتصادي، ويعتمد معامل هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، كما يستخدم لابراز التغيرات الهيكلية التي حدثت على مكوناتها، وهو عموما احدى اهم المعاملات المطبقة لقياس التنوع الاقتصادي، وتتراوح قيمة معامل هيرشمان بين الصفر والواحد اي ($0 \leq H \leq 1$) فإذا كان

هناك تنوع اقتصادي كامل في الاقتصاد اي ان هناك تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا الى الناتج الكلي لجميع النشاطات واذا كان H يساوي 1 فان مقدار التنويع معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط من النشاطات الاقتصادية بينما لا تسهم بقية النشاطات بأي حصة من الناتج المحلي الإجمالي، وعموما فان القيم المرتفعة لمعامل هيرشمان تعد دليلا على ضعف التنوع في الاقتصاد، كما تعد ايضا دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات او المنتجات، وبالنسبة للمتغيرات الى تطبق على مؤشرات التنويع فهي ايضا عديدة ومنها الناتج المحلي الاجمالي والصادرات ومؤشر الواردات والإيرادات الفعلية للحكومة وإجمالي تكوين راس المال الثابث وقوة العمل بالنسبة للبلد.

كما يمكن توضيح المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي في طبيعة التغير الهيكلي في الاقتصاد وكذا درجة عدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي وعلاقتها باستقرار اسعار النفط وكذا تطور ايرادات النفط كنسبة من مجموع ايرادات الدولة، الى جانب مكون الصادرات النفطية وتطورها، والتوزيع القطاعي للقوى العاملة في الاقتصاد، ونسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي، وتوزع ملكية الاصول بين القطاع العام والخاص[1]، وتعتبر هاته المتغيرات من بين اهم الدلائل على تحقق التنويع الاقتصادي في الدولة الا ان درجة قياسه بدقة يتم الحصول عليها من خلال مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي التي سوف يتم بحثها لا حقا (المبحث الثاني) من خلال الاسقاط المباشر على بيانات واقعية للدول محل الدراسة، ويمكن تصنيف تلك العوامل الدالة على تحقق التنويع الاقتصادي الى مجموعات[2]، منها ما يرتبط بدرجة

[1]– ضيف احمد، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر خلال الفترة 1989–2012، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 196.

[2]– تم اعتماد هذا التصنيف للعوامل مساهمة من الباحث في تصنيف تلك العوامل الى مجموعات محددة.

التغير في الاقتصاد، ومنها ما يرتبط بدرجة بتطور الصادرات والإيرادات ومنها ما يرتبط بالقوى العاملة في الاقتصاد ودور مساهمة القطاع الخاص.

المطلب الاول: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يمكن حصر مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي في العديد من العناصر والتي يمكن التطرق اليها تباعا في العناصر التالية

الفرع الاول: مؤشرات التنويع المرتبطة بالتغير في الاقتصاد:

يمكن التطرق الى مجموعة العوامل المرتبطة ببنوية الاقتصاد والتي تعتبر عوامل دالة . حال تحققها . على وجود التنويع الاقتصادي في البلد وهي كما يلي

- **درجة التغير الهيكلي في الاقتصاد:**

يقصد بها هي النسبة المئوية لاسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي اضافة الى نمو او تقلص اسهام هاته القطاعات عبر الزمن، ومن المفيد ايضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي للقطاعات ايضا.

ويفيد هذا المؤشر معرفة مدى تركز الايرادات العامة للبلد والناتج المحلي الاجمالي من مصادر محددة، بحيث يمكننا ذلك من معرفة درجة اسهام القطاعات الاقتصادية ان بصفة متكافئة او متقاربة على الاقل في الناتج المحلي الاجمالي، كما التغير في درجة مساهمتها في الناتج يعطينا صورة واضحة عن مدى تحقق التطور في ذلك القطاع، بحيث اذا ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج الاجمالي فان ذلك يعني تطورا في القطاع المعني والعكس.

- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي وعلاقتها باستقرار اسعار النفط**

من المؤكد ان التنويع الاقتصادي وتحققه في الاقتصاد يحد من درجة عدم الاستقرار في الناتج المحلي الاجمالي، فمن غير الممكن وجود التنويع الاقتصادي في البلد الذي لا يشهد استقرارا في الناتج المحلي الاجمالي او ميلا نحو الارتفاع، فاذا كانت قيمة الناتج تميل الى الانخفاض في سنوات معينة متأثرة باسعار بعض الصادرات الاساسية للبلد (خاصة الريعية) فان البلد اقل تنويعا.

الفرع الثاني: مؤشرات التنويع المرتبطة بتطور الصادرات والايرادات

يمكن التطرق الى مجموعة العوامل المرتبطة بتطور الصادرات غير النفطية وتطور الايرادات النفطية، والتي تعتبر عوامل دالة . حال تحققها . على وجود التنويع الاقتصادي في البلد وهي كما يلي

- **تطور الايرادات النفطية كنسبة من مجموع ايرادات الدولة،**

ويقصد بذلك زيادة نسبة الايرادات المتأتية من القطاع النفطي كنسبة من مجموع الايرادات العامة للبلد، بحيث اذا كانت نسبة الايرادات النفطية في تطور فان ذلك يعني ان الاقتصاد اقل تنوعا، بينما اذا كانت مساهمة ايرادات القطاعات الاقتصادية الاخرى تزداد سنويا كنسبة من مجموع الايرادات العامة للبلد فان ذلك يعني ان مسار التنويع الاقتصادي في البلد يتحقق من سنة الى اخرى، وفي الواقع فان معظم البلدان التي لم تصل الى تحقيق التنويع الاقتصادي تعاني من سيطرة قطاعات معينة على الايرادات الكلية، خاصة في الدول التي تعتمد الصناعات الاستراتيجية.

- **مكون الصادرات غير النفطية وتطورها**

ان تطور حجم الصادرات غير النفطية يدل على زيادة التنويع في الاقتصاد، غير ان التغيرات قصيرة الاجل في هذا المؤشر قد تكون ذات نتائج عكسية فمثلا قد يظهر من خلال النتائج حول الناتج الاجمالي الداخلي مساهمة كبيرة للقطاعات غير النفطية وقد يكون ذلك ناتجا بسبب تراجع ايرادات النفط وتراجع اسعاره في الاسواق الدولية.

الفرع الثالث: مؤشرات التنويع المرتبطة بالقوى العاملة ودور القطاع الخاص:

يمكن التطرق الى مجموعة من المؤشرات وهي مثلا التوزيع القطاعي للقوى العاملة في الاقتصاد، ومؤشر نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي، ومؤشر توزع ملكية الاصول بين القطاع العام والخاص.

- **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:**

ان هذا المقياس ينعكس في التغيرات التي تحصل في التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي، فكلما كانت القوى العاملة اكثر توزعا بين القطاعات كلما كان التنويع الاقتصادي اكثر، ومساهمة تلك القطاعات في الناتج الاجمالي اعلى، والعكس.

- **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي**

يعتبر هذا المؤشر من بين اهم المؤشرات التي تقيس التنويع الاقتصادي خاصة في الدول النفطية، لان تحقيق التنويع الاقتصادي يفترض معه تحقق نمو القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلد، فكلما كانت درجة مساهمة القطاع الخاص اكبر كلما كان التنويع الاقتصادي اكثر تحققا في البلد.

- **توزع ملكية الاصول بين القطاع العام والخاص:**

يمكن الاستناد الى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصخصة المعتمدة في بعض البلدان، فكلما كانت الاصول الاقتصادية موزعة اكثر بين القطاع العام والخاص كلما كانت درجة التنويع القتصادي اكثر تحققا، ويقصد بتوزع الاصول بينهما كل ما يتصل بالاصول المالية والمادية، دون وجود طرف محتكر لملكية تلك الاصول او السيطرة عليها.

ويمكن القول اساسا ان تلك المؤشرات تدل على مدى تحقق التنويع الاقتصادي في الدولة، غير انها لا تقدم لنا النتائج الدقيقة الخاصة بدرجة التنويع، فمن خلال تلك المؤشرات يمكن معرفة مدى وجود التنويع الاقتصادي، او مدى قابلية تحققه في البلد، فمن بين الامور المهمة في قياس تقدم الاقتصاد هو التعرف على التطور في درجة التشابك بين القطاعات عبر الزمن[1]، حيث انه لا يمكن مثلا معرفة درجة التنويع الاقتصادي بالاستناد الى مؤشر واحد، او مجموعة من المؤشرات غير الكمية، لان اساس التنويع الاقتصادي ان يتحقق بوجود نمو ومساهمة لكل القطاعات في الناتج الاجمالي للبلد.

المطلب الثاني: بعض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة موَلِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى

[1]– ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، درار الشروق، القاهرة، مصر 2003، ص 112.

رفع معدلات النمو في الأجل الطويل، وفي الدول النفطية فان التنويع الاقتصادي يقصد به "استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات ذات الانتاج الحقيقي". كذلك يعني "إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية والخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل، بعيدًا عن الاستخدام الحكومي

وتوفر التحديدات السابقة لمفهوم التنويع الاقتصادي علاوة على ما تقدم في الفصل الاول تعريفا مهما يستند الى ان التنويع الاقتصادي يؤدي الى تنويع مصادر الدخل الرئيسة في البلد، التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون إن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الدفع بعدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد، لذا فان العديد من الدول عبر العالم تعتمد على التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للتنمية، وقد ركزت في ذلك على توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً مما ساعد على زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في الاقتصاد .

وتزداد المخاطر المرتبطة بالايرادات اكثر امام الدول التي تعتمد موردا ريعيا، بحيث تكون الايرادات لديها متذبذبة وفقا لاسعار تلك الموارد في السوق العالمية مما يجعل الاقتصاد غير متسم بصفة الاستقرار فهو معرض للصدمات والتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد (مثلا زيادة السكان مع انخفض او ثبات الطاقة الانتاجية مما تؤدي الى ارتفاع الاسعار او غيرها) او في خارجه مثلا زيادة الناتج العالمي من ذلك

المورد فتنخفض اسعاره او غيرها. لذا فان اهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تظهر من خلال تجنب المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، وبما ان للتنويع هذه الاهمية الكبيرة، فقد تعدد التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، وفي استقصاء لتلك التجارب نجد ان هناك تجارب ناجحة بدرجة عالية سمح لها ذلك بخلق فرص عمل متنوعة مما قلص من حجم البطالة لديها ، كما تظهر تلك التجارب أن التنويع قد ادى الى زيادة القيمة المضافة المحلية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال اقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في انتاج السلع والخدمات وقد ركزت معظم تلك التجارب على اعطاء اولويات عند التوجه نحو للتنويع الاقتصادي و هي اولويات ينبغي تحقيقها وهي كما يلي:

- ✓ الاولوية الاولى: بناء اقتصاد مستدام، للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي.
- ✓ الاولوية الثانية: فإنها تتمثل بالتنمية الاقتصادية المتوازنة اقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع

ويمكن تحقيق هاتين الأولويتين من خلال العمل المتواصل في سبعة مجالات هي:

- ✓ بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة.
- ✓ تبني سياسة مالية منضبطة.
- ✓ إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية.
- ✓ زيادة كفاءة سوق العمل.
- ✓ تطوير البنية التحتية.
- ✓ تطوير قوة العمل.
- ✓ تمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.

الا أن بناء اقتصاد مستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة يتطلبان ادارة كلية تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الانتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والاقليمية والعالمية. ولتقليل الاعتماد على النفط والغاز وتنويع قاعدة الانتاج وتحقيق التنمية المستدامة، يجب ان يكون لعوامل الإنتاج عموما خصوصاً التكنولوجيا دور اساس في قيادة النمو الاقتصادي. كما ينبغي أن ترتبط عوامل الانتاج مباشرة برأس المال البشري القادر على الابتكار والإبداع والإدارة الحسنة للموارد، وبما ان التقدم التقني ورأس المال البشري يرتبطان باستثمار طويل الاجل يركز على التعليم والبحث والتطوير، إذن ينبغي أن تخصص له الاولوية في الانفاق المالي العام. ويمكن في هذا الاطار عرض اهم التجارب الناحجة في مجال التنويع الاقتصادي

الفرع الاول: تجربة دولة ماليزيا:

تعد التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية من التجارب من التجارب الرائدة عالميا فيما يتعلق بتحسين اوضاع التنمية وتحقيق التنمية في البلدان النامية، خاصة فيما يتعلق بالانتقال من اقتصاد ضعيف من الناحية الهيكلية والاقتصادية الى بلد نام حقق العديد من النجاحات في جانب الاستثمار والتنمية، ولا يختلف وضع ماليزيا كثيرا عن باقي دول الاسيان التي حققت نجاحا مهما في التنويع الاقتصادي وبناء الصناعات والتوسع في جانب الاستثمارات.

وقد بدأت ماليزيا محاكاة لاقتصادات النمور الآسيوية الأربعة جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)، وجمهورية الصين (تايوان)، وهونغ كونغ وجمهورية سنغافورة والتزمت بالانتقال من الصنعات التعدينية والاستخراجية التي تمثّل في عمومها ريعا إلى اقتصاد مبني على الصناعة والاستثمارات الخارجية. فبتوطين الاستثمارات اليابانية ازدهرت الصناعات الثقيلة، وأصبحت المحرك الرئيسي للنمو. وقد حققت ماليزيا باستمرار معدل نمو محلي

إجمالي يزيد على 07 بالمائة مع انخفاض التضخم في الثمانينات والتسعينيات. وقد تمكنت ايضا من نشر استمارتها في الخارج من خلال زيادة حجم الاستثمارات الماليزية في أفريقيا، مما مكنها من المرتبة الثالثة في قائمة المستثمرين الأجانب في القارة الافريقية بعد فرنسا والولايات المتحدة، وقد أشار تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة إلى أن حجم الاستثمارات الماليزية في أفريقيا تجاوز 19.6 مليار دولار بنهاية عام 2011، مقابل 16 مليار دولار للصين و 14 مليار دولار للهند.

01- مسارات التنمية في التجربة الماليزية :

بدأت تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا منذ الاستقلال في عام 1958. حيث اصبحت تميل ماليزيا إلى الاعتماد على القطاع العام بدلا من الاعتماد على القطاع الخاص، الذي كان سائدا خلال الاستعمار البريطاني في ماليزيا، حيث سياسة الاعتماد على القطاع العام الذي جاء في إطار المرحلة الأولى من التنمية الماليزية بدءا من اتجاه التصدير، بدلا من الاستيراد والتوجه إلى الصناعات الإلكترونية، وهي الصناعات التي تعتمد على العمالة المكثفة، وقد ادت تلك السياسة عموما إلى خفض معدلات البطالة.

وقد ادت شركات النفط الماليزية دور حيوي في هذه المرحلة حيث شكلت ما يمكن أن يسمى الشركة القابضة للسيطرة على الشركات المملوكة من قبل الاجانب في إطار تحرير الاقتصاد الماليزي من الرقابة الأجنبية ونجحت في هذه الخطوة حيث كانت هذه الشركات قادرة على القيام بهذه المهمة حتى نهاية السبعينات. وشملت هذه المرحلة "السياسة الاقتصادية الجديدة" التي عملت على القضاء على الفقر وتحسين الوضع الاقتصادي.

اما المرحلة الثانية من التنمية الاقتصادية الماليزية فقد بدأت في أوائل الثمانينيات واستمرت حتى عام 2000، في البداية تم القضاء على الدور الكبير والمسيطر للعمالة

الاجنبية وذلك من خلال زيادة القوى العاملة الوطنية لخفض مستوى البطالة الذي كان أعلى بنسبة 52٪. وركزت على مجموعة جديدة من الصناعات لتحل محل الواردات من أجل دعم الاقتصاد الماليزي وتقليل اعتماده على الخارج، فضلا عن الاستمرار في وضع الأطر الأساسية له في المرحلة الأولى، والتي تقع ضمن القطاع العام، وهذا وتشمل المرحلة الثانية والثالثة خمس خطط تستهدف مجموعة من الأهداف التي ترفع النمو في الاقتصاد الوطني وتزيد معدلات التصدير بدلا من استيراد وتحديث البنية التحتية الأساسية للاقتصاد الماليزي.

ويمكن القول أن ماليزيا انضمت إلى مجموعة (آسيان) ، فإن أهدافها تشمل تعزيز التعاون بين بلدان هذه المجموعة وبينها من أجل أن تكون عضوا فعالا في هذه المجموعة. وقد وضعت الحكومة الماليزية عددا من الخطط الخمسية، بدأت بداية من 1970 إلى 1990. وقد وضعت الحكومة الماليزية فئة من رجال الأعمال لمنع ما يمكن أن يسمى الاقتصاد المزدوج الذي تهيمن عليه الشركات متعددة الجنسيات أو المستثمرين الأجانب، وكان ذلك من بين أهم الأسس التي قامت عليها التجربة الاقتصادية الماليزية في هذه المرحلة وفقا لما نصت عليه الخطة الاستراتيجية للتنمية وهي كما يلي:

- ✓ الحاجة إلى إزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي
- ✓ الاعتماد على الموارد الذاتية، ورفض الاقتراض الخارجي
- ✓ الاهتمام بالقضاء على البطالة في المجتمع
- ✓ الاهتمام بتوفير التعليم الجيد للمواطنين
- ✓ القضاء الفقر بجميع أشكاله.

اما المرحلة الثالثة من التنمية الاقتصادية الماليزية فقد بدأ العمل على النحو الذي حددفي الخطة الحكومية وكان يسمى "رؤية 2020"، التي بدأت في عام 1990 وتنتهي

في عام 2020. تهدف هذه الرؤية إلى تحسين الظروف الاقتصادية في البلد وتعزيز العدالة الاجتماعية وقد تمكنت من تحقيق نتائج جيدة في تجربة التنمية. ومن بين النتائج الاقتصادية التي حققتها ماليزيا فقد استطاعت خلال 1970-1993 رفع نسبة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 40 بالمائة والاستثمار المحلي بنسبة 50 بالمائة. وهي نتائج قيمة من حيث العائد والنشاط الاقتصادي[1]

02- أهم التحديات التي واجهت التجربة الماليزية :

ومن بين اهم التحديات الحقيقية التي واجهت تجربة التنمية والتويع الاقتصادي في ماليزيا يمكن التطرق الى بعض من تلك التحديات كما يلي:

- ✓ بناء مجتمع المعلوماتية، غير مستهلك فقط للتقنية بل منتج وقادر على الابتكار والإبداع والتصنيع في كافة المجالات.
- ✓ تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية .
- ✓ حماية البيئة والحفاظ عليها ومنع ما يهددها من عوامل التلوث، والتي تحدث عموما بسبب التطور والتنمية

ويمكن القول إن تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا ليس سهلا كما قد يعتقد البعض، ولكنه كان صعبا ومعقدا. وقد واجهت التنمية الاقتصادية في ماليزيا العديد من الصعوبات والعقبات المختلفة والتي يمكن التطرق اليها في النقاط الاتية:

[1] - عياد هشام، محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي، دراسة قياسية للفترة 2000-2013، الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية، جامعة الوادي، 02-03-/2016/11.

- ✓ توظيف العمال الأجانب، وخاصة في صناعة الإلكترونيات والصناعات الثقيلة، وقامت بتدريب العمالة المحلية لتكون أكثر تأهيلا لمثل هذه الاعمال.
- ✓ انتشار الفقر تمت مواجهة ذلك عن طريق إنشاء بنوك إسلامية ورفع مستوى الحياة بالإضافة إلى توفير التسهيلات للمشاريع المحلية.
- ✓ عدم التوازن في الطبقات الاجتماعية، تمت مواجهة ذلك بالعمل على توفير و تحقيق المساواة والعدالة في المعاملة لجميع الطبقات
- ✓ الفساد، تمت مواجهة ذلك عن طريق وضع قوانين صارمة للقضاء على هذا السلوك السيئ وإنشاء العديد من المنظمات لمكافحة انتشار الفساد
- ✓ أزمة الديون الخارجية، تم مواجهة ذلك عن طريق قيام الحكومة الماليزية في عام 1999 بالاعلان أنها أكملت سداد جميع الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي ، ولكن في هذه المرحلة كانت التجربة الماليزية مختلفة لأن ماليزيا لم تتبع الخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي.

ويمكن القول ان السياسات المستخدمة من قبل السلطات الاقتصادية في البلد كانت عوامل لنجاح السياسات التنموية في ماليزيا قدرتها على القضاء على مشكلة البطالة، وذلك باتباعها العديد من السياسات والإجراءات التي من شأنها الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع الماليزي ومنها السياسات الاجتماعية وتهدف إلى الحد من البطالة بمكافحة مشكلة الفقر، وذلك باتباع استراتيجية مكافحة الفقر حيث لا تخفى علينا العلاقة الوطيدة بين الفقر والبطالة، فتقارير البنك الدولي تؤكد أن مشكلة الفقر ليست دائما مشكلة بطالة، فقد يكون العامل فقيرا إذا كانت الأجور منخفضة والقدرة الشرائية متدنية. وخلال عشرين سنة تحولت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها، وبخاصة القصدير والمطاط، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاع الصناعة

والخدمات فيها بنحو 90 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يكن لها أن تقدم هذه النجاحات لولا وضع أسس من شأنها معالجة كل ما يهدد أمنها واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي وأهمها علاج مشكلتي البطالة والفقر

اما فيما يتعلق بالسياسات التمويلية فقد تم منح الإعانات المالية للأفراد والاسر و تقديم قروض بلا فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية و تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية الموجهة لتطوير الريف والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقر، كما اعتمدت على تشجيع التصدير من خلال نظام تراخيص الاستيراد لتنظيم السوق المحلي وتقديم التمويل للمصدرين والمنتجين من خلال مجلس تمويل الصناعة الماليزية الذي يقدم قروضا متوسطة وطويلة الاجل للمصانع والمعدات كما يقوم بالاكتتاب في الاسهم وذلك براس مال من الحكومة الماليزية والبنك الدولي[1]

اما السياسات الاقتصادية فقد تم اتباع استراتيجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة، من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين واعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة 1970 الى 1993 ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 50 بالمائة .

ويمكن القول ان التجربة الماليزية في التنمية تعد احدى التجارب الفريدة التي يقوم اقتصادها على التنوع، ويعود في ذلك إلى اهتمام الحكومات الماليزية منذ الاستقلال في العام 1957الى الاهتمام بالمواطن وتنمية طاقاته وامكاناته الفكرية، بحيث تم تقليص الفقر والبطالة. كما استطاعت الدولة في ماليزيا الاهتمام برأس المال البشري والفكري والذي كان له دور فاعل في التنمية وتحقيق التنوع الاقتصادي

[1] – عبد الرحمان بن سانية ، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 11، 2011، ص 70.

الفرع الثاني: التجربة النرويجية:

تمثل النرويج أكبر منتج للنفط في أوروبا والثالث من حيث التصدير عالميا، وذلك بعد السعودية وروسيا. ورغم أن النرويج والدول النامية المنتجة للنفط يجمعهما غير أن الفجوة شاسعة بينهما في استثمار هذا المورد، فقد تمكنت النرويج من خلق صناعات جديدة على أساس النفط، أصبحت تلعب دورا بارزا في اقتصادها، واستثمرت العوائد النفطية بشكل مستقل عن الاستهلاك المحلي لتفادي الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تذبذبات الأسعار

ومنذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، انتهجت النرويج سياسة الاستخدام غير المباشر لعوائد النفط، وذلك بوضعها في صندوق النفط، واستغلال 4 % من هذه العوائد في الميزانية السنوية والباقي يستثمر للأجيال المقبلة بصورة لا تؤثر على الميزانية. ويكمن الهدف من ذلك حماية الاقتصاد النرويجي من الارتفاع الحاد لأسعار النفط وتقلباتها، مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر. وأصبح باستطاعة الدولة التحكم وضبط معدلات التضخم، وأن تكون لديها احتياط نقدي كبير في هذا الصندوق، ما أدى بالنهاية إلى تحسن مستوى القدرات البشرية، وتطور القطاع الصناعي، وتشكل قطاع خاص منتج ومنافس. وتعد هذه السياسة ناجحة حتى الآن، حيث اقتربت قيمة الأصول المالية المدخرة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ومن هذا المنطلق ونظرا للنجاحات الكبيرة التي حققتها سياسة استخدام العوائد النفطية في النرويج، سوف نتعرف من خلال الوقوف على أهم المحطات التي مرت بها النرويج منذ اكتشاف النفط فيها وإلى غاية ما حققته من نجاح في كيفية إدارة مواردها النفطية، ومحاولة مقارنة تجربتها هذه مع تجربة الجزائر وبعض التجارب الاخرى العربية

مثل السعودية والامارات التي تعتبر حديثة إذا ما قورنت بها، خاصة في مجال الصناديق السيادية

ويحتل النفط موقعا هاما في الاقتصاد النرويجي، نظرا لاعتماد هذا الأخير على العوائد المتأتية من تصدير سلعة النفط، ويظهر موقع النفط في الاقتصاد النرويجي من خلال التغيرات التي طرأت عليه من جراء اكتشافه في أواخر الستينيات، وكذا بالنظر إلى الإمكانيات النفطية التي تزخر بها النرويج والتي أهلتها إلى أن تصبح من كبار المصدرين للنفط في العالم، مما جعلها تتمتع بفائض نقدي كبير لاسيما بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ويعد القطاع النفطي من القطاعات المهمة من حيث مساهمته في الثروة الوطنية للنرويج، وتؤدى الحكومة النرويجية دورا مهما في استغلال النفط بحيث تمنح للشركات الخاصة رخص الاستغلال غير ان السيطرة والاشراف يخضع للحكومة[1]

01- إمكانيات النرويج من النفط

تحتوي النرويج على إمكانيات نفطية هائلة، كان لها الفضل في احتلال النرويج المراكز الأولى ضمن الدول المصدرة للنفط في العالم وعموما فان تخوف الدول النفطية من نفاذ النفط جعلها تفكر في كيفية استخدام عوائده الحالية فيما يضمن لها استمرار فوائدها على المدى الطويل فيما يخدم اقتصادياتها والتخلي عن مبدأ الاقتصاد الريعي واستبداله بالاقتصاد الإنتاجي، هذا ما أدى بالعديد من الدول في خوض عدة تجارب تحاول من خلالها إيجاد الطريقة المثلى لاستغلال هذه الفوائض ومقدمتها النرويج، والتي كانت لها تجربة ناجحة في هذا المجال، مما شجع الدول الأخرى إلى أخذها كنموذج لها وفي مقدمتها الجزائر، إلا أن تجربة الجزائر تختلف عن تجربة النرويج في هذا المجال

[1] – فارس طلوش، مراد كواشي، عرض لبعض جوانب التجربة النرويجية في استغلال النفط، ورقة بحث في اطار الملتقى الدولي حول سياسات واستراتيجيات الجزائر لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة،28-29/10/ 2014

نتيجة لاختلاف طرق استخدام هذا الفوائض، وهذا راجع للنمط الاقتصادي الذي يمتاز به كل بلد، وهذا ما سنوضحه من خلال إجراء هذه المقارنة بينهما كما يلي:

من خلال تحليلنا للتجربة الجزائرية والتجربة النرويجية، نلاحظ أن الجزائر لم تكن لديها آلية عمل وإستراتيجية معينة في كيفية استخدام العوائد النفطية على المدى البعيد، بما يضمن حق الأجيال القادمة في هذه الثروة النابضة، وإنما كانت طريقتها في ذلك عشوائية وغير مخططة وغير محددة بأهداف ومبادئ معينة، تضمن من خلالها عدم الانحراف عن خطتها المبرمجة في كيفية استخدام العوائد النفطية.

فهي لم تقم باستثمار تلك الأموال في الأسواق العالمية الخارجية لتضمن استمرارها وزيادة في عوائدها بما يخدم اقتصادها ومستقبل الأجيال القادمة، وإنما قامت بتوظيف تلك الأموال في تمويل عجز الخزينة العمومية ومن ثم الميزانية العامة للدولة مهما كان حجم العجز المالي الذي تعاني منه، هذا ما أدى بطبيعة الحال إلى زيادة الإنفاق العمومي الذي أدى بدوره إلى زيادة فاتورة الواردات الجزائرية بسبب الزيادة في الاستهلاك المحلي، وكذا تجسيدها لمبدأ الاقتصاد الريعي على اقتصادها، هذا بالإضافة إلى تسديد الدين العمومي بنوعيه الداخلي والخارجي ظنا منها أنها بهذه الطريقة ستحقق العدالة الاجتماعية بين الأجيال، بالإضافة إلى الاستثمار في مشاريع أغلبها غير منتجة، هذا بالرغم من إنشائها لصندوق ضبط الموارد الجزائري كوسيلة تضمن من خلالها الإدارة الجيدة للعوائد النفطية، وكذا تحديد مسار توظيف هذه العوائد فيما يعود بالنفع على اقتصادها.

أما فيما يخص التجربة النرويجية في كيفية استخدامها للعوائد النفطية، فنلاحظ أنها استطاعت النجاح في ذلك، وهذا من خلال انتهاجها لسياسة الاستخدام غير المباشر لعوائد النفط، وذلك بوضعها في صندوق النفط، واستغلال 4 % من هذه العوائد في

الميزانية السنوية. ويكمن الهدف من ذلك حماية الاقتصاد الوطني من الارتفاع الحاد لأسعار النفط وتقلباتها، مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر.

02- تقييم استراتيجية النرويج في مجال استغلال الثروة النفطية:

تعد سياسة النرويج مجال استغلال الثروة النفطية سياسة ناجحة، حيث اقتربت قيمة الأصول المالية المدخرة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. ضف إلى ذلك أن النرويج قد قامت بوضع إستراتيجية محكمة في استغلال أموال النفط من خلال صندوقها في الاستثمارات الخارجية فقط، كما أنها قد منعت استثمار أموال الصندوق في الاستثمارات الداخلية، وذلك خوفا من أي صدمة سلبية قد تلحق باقتصادها مما قد ينتج عنه تدهور في قيمة عملتها المحلية، كما أنها قامت أيضا بتوزيع استثمارات الصندوق عبر مناطق مختلفة من العالم، بحيث لم تركز على منطقة معينة وهذا بنسب ثابتة كما رأينا سابقا.

فهذه الإستراتيجية التي اعتمدتها النرويج في إدارة العوائد النفطية مكنتها من التغلب على مورد النفط ، وهذا على المدى الطويل فيما يخدم الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، كما يضمن لاقتصادها الاستمرار حتى بعد فناء هذا المورد، كما استطاعت أن تحافظ على اقتصادها الإنتاجي بعد اكتشافها للنفط والتخلص من المرض الهولندي الذي يصيب كل بلد يتم فيه اكتشاف مورد طبيعي جديد. وانطلاقا مما خلصنا إليه وفي اطار الاستفادة من تجربة النرويج في مجال استخدام العوائد النفطية فانه يتعين على الجزائر مثلا استغلال العوائد النفطية وهذا من خلال ما يلي:

- ✓ الفصل الميزانية العامة عن صندوق ضبط الموارد الجزائري، كما هو الحال في النرويج.

- ✓ تغير وسيلتها التي تعتمد عليها في استخدام العوائد النفطية، وذلك عن طريق إجراء تعديلات هامة أهمها هو تغيير اسم الصندوق من صندوق ضبط الموارد إلى صندوق الاستثمار الجزائري.
- ✓ أن تغير الجزائر من نشاط صندوق ضبط الموارد وتحوله إلى النشاط الاستثماري الخارجي بالإضافة إلى الاستثمار الداخلي.
- ✓ أن تغير من أهداف الصندوق، وتقوم بتحديد أهدافه فيما يخدم مستقبل الأجيال القادمة.
- ✓ أن يخضع سير عمل الصندوق إلى هيئة خاصة تحت رقابة الهيئات التشريعية.
- ✓ العمل على إيجاد خبرات تسهر على الارتقاء بالصندوق وتطوير ربحيته.
- ✓ زيادة إيرادات الصندوق، وعدم الاعتماد على الجباية النفطية فقط.
- ✓ وضع إستراتيجية محكمة، يتم من خلالها التوظيف الجيد والمحكم للعوائد النفطية.
- ✓ وضع هيكل تنظيمي للصندوق يتم من خلاله تحديد مهام كل طرف، فيما يخدم سير عمل الصندوق.
- ✓ وضع الصندوق إلى الرقابة سواء الآنية أو السابقة أو اللاحقة وهذا عن طريق وضع تقارير سنوية وشهرية لكيفية تسيير أصول الصندوق عبر مختلف وسائل الإعلان.

الفرع الثالث: تجربة دولة الامارات

قدمت الدول الخليجية نماذج ناجحة في التنويع الاقتصادي تؤهلها لتعميم التجربة والتخلص من الاعتماد الكامل على النفط كمصدر رئيس للدخل الاقتصادي. وتقوم الجهات الحكومية والخاصة والأكاديمية بصفة منهجية للمساهمة في دعم عملية التنوع

الاقتصادي وهي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الذي يعتمد على التنوع الاقتصادي،

وقد شهد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة ازدهارا كبيرا جعل الدولة ضمن المراتب الأولى من حيث بعض المؤشرات الاقتصادية، كمعدل دخل الفرد ومعدل استهلاك الفرد للطاقة، وقد بلغ الناتج القومي الخام 190 مليار دولار سنة .2007، وتحتل الإمارات بذلك المرتبة الثانية بين دول الخليج وذلك بعد السعودية التي تحتل المرتبة الأولى. كذلك تحتل المرتبة الثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد المملكة العربية السعودية وإيران كما تحتل المرتبة 38 في العالم،

وقد شكّل اكتشاف النفط في منطقة الخليج نقطة تحوّل كبرى في تاريخها، ورغم السياسة الحالية التي تسعى إلى تقليل الاعتماد على الثروات الطبيعية لا تزال الصادرات تعتمد بشكل كبير على النفط والغاز وخاصة في إمارة أبوظبي .ففي سنة 2003أنتجت الإمارات 2,3 مليون برميل يومياً إلا أن 85% من الإنتاج يتركز في إمارة أبوظبي والباقي أساسا في إماراتي دبي

وتشهد الإمارات حاليا طفرة عقارية كبرى مع ارتفاع أسعار النفط، ويقدر حجم المشاريع العقارية قيد الإنشاء ب350 مليار دولار .كما حاولت إمارة دبي في السنوات الأخيرة تنويع مصادر اقتصادها وتقليل اعتماده على الموارد الطبيعية وشرعت في إنشاء مشاريع سياحية ضخمة من أشهرها فندق برج العرب و برج خليفة أطول مبنى في العالم إضافة إلى إنشاء سوق مصرفية وتشجيع الاستثمار الأجنبي عبر تشريعات خاصة كالسماح بملكية الأجانب للأراضي لمدة تصل إلى 99 سنة. كما تعد منطقة جبل علي من المناطق المزدهرة في إمارة دبي إذ تحتوي على مقار أكثر من 2000 شركة وذلك لوجود مطار دولي كبير (مطار آل مكتوم) المزمع إنشاؤه وميناء في المياه العميقة

والمسمى ميناء جبل علي إضافة إلى منطقة للتجارة الحرة المنطقة الحرة في جبل علي والتي تخلو من أي ضرائب مفروضة. وهي من المواقع الجاذبة للاستثمار العالمي.

كما تعتبر دبي أكبر سوق للذهب في العالم و تستحوذ على 40 بالمئة من تجارته العالمية وتتفق آراء محللين على أن نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي قد حصن النمو الاقتصادي من التقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية، بحيث صار الاقتصاد الإماراتي أقل انكشافاً أمام التداعيات السلبية الناجمة عن أي انخفاضات في أسعار النفط، وبالتالي، وعلى الرغم من ورود توقعات بأن تهدأ وتيرة النمو الاقتصادي في الدول الخليجية نتيجة الانخفاضات في أسعار النفط، إلا أن الآراء تتوقع بأن يلعب القطاع غير النفطي في الإمارات دوراً معوضا لأي تراجعات محتملة في أسعار النفط، وهو الأمر الذي من شأنه أن يحافظ على ديمومة النمو الاقتصادي.

وقد ساعدت البنية التحتية المتطورة، المتمثلة في المدن الصناعية ومراكز الابحاث المتخصصة والمعاهد الصناعية المتخصصة لاعداد وتدريب العاملين[1] ، ساعدت على تسهيل أداء الأعمال، بحيث اصبحت دولة الإمارات مقصدا للشركات العالمية الراغبة في توسيع تواجدها في العالم. فبحسب صندوق النقد الدولي، فإن ارتفاع معدل نمو اقتصاد دولة الإمارات خلال عام 2015، يعود إلى المساهمة المرتفعة للقطاعات غير النفطية، والتي تسجل معدل نمو يزيد على 6 %خلال عامي 2014 و2015، ومنها، المصارف والسياحة والتجارة والعقارات، وتزايد قوة إنفاق المستهلكين والسائحين، وتواصل الإنفاق الحكومي القوي على مشروعات البنية التحتية.

[1] – وهيبة عبد الرحمان واخرون، تجربة الامارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي، الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية، جامعة الوادي، 02-03-/2016/11.

كما ساهمت كذلك الطفرة العقارية وما رافقها من تطور كبير في البنية التحتية في دولة الإمارات خلال السنوات الماضية بتحويلها إلى مقصد سياحي، يتدفق عليه الزوار من أنحاء العالم، كما سعت الدولة إلى التركيز على القطاع الصناعي باعتباره أحد الركائز الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وبدأت بالصناعات المرتبطة بالقطاع النفطي، كما ركزت على الاهتمام بالصناعات الأخرى، وتحديدًا الصناعات المعدنية، والأثاث، وصناعة الخشب، وصناعة الألمنيوم، ومواد البناء، والآلات والمعدات.

ويعتبر القطاع العقاري بالإمارات الأكثر جذبا وتنافسية مقارنة بباقي الدول المجاورة. ففي العام 2002 قد تم السماح للأجانب بتملك العقارات في دبي وكان منها بداية تحول السوق العقاري واتجاه الي السوق العالمي . وقد ساعد على هذا أن الإمارات تعد ملاذًا ضريبي، وسهولة الإجراءات والقوانين التي تحكم امتلاك العقارات. إلا أن في العام 2008 كان قد انهار السوق العقاري بإمارت دبي كليًا وانخفضت قيمة العقارات الي النصف. كانت المضاربة العقارية أحد أسباب هذه الأزمة . وقد حلت الإمارات ممثلة في دبي بالمركز الثالث في قائمة أفضل الأماكن لشراء العقار في العالم، في قائمة ضمت عشر أسواق عالمية متقدمة على أسواق عريقة مثل فرنسا، والولايات المتحدة، وإيرلندا، وغيرها، وهو ما يؤكد نجاح تجربة التويع الاقتصادي التي اعتمدت كاستراتيجية بديلة في اطار التخلي عن مساهمة النفط في الموازنة العامة للدولة.

وعموما أن تحدي التنويع الاقتصادي بعيدًا عن القطاع النفطي بات خياراً استراتيجياً لا غنى عنه. في كل الدول الخليجية وهناك تجارب خليجية ناجحة في التنويع الاقتصادي فكل دولة خليجية قدمت نموذجها الناجح في التنوع الاقتصادي، فالإمارات وقطر في مجال الطيران والبحرين في مجال الصيرفة الإسلامية والسعودية في مجال اقتصاد المقدسات الإسلامية والكويت في مجال الاستثمارات الخارجية وعمان في قطاع الصناعة.

كما أن هناك ترابطاً بين القطاعات المختلفة، فمن شأن تطوير قطاع الطيران المساهمة في تطوير قطاع الفنادق، فضلًا عن التأثير الإيجابي في الاقتصاد برمّته.

أما قطاع الطيران في قطر فإنه يشهد نموا مضطردا حيث تمتلك ثالث أكبر شركة في مجال الشحن الجوي في العالم، كما أن تنظيم قطر كأس للدورات الرياضية بحجم استثمارات 200 مليار دولار يساهم في التنويع الاقتصادي. أما البحرين فتتميز في مجال الخدمات المالية لاهتمامها بهذا القطاع قبل غيرها بالنظر إلى أوضاعها الاقتصادية من قبيل محدودية الثروات النفطية، مستفيدةً من إمكانات الثروة البشرية المحلية، لكن في ظل منافسة إقليمية ودولية.

ويمكن تلخيص أهمية التنويع الاقتصادي عبر التجارب السابقة ومحاور النجاح بالنسبة لتلك الاستراتيجيات المتعددة فيما يلي:

- ✓ ان اقتصادات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات)، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل النفقات العامة بشقيها الجارية والاستثمارية، التي تتحدد اسعارها وخصوصاً النفط في اسواق خارجية كبرى ووفقاً لعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، ولذلك فان استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطاً بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات اسعار النفط، كذلك ان هذه الاخيرة تعيق تنفيذ الخطط المستقبلية لتلك الدول. وعليه فإن أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم تحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الأخرى على الاقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج

المحلي الاجمالي والصادرات، كذلك يؤدي الى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية وذلك من خلال توفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية واجنبية ومؤسسات ادارية وبيئة اجتماعية..إلخ عن طريق توفير الاموال اللازمة لذلك.

- ✓ تتسم الموارد المستخرجة من باطن الأرض بغياب التجدد وبشكل خاص الوقود الأحفوري، هذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلد. فضلاً عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها، والمخرج الاقتصادي يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- ✓ تأخذ الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية دورا أساسيا لدى صانعي القرارات والسياسات، اذ نجد أن قطاع النفط الذي يرتبط بالدولة بصورة مباشرة لا يستطيع أن يوفر بمفرده آلية لتوزيع الدخل، الأمر الذي دفع الحكومات باستخدام قنوات مباشرة وغير مباشرة لتوزيع الدخول الا انّ أغلب الدول النفطية لم توفق في تحقيق ذلك، لذا فالتنويع بعيدا عن النفط من شأنه أن يؤدي الى تنمية قطاع خاص قادر على تقليل أبعاد هذه المشكلة، فضلاً عن ذلك يقلل التنويع الاقتصادي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي ترتبط بتركيب اقتصاد احادي شجعته التكنلوجيا المتقدمة وقطاع النفط ذو الاجور المرتفعة.
- ✓ سوء ادارة الموارد النفطية والتي يطلق عليها لعنة الموارد: لعنة المورد هي قضية ذات صلة قوية وحيوية بالتنويع الاقتصادي، حيث إنّ هناك تأثيرا مباشرا وغير مباشر للاعتماد على النفط يتضح من خلال محدودية تنويع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، وانخفاض درجة تطور المنتوج وغيرها. وعادة

ما تشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها)النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي الى ركود طويل الامد والى انخفاض دخول هذه البلدان. وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها اكثر من اللازم

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة

سوف نستهدف من خلال هذا الفصل الوصل الى بيانات ثلاث دول اساسية تمثل مجالا للمقارنة بين المعطيات ومؤشرات تحقق التنويع الاقتصادي وهي الجزائر والامارات والسعودية، وسوف يتم الاعتماد على المقارنة بين تلك الدول بعد الوصول الى البيانات حول العديد من القطاعات الاقتصادية لكل بلد، كما االاساس الذي تم الاعتماد عليه في الدراسة عند تحديد القطاعات من اجل دراسة مساهمتها في التنويع الاقتصادي هو التركيز على مدى مساهمة القطاع في الناتج الاجمالي للبلد، وفي الصورة العامة في درجة مساهمة القطاعات في الناتج الاجمالي تختلف من بلد الى اخر مما يجعل اساس المقارنة بين القطاعات الاقتصادية عبر البلدان او مدى مساهمتها في الناتج الاجمالي الخام كنسبة مئوية غير ممكنة.

وتم التركيز في هاته الدراسة على ثلاث دول اساسية هي الجزائر والأمارات والسعودية وهاتين الاخيرتين تعتبران اكبر الاقتصادات العربية من حيث حجم الناتج الداخلي الاجمالي، وقد تم بناء مجال الدراسة بناء على المعطيات المتوفرة انطلاقا من سنة 1999 والى غاية سنة 2016 وتم الرجوع الى البيانات من المصادر الاصلية لها والحكومية.

وقد اظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بعد الحصول عليها الى اختلاف درجة التنوع الاقتصادي بين تلك الدول والى اختلاف درجة مساهمة القطاعات ودرجة نموها في تلك البلدان.

المطلب الاول: تحليل البيانات حول التنويع الاقتصادي في الجزائر

يتم تحديد طريقة استعمال المعامل الخاص بقياس التنوع الاقتصادي، والذي يحدد مدى تحقق التنوع في الاقتصاد، ومن خلال البيانات المتحصل عليها عن فترة الدراسة

ابتداء من سنة 1999 والى غاية سنة 2016 يمكن توضيح تلك البيانات كما هي محددة في الجدولين اللاحقين.

- **استعمال معامل التنوع الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري:**

يشير معامل التنوع في الاقتصاد الجزائري الى نتائج تستند الى مجموعة من القطاعات ومدى مساهمتها في النتاج الداخلي الاجمالي ويمكن الاشارة الى تلك القطاعات التي اعتمدت اساسا في الدراسة الى ما يلي:

- ✓ المحروقات
- ✓ الفلاحة
- ✓ الصناعات خارج المحروقات
- ✓ البناء والإشغال العمومية
- ✓ خدمات خارج الإدارة العمومية
- ✓ خدمات الإدارة العمومية
- ✓ الحقوق والرسوم على الاستيراد

ويهتم معامل هيرشمان عن قياس درجة التنوع في الاقتصاد الجزائري بدرجة مساهمة حصص النشاطات بعد نسبها مثلا الى الناتج الاجمالي الداخلي، فاذا كان H يساوي 1 فان مقدار التنويع معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط من النشاطات الاقتصادية بينما لا تسهم بقية النشاطات باي حصة من الناتج المحلي الاجمالي، واذا كان H يساوي 0 فان مقدار التنويع جيدا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج الداخلي متنوعا بين العديد من النشاطات الاقتصادية بحيث تسهم بقية النشاطات في حصة معينة من الناتج المحلي الاجمالي، وتمثل القيم المرتفعة لمعامل هيرشمان تعد

دليلا على ضعف التنوع في الاقتصاد، كما تعد ايضا دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات او المنتجات.

الجدول رقم: (3-2)

مؤشر هيرفندل – هيرشمان للتنويع القطاعي للجزائر حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (1996-1998)

الجزائر	الوحدة: مليون دينار جزائري		
القطاعات / السنوات	1996	1997	1998
الزراعة	277842,1	240406,8	324845,8
الماء والطاقة	25040,4	30710,2	35937,4
المحروقات	750415,3	838985,8	638221,5
الخدمات والاشغال العامة البترولية	28024,7	32916,2	35471,3
المناجم واستغلال المحاجر	5216,2	4497,2	5171,8
الحديد والفولاذ	39356,6	27620,2	30207,3
مواد البناء	26147,2	25276,2	28835,3
البناء والأشغال العامة	217685,1	243651	265412,1
الكيمياء والبلاستيك	15373,4	18477	19046,5
صناعة غذائية	60243,4	69646,1	87334,3
النسيج والالبسة	8043,9	7100,7	8833,3
الجلود والاحذية	2064,7	1122,9	2575,4
الخشب والفلين والورق	7769,1	8653,1	9807,8
صناعات متنوعة	24164,8	29010,6	29071,8
النقل والاتصالات	148885,8	182084,6	206470,2
التجارة	320575,4	348347,7	380362,2
فندقة ومطاعم	31888,2	36216,1	38795,5
خدمات للشركات	19462,4	21734,5	23042,6
خدمات للاسر	39487,3	45356,8	48003,1
اجمالي الناتج الداخلي	2047686	2211813,7	2217445,2
البسط √(xi/X)2 – √(1/N)	0,21384587	0,220210501	0,17097738
المقام 1-√(1/N)	0,77058427	0,770584266	0,77058427
مؤشر هيرشمانH.H	0,2775113	0,28577082	0,2218802

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

الفصل الثالث ـــ

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المحروقات	890، 9	1616	1444	1461	1849	2320	3353	3882	4089
الفلاحة	359، 7	346، 2	411، 5	415، 5	496، 3	580، 5	581، 6	641، 3	704، 2
الصناعات خارج المحروقات	270، 4	294، 5	313، 7	327، 4	339، 4	390، 5	420، 1	444، 4	463، 7
البناء والاشغال العمومية	307، 7	335	358، 9	407، 7	446، 1	508	564، 4	674، 3	825، 1
خدمات خارج الإدارة العمومية	770، 3	832، 3	957	1033	1103	1302	1519	1708	1911
خدمات الإدارة العمومية	413	424، 5	472، 3	519، 6	573	603، 2	631، 9	677، 9	782، 4
الحقوق والرسوم على الاستيراد	226، 3	250، 1	284، 4	290، 3	317	446، 2	494	492، 1	530، 8
اجمالي الناتج الداخلي	3238	4099	4242	4455	5124	6150	7564	8521	9306
البسط √(1/N) − √(xi/X)2	048، 0	102، 0	076، 0	071، 0	085، 0	093، 0	135، 0	144، 0	134، 0
المقام 1−√(1/N)	622، 0	622، 0	622، 0	622، 0	622، 0	622، 0	622، 0	622، 0	622، 0
H،H	078، 0	164، 0	122، 0	114، 0	136، 0	149، 0	216، 0	231، 0	215، 0

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المحروقات	5000	3109	4180	5242	5536	4968	4658	3134	3026
الفلاحة	722 ،8	931 ،3	1015	1183	1422	1628	1772	1935	2140
الصناعات خارج المحروقات	483	570 ،7	617 ،4	663 ،8	728 ،6	765 ،5	837 ،7	904 ،6	975 ،7
البناء والاشغال العمومية	967 ،8	1095	1257	1333	1491	1620	1794	1917	2069
خدمات خارج الإدارة العمومية	2189	2349	2586	2863	3206	3827	4186	4547	4838
خدمات الإدارة العمومية	1034	1197	1587	2387	2654	2525	2738	2911	3019
الحقوق والرسوم على الاستيراد	596 ،5	715 ،8	747 ،7	854 ،6	1078	1236	1242	1354	1339
اجمالي الناتج الداخلي	10994	9968	11992	14526	16115	16569	17229	16702	17407
البسط $\sqrt{(xi/X)2} - \sqrt{(1/N)}$	0 ،144	0 ،065	0 ،081	0 ،088	0 ،078	0 ،062	0 ،054	0 ،041	0 ،041
المقام $1-\sqrt{(1/N)}$	0 ،622	0 ،622	0 ،622	0 ،622	0 ،622	0 ،622	0 ،622	0 ،622	0 ،622
H،H	0 ،231	0 ،105	0 ،13	0 ،141	0 ،125	0 ،099	0 ،086	0 ،066	0 ،067

تظهر نتائج الدراسة وابتداء من سنة 1999 والى غاية سنة 2016 مؤشر التنويع الاقتصادي بالجزائر والمقاس بمعامل هيرفندال هيرشمان عن ضعف كبير في معامل التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، حيث انه وابتداء من سنة 1999 كان مؤشر التنوع ضعيفا جدا بل ان مساهمة القطاعات مثل الفلاحة والصناعات الاخرى خارج المحروقات والصناعات الاخرى كانت ضعيفة جدا، وابتداء من سنة 2000 تم تسجيل تحسن نسبي في درجة التنوع الاقتصادي رغم بقاء اسهام القطاع ضعيفا ويرجع ذلك التحسن في معامل التنوع الى تراجع دور المحروقات في الناتج الاجمالي وارتفاع دور الخدمات الادراية في الناتج الاجمالي، بينما في سنة 2001 فقد ارتفع مستوى التنوع اكثر بسبب زيادة مساهمة الحقوق والرسوم على الاستراد في الناتج المحلي، كما يرجع ذلك الى ارتفاع مساهمة الادارة العمومية والادارة خارج العمومية في الناتج الداخلي الخام، كما أن دور المحروقات في البلد قد تراجع مقارنة بسنة 2000.

وفي سنة 2002 فقد حافظت المحروقات على نسبة مشاهدتها في الناتج المحلي الخام، كما ارتفع نسيبا دور الصناعات خارج قطاع المحروقات، كما ارتفع دور قطاع البناء والاشغال العمومية وكذا دور قطاع الخدمات خارج الادارة العمومية، وكذا شهدت سنة 2002 ارتفاع نسبي في خدمات القطاع العمومي.

وابتداء من سنة 2003 والى غاية سنة 2008 فقد شهدت تلك الفترة زيادة نسبية في درجة التنوع الاقتصادي في البلد عن الفترة السابقة، مع حفاظها على الثبات خلال تلك الفترة وهو ما يعني ان كل القطاعات الاقتصادية اسهمت بدرجة محدودة وثابثة خلال نفس الفترة في اجمالي الناتج المحلي، وابتداء من سنة 2009 والى غاية سنة 2012 فقد تم تراجع مستوى التنوع وهذا من خلال قراءة معامل هيرشمان خلال تلك الفترة وهو ما يعني ان سياسة التنويع الاقتصادي لم يتم دعمها بالشكل الكافي، وهي نفس الفترة في الاقتصاد التي شهدت ارتفاعا في مستوى الاسعار حيث تم اقرار بالزيادة في الكتلة الاجرية للموظفين في القطاع الحكومي والخاص، وهو ما يؤكد ان مستوى الاسعار قد اثر

على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية الاخرى، وابتداء من سنة 2013 والى غاية سنة 2017 فقد تراجعت بشدة درجة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الخام وقد كان ذلك بسبب ما يلي:

- ✓ الاتجاه الحكومي بالاعتماد على الايرادات النفطية في الموازنة
- ✓ عدم اقرار برامج حقيقية في القطاع الاقتصادي تهدف الى تطويره
- ✓ اعتماد سياسة الضبط الاقتصادي المتمثلة في المحافظة على الوضع الاقتصادي في وضعه القائم وتجنب السياسات المؤدية الى الازمة
- ✓ رغم العجز الموازني وتراجع اسعار النفط كانت الحكومة تتجه الى سياسات اكثر على المستوى الاجتماعي

وعموما فانه ومن خلال تقييم معامل هيرفندال هيرشمان للتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2016 نجد ان سياسة التنويع الاقتصادي لم تحظى بالمرافقة الكافية من طرف الحكومة وبالتالي فان معظم النتائج عن مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الاجمالي كانت مساهمات محدودة باستثناء قطاع المحروقات الذي بقي دوره مسيطرا وهو ما يعني ان التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي بقيت سياسة دون تنفيذ، ويرجع ذلك الى العديد من المشاكل البنيوية في الاقتصاد مثل مشكل التضخم والبطالة وغياب استراتيجية فاعلة للتنمية الاقتصادية فضلا عن سياسة الدعم والتحويلات الاجتماعية التي لا تزال تؤثر في بناء الموازنة العامة للبلد.

كما يمكن من خلال الجدول الموالي تقديم قيمة مؤشر قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنويع القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1999-2016، بحيث يمكن مقارنة قيمة المؤشر المتحققة من سنة الى اخرى وهو ما يمكن اظهاره من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم:3-5

قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان (H،H) للتنويع القطاعي في الجزائر

خلال الفترة 1996-2016

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مؤشر هيرشمانH،H	0.277	0.285	0.221	0 ،078	0 ،164	0 ،122	0 ،114
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر هيرشمانH،H	0 ،1365	0 ،149	0 ،216	0 ،231	0 ،215	0 ،231	0 ،105
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر هيرشمانH،H	0 ،1295	0 ،141	0 ،125	0 ،099	0 ،086	0 ،066	0 ،067

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر، التقارير السنوية_التطور الاقتصاد والنقدي للجزائر لكل من السنوات: 3003، 2008، 2013، 2017

الجداول الملحقة رقم 2 (التنويع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية)

وتظهر النتائج الواردة في الجدول السابق درجة غياب التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، بحيث لايزال قطاع النفط يسيطر بشكل كامل تقريبا على ايرادات وناتج الاقتصاد، ويرجع ذلك الى العديد من الاسباب البنيوية في الاقتصاد الجزائري، وعند تحليل النتاج الواردة في الجدول اعلاه نجد انه ما بين سنة 2000-2008 حافظ الاقتصاد الجزائري على معدلات تظهر درجة تنوع محدودة بل احيانا وخلال هذه الفترة كان الاقتصاد يميل الى تنوع اقل بينما يزداد تركيزا اكثر في الميل نحو سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد، الا ان منذ سنة 2009 تراجع تركيز الاقتصاد من الاعتماد على النفط واخذت البيانات الخاصة بالمؤشر تظهر درجة اعلى من التنويع الاقتصادي، الا ان ذلك في الحقيقة لا يرجع اساسا الى الاعتماد في الناتج على القطاعات الاخرى بل ذلك يرجع الى انخفاض اسعار النفط مما ادى الى تراجع درجة مساهمة القطاع النفطي في الايرادات والناتج الاجمالي، وهو ما ينعكس بشكل يظهر زيادة مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج والايرادات، وعموما يمكن القول ان الاقتصاد الجزائري واستنادا الى نتاج مؤشر

هيرشمان يتبين لنا انه اقتصاد ذو تركيز عال في القطاع النفطي، بينما يبقى دور القطاعات الاقتصادية الاخرى ومساهمتها في المزيج الاقتصادي عموما محدودة، ويرجع السبب في ذلك الى اعتماد الاقتصاد الوطني منذ نشأته على الشركات الكبرى في الانتاج والدخل والصادرات، علما ان تلك الشركات تمتد ملكيتها الى القطاع العام الحكومي، مما جعل اداء القطاع الخاص محدودا، ومساهمته في الناتج والدخل محدودة جدا، كما يمكن القول ان ذلك يعتبر من بين اهم القيود التي جعلت عامل التنوع الاقتصادي ضعيفا، فالقطاع الخاص يعتبر قاعدة نشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي بدورها توفر مزيج من الصناعات والمنتجات والسلع والخدمات والتي تنعكس اساسا في قطاعات عديدة سواء في السوق المحلية او سوق الصادرات، مما يجعل الاقتصاد عمليا اكثر تنوعا، ويمكن من خلال الشكل الموالي توضيح قيمة مؤشر هيرشمان للتنويع القطاعي في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة 1996-2016

شكل رقم: 3-5

قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنويع القطاعي في الجزائر خلال الفترة 1996-2016

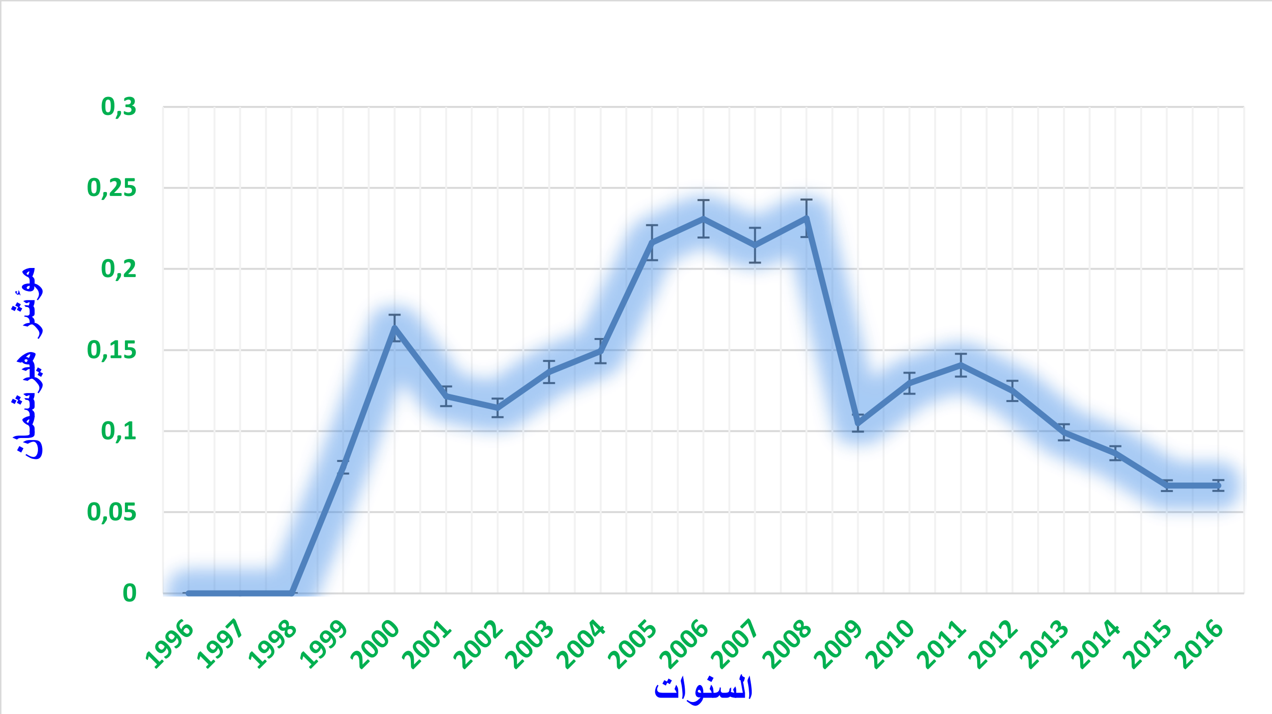

ال

- **المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق**

بالنظر الى الشكل السابق الاعتماد على النفط والقطاعات الريعية يتضح بسهولة من خلال محدودية تنويع الصادرات، وانخفاض مساهمة التصنيع فيها، و انخفاض درجة تطور المنتج التصديري وغيرها، وتشهد البلدان المصدرة للنفط بصورة عامة بعد نمو صادراتها (النفطية) تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية، مما يؤدي الى ركود طويل الامد والى انخفاض الدخل في تلك البلدان، وذلك بسبب زيادة الطلب على عملة البلد النفطي وهذا ما يرفع قيمتها اكثر من اللازم فتحصل نتيجتان الاولى تتمثل بانخفاض اسعار السلع الاجنبية والثانية فقدان المستمثمرون داخل البلد للقدرة التنافسية في اسواق الصادرات، كما تنخفض الاستثمارات داخل البلد مما يؤدي الى تراجع فرص العمل والاستثمار، كما قد يؤدي ارتفاع اسعار

النفط الى زيادة المداخيل الريعية وبالتالي التركيز على قطاع النفط وإهمال القطاعات الاخرى، ويمكن من خلال الجدول الموالي عرض مؤشر هيرفندل . هيرشمان للتنويع القطاعي حسب الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1999-2016

جدول رقم:3-6

مؤشر هيرفندل . هيرشمان للتنويع القطاعي حسب الصادرات الجزائرية

خلال الفترة 1999-2016

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
هيرشمان مؤشرH،H	0,27	0,28	0,22	0 ،897	0 ،89	0 ،85	0 ،81	0 ،85	0 ،88	0 ،95	0 ،98
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
هيرشمان مؤشرH،H	0 ،97	0 ،93	0 ،82	0 ،81	0 ،72	0 ،69	0 ،69	0 ،68	0 ،61	0 ،925	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

يتضح من خلال الجدول السابق القول ان كل البيانات عبر كل السنوات تظهر عدم تنوع الصادرات الجزائرية ابتداء من سنة 1999 وانتهاء بسنة 2016، حيث يظهر معامل هيرشمان ان المعامل يقترب من 01 خلال فترة الدراسة، بل يظهر ان درجة التركيز في الصادرات عالية في القطاع النفطي، باستثناء الفترة 2003-2006 والتي تظهر تراجع في تركز وسيطرة القطاع النفطي على الصادرات الجزائرية، وقد لا يعكس ذلك تنوعا اقتصاديا، وهو ما يجعل تنوع الاقتصاد الجزائري في جانب الصادرات محدودا.

وعلى هذا الاساس ينبغي على الدول الريعية سواء كانت تعتمد على النفط او الغاز او على الموارد السياحية او غيرها، ان تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي او تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على ان لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع

الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي.

وبغرض القيام بتحليل اكثر لوضع الصادرات غير النفطية الجزائرية مقارنة بوضع الصادرات النفطية في الجزائر يمكن تحليل التغير في مؤشر هيرشمان عبر السنوات مقارنة بالتغير في سعر البترول ايضا عبر السنوات، مما يساعدنا اكثر على معرفة مصدر التغير في مؤشر هيرشمان وعلاقته باسعار النفط، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم:3-7

تطور معدل نمو مؤشر H،H مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر

السنوات	H،H	التغير في H،H	سعر البترول	التغير في سعر البترول
1996	0.278	.	20.29	-
1997	0.286	2.98	18.86	7.05 -
1998	0.222	22.36-	12.28	34.89-
1999	0 ،078	64.96	17 ،8	44.95
2000	0 ،164	110 ،42	28 ،5	60 ،11
2001	0 ،122	-25 ،72	24 ،8	-12 ،98
2002	0 ،114	-5 ،88	25 ،2	1 ،61
2003	0 ،136	19 ،34	29	15 ،08
2004	0 ،149	9 ،44	38 ،33	32 ،17
2005	0 ،216	44 ،76	54 ،59	42 ،42
2006	0 ،231	6 ،81	66 ،02	20 ،94
2007	0 ،215	-7 ،06	74 ،66	13 ،09
2008	0 ،231	7 ،74	98 ،6	32 ،07
2009	0 ،105	-54 ،62	62 ،16	-36 ،96
2010	0 ،13	23 ،42	80 ،25	29 ،10
2011	0 ،141	8 ،60	112 ،9	40 ،69
2012	0 ،125	-11 ،27	111 ،52	-1 ،22
2013	0 ،099	-20 ،43	109 ،44	-1 ،87
2014	0 ،086	-12 ،99	99 ،62	-8 ،97
2015	0 ،066	-23 ،16	52 ،83	-46 ،97
2016	0 ،067	0 ،17	42 ،02	-20 ،46

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- **معطيات بنك الجزائر، التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لكل من السنوات: 3003، 2008، 2013، 2017**
- **الجداول الملحقة رقم 2 . التنويع القطاعي الإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية**

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع متواصل لأسعار البترول منذ سنة 2000 بعد ما كانت متهاوية في سنوات 1997 1998 و1999 الى أن وصل الارتفاع الى نحو المئة حيث وصل 98،6 دولار للبرميل سنة 2008 في نفس الوقت يبدو ان مؤشر هيرشمان بدأ بالابتعاد عن الصفر من 0،164 الى 0،231 اي ما معناه انخفاض درجة التنويع الاقتصادي ومن ثمة تراجع الاهتمام بالقطاعات الاحرى غير النفطية

لكن الملاحظ أن اعصار الازمة المالية العالمية سنة 2008 اثر بشكل جلي على اسعار البترول لتتهاوى الى 62،16 دولار للبرميل سنة 2009 وهنا يتضح لنا ان مؤشر هيرشمان بدا في الاقتراب من الصفر بمعنى زيادة درجة التنويع الاقتصادي من خلال عدم الاعتماد على النفط، ثم حدث الارتفاع التاريخي لأسعار الذهب الاسود منذ سنة 2010 الى سنة 2012 اين وصل الى 111،52 دولار للبرميل وهنا اصبح من الضروري على الجزائر استغلال الفرصة من خلال استخدام الايرادات النفطية المتزايدة نتيجة ارتفاع الاسعار بغية دفع عجلة التنمية ومن ثمة دعم الاقتصاد الوطني وتنويعه ثم بعد ذلك انخفضت الأسعار لتصل الى 42،02 سنة 2016 وينخفض معها مؤشر هيرشمان ليعاود الاقتراب من الصفر بحجة زيادة درجة التنويع الاقتصادي

كما يمكن من خلال الشكل الموالي توضيح قيمة مؤشر هيرفندل–هيرشمان (H،H) للتنويع القطاعي مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر، حيث تظهر البيانات الواردة في الجدول السابق شكل يؤكد على التحليل الذي توصلنا اليه سابقا وهو ارتباط التغير في اسعار البترول بالتغير في مؤشر هيرشمان.

الشكل رقم:3-6

من اعداد الباحث : قيمة مؤشر هيرفندل-هيرشمان (H،H) للتنويع القطاعي مقارنة بتطور معدل نمو سعر البترول في الجزائر1996-2016

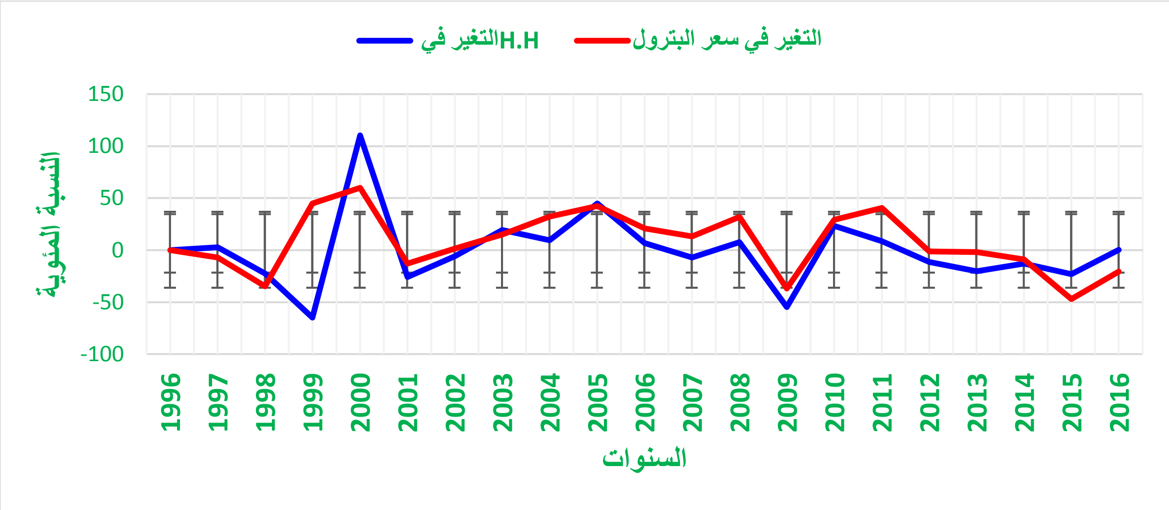

ويمكن من خلال الشكل يمكن القول ان الارتباط القوي بين سعر البترول ومعامل التنوع في الاقتصاد الجزائري يرجع اساسا الى الى ان البترول يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، مما يرفع من نسبة مساهمته في الاقتصاد الجزائري، حيث يساهم بنسبة تفوق 30 % من الناتج المحلي الإجمالي و بنسبة تتراوح بين 65 و 70% من خلال الجباية النفطية، هذا بالإضافة إلى مساهمته باقي القطاعات الاقتصادية، وكذا تأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية، التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل مشاريع التنمية لديها، ومصدرا رئيسيا لتحصيل العملة الصعبة، مما يجعل باقي القطاعات الاخرى في الاقتصاد اكثر ارتباطا بايردات القطاع النفطي.

وفي اطار التحليل عن واقع سيطرة القطاع النفطي في الجزائر يمكن القول ايضا أن عوائد أسعار النفط والاقتصاد الجزائري بينهما علاقة طردية، فتعرض السوق النفطية إلى أي صدمة معاكسة، يؤدي إلى التأثير على العوائد النفطية ومنه على الاقتصاد الجزائري

مباشرة، ورغم أن الجزائر توظف الفائض من العوائد النفطية التي تحصل عليها في صندوق أطلقت عليه اسم "صندوق ضبط الموارد الجزائري"، وهذا من أجل مجابهة الازمات الاقتصادية في حالة انخفاض الأسعار، عن طريق تمويل العجز الذي قد تقع فيه الخزينة العمومية، فأن الجزائر أيضا تستخدم حصيلة عوائدها النفطية في تمويل الاستثمارات المحلية وفي التنمية، بل وحتى في توفير سلع الاستهلاك الاساسية ما يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يسعى الى تحقيق التنوع رغم القيود والصعوبات العديدة التي تعترض ذلك النهج الاقتصادي.

ويمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل يتوقف عليها نجاح مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر ويتعلق بكل ما يلي:

- دور القطاع الخاص والذي يعتبر ضروريا لنجاح هذا المسار فالتنويع الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق دون حضور قوي ونشيط للمؤسسات الخاصة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي.
- تحسين نوعية التسيير الاقتصادي: فالتنويع الاقتصادي لن ينجح إلا اذا ارتكز على تحسين نوعية وطبيعة التسيير في المؤسسات والهيئات والإدارات العامة، وليس فقط على مستوى المؤسسات والإدارات الاقتصادية للدولة بل أيضا على مستوى المؤسسات العمومية و الخاصة.
- مكافحة صارمة لكل أشكال التسيير والممارسات البيروقراطية ويكون ذلك من خلال العمل أكثر على تحسين مناخ الأعمال.

وعموما فان تحقق تلك الشروط يكون من خلال ضمان الحرية الاقتصادية وعدم التمييز بين القطاع العام والخاص وتوفير شروط المنافسة الكاملة في الأسواق، الى جانب

ضمان البدء في الاصلاحات سواء على الصعيد المؤسساتي والإداري أو في مجال الاقتصاد والمالية والبنوك.

المطلب الثاني: تحليل بيانات التنويع الاقتصادي في الامارات:

يتم تحديد طريقة استعمال المعامل الخاص بقياس التنوع الاقتصادي، والذي يحدد مدى تحقق التنوع في الاقتصاد، ومن خلال البيانات المتحصل عليها عن فترة الدراسة وذلك ابتداء من سنة 2000 والى غاية 2018 يمكن القول الى تلك البيانات محددة في الجداول الموالية:

جدول رقم : 3-8

مؤشر هيرفندل – هيرشمان للتنويع القطاعي للامارات حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (1996-2003)

دولة الامارات العربية المتحدة		الوحدة: مليون درهم اماراتي						
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المحروقات	102869 ،4566	110248 ،5473	101983 ،9195	97406 ،0783	110125 ،813	95 364 ،50	94 406 ،03	115 528 ،48
الفلاحة	4995 ،46367	5938 ،565913	6185 ،757974	7292 ،66219	8669 ،59146	8 492 ،31	8 886 ،43	8 802 ،85
الصناعات خارج المحروقات	90877 ،3942	102656 ،14	106791 ،35	112183 ،81	126351 ،753	129574 ،9484	138394 ،6619	148212 ،5999
البناء والاشغال العمومية	67427 ،3031	69553 ،1285	71879 ،4761	73934 ،7153	74595 ،1912	75832 ،8099	83292 ،93856	96509 ،56778
خدمات خارج الإدارة العمومية	21883 ،1584	23514 ،5291	25510 ،6135	27825 ،1172	31331 ،638	35560 ،59552	41152 ،16137	46434 ،06414
خدمات الإدارة العمومية	16656 ،1086	17516 ،8097	18507 ،6939	20267 ،3965	22668 ،5541	24803 ،71939	27056 ،25141	29698 ،13794
الحقوق والرسوم على الاستيراد	12206 ،2297	13423 ،8737	15572 ،4382	16385 ،4421	17634 ،1168	19986 ،99353	22040 ،90163	24929 ،46254
اجمالي الناتج الداخلي	214045 ،6576	232603 ،0467	244447 ،33	257889 ،144	281250 ،845	294251 ،3757	320823 ،3449	354586 ،6843
البسط √(xi/X)2 – √(1/N)	0 ،350575107	0 ،349166126	0 ،309566264	0 ،28289836	0 ،29231526	0 ،24855106	0 ،229595694	0 ،242251642
المقام 1-√(1/N)	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،62203553	0 ،62203553	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،622035527
مؤشر هيرشمانH،H	0 ،56359	0 ،56133	0 ،49767	0 ،4548	0 ،4699	0 ،39958	0 ،3691	0 ،38945

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء: تقارير الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة حسب القطاعات الاقتصادية للفترات (2000-2009)، (2010-2017)، وسنة 2018

جدول رقم: 3-9

مؤشر هيرفندل – هيرشمان للتنويع القطاعي للامارات حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (2004-2011)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
							الوحدة: مليون درهم اماراتي	
المحروقات	53، 911 158	56، 205 228	00، 051 306	00، 845 321	21، 105 429	03، 252 254	23، 042 331	58، 452 501
الفلاحة	46، 041 9	20، 256 9	37، 926 8	34، 251 9	00، 585 9	75، 654 9	65، 124 8	15، 653 8
الصناعات خارج المحروقات	2392، 160394	3773، 176600	8202، 205033	657، 239176	859، 272744	7905، 233324	1627، 235149	6796، 256622
البناء والاشغال العمومية	5414، 111815	7206، 129082	6468، 153902	08، 205894	842، 247939	894، 230118	0467، 169599	037، 172517
خدمات خارج الإدارة العمومية	45158، 56473	80705، 64807	42025، 77084	2773، 93484	743، 110011	4949، 112611	036، 119250	9911، 134225
خدمات الإدارة العمومية	67637، 32043	59653، 35278	62461، 38252	7045، 44240	5911، 60435	25674، 67360	5825، 127842	7083، 136813
الحقوق والرسوم على الاستيراد	66612، 29790	81194، 42195	73394، 51090	67872	7473، 74309	08535، 73297	70477، 73236	95294، 77535
اجمالي الناتج الداخلي	0355، 399559	5133، 457221	6114، 534290	056، 659919	783، 775026	2711، 726367	1853، 733202	5232، 786368
البسط √(1/N) - √(xi/X)2	27786912، 0	338259652، 0	39256821، 0	33047931، 0	37589811، 0	229545099، 0	27562006، 0	416083566، 0
المقام (1/N)√-1	622035527، 0	622035527، 0	622035527، 0	62203553، 0	62203553، 0	622035527، 0	622035527، 0	622035527، 0
مؤشر هيرشمانH،H	44671، 0	54379، 0	6311، 0	5313، 0	6043، 0	36902، 0	44309، 0	66891، 0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

تقارير الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة حسب القطاعات الاقتصادية للفترات (2000-2009)، (2010-2017)، وسنة 2018

الجدول رقم:3-10

مؤشر هيرفندل – هيرشمان للتنويع القطاعي للامارات حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (2012-2016)

دولة الامارات العربية المتحدة		الوحدة: مليون درهم اماراتي			
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
المحروقات	537 336 ،94	528 819 ،98	505 157 ،05	286 970 ،45	253 147 ،73
الفلاحة	8 789 ،07	9 223 ،07	9 468 ،24	9 746 ،35	10 175 ،82
الصناعات خارج المحروقات	272694 ،9722	294117 ،033	310491 ،2674	317976 ،262	328751 ،825
البناء والاشغال العمومية	177876 ،4384	181715 ،9848	196667 ،2876	208876 ،148	213176 ،776
خدمات خارج الإدارة العمومية	142524 ،7775	148178 ،0243	159267 ،2793	174382 ،789	169314 ،537
خدمات الإدارة العمومية	152714 ،5565	170079 ،2264	183929 ،5642	192077 ،727	205035 ،185
الحقوق والرسوم على الاستيراد	83747 ،43102	100536 ،5806	115540 ،7061	125220 ،861	131646 ،465
اجمالي الناتج الداخلي	838347 ،249	903849 ،9167	975364 ،3398	1028280 ،14	1058100 ،61
البسط $\sqrt{(xi/X)2} - \sqrt{(1/N)}$	0 ،418158516	0 ،372623718	0 ،319589205	0 ،16364656	0 ،1446172
المقام $1-\sqrt{(1/N)}$	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،62203553	0 ،62203553
مؤشر هيرشمانH،H	0 ،67224	0 ،59904	0 ،51378	0 ،2631	0 ،2325

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء: تقارير الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة حسب القطاعات الاقتصادية للفترات (2000-2009)، (2010-2017)، وسنة 2018

- **استعمال معامل التنويع الاقتصادي على الاقتصاد الاماراتي**

يشير معامل التنوع في الاقتصاد الاماراتي الى نتائج تستند الى مجموعة من القطاعات ومدى مساهمتها في النتاج الداخلي الاجمالي ويمكن الاشارة الى تلك القطاعات التي اعتمدت اساسا في الدراسة الى ما يلي:

- ✓ قطاع المشروعات غير المالية
- ✓ قطاع المشروعات المالية
- ✓ قطاع الخدمات الحكومية
- ✓ قطاع الخدمات المنزلية

ويهتم معامل هيرشمان عن قياس درجة التنوع في الاقتصاد الاماراتي بدرجة مساهمة حصص النشاطات بعد نسبها مثلا الى الناتج الاجمالي الداخلي، فاذا كان H يساوي 1 فان مقدار التنويع معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط من النشاطات الاقتصادية بينما لا تسهم بقية النشاطات باي حصة من الناتج المحلي الاجمالي، واذا كان H يساوي 0 فان مقدار التنويع جيدا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج الداخلي متنوعا بين العديد من النشاطات الاقتصادية بحيث تسهم بقية النشاطات في حصة معينة من الناتج المحلي الاجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرشمان دليلا على ضعف التنوع في الاقتصاد، كما تعد ايضا دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات او المنتجات.

وفي تحليل واقع النتائج الاقتصادية لمعامل التويع الاقتصادي في دول الامارات نجد ان درجة التنوع الاقتصادي محققة مقارنة بنتائج دول اخرى، فابتداء من سنة 2000 والى غاية سنة 2008 فقد ساهمت القطاعات الاقتصادية مثل قطاع المشروعات غير المالية وكذا قطاع المشروعات المالية وقطاع الخدمات الحكومية وقطاع الخدمات المنزلية

بدرجات كبيرة في الناتج الداخلي للبلد، مع زيادة سنوية متتالية في حجم الناتج الداخلي للبلد ففي سنة 2000 بلغ حجم الناتج الداخلي للامارات 391377 مليون درهم اماراتي وقد شهد زيادة سنوية متتالية عبر تلك الفترة الى ان وصل الى 1204132 سنة 2008، وفي نفس الفترة فقد كانت مساهمة القطاعات الاقتصادية التي تدخل في بناء الناتج الداخلي كلها متزايدة خلال الفترة وهو ما يعني ان درجة التنويع الاقتصادي المحقق في البلد عالية.

إلا انه وابتداء من سنة 2009 فقد تراجع حجم الناتج الداخلي للبلد من 1204132 سنة 2008 الى 980619 سنة 2009 وهو انخفاض شديد في حجم الناتج ويرجع ذلك الى ازمة ديون كبيرة والتي تسمى بأزمة ديون دبي، كما يرجع ذلك الى اثار الازمة المالية العالمية التي كان من اهم نتائجها التاثير على اوضاع الملاءة بالنسبة للقطاعات المالية المصرفية وغير المصرفية وعموما فقد ادى ذلك الى تراجع مستوى التنوع الاقتصادي في البلد، وهو ما يظهر من خلال معامل هيرشمان الذي ارتفع بشدة مما يؤكد على ان معامل التنوع قد تراجع بسبب الظروف الاقتصادية والأزمات المالية

وفي استقصاء لنتائج مشاركة القطاعات الاقتصادية في نفس السنة 2009 نجد ان كل القطاعات قد تراجعت مشاركتها في حجم الناتج الداخلي باستثناء قطاع الخدمات الحكومية وقطاع الخدمات المنزلية الذي شهد زيادة نسبية الا ان انها لم تكن مؤثرة بحيث بقي معامل هيرشمان يشير الى تراجع في مستوى التنوع الاقتصادي.

المطلب الثالث: تحليل بيانات التنويع الاقتصادي في السعودية:

يتم تحديد طريقة استعمال المعامل الخاص بقياس التنوع الاقتصادي، والذي يحدد مدى تحقق التنوع في الاقتصاد، ومن خلال البيانات المتحصل عليها عن فترة الدراسة

وذلك ابتداء من سنة 2000 والى غاية 2018 يمكن القول الى تلك البيانات محددة في الجداول الموالية.

جدول رقم: 3-11

مؤشر هيرفندل ـ هيرشمان للتنويع القطاعي للسعودية حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (1996-2000)

الوحدة: مليون ريال سعودي

القطاعات السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
المحروقات	260458،2774	265606،4796	189959،05	238366	330688،9866
الفلاحة	32162	33400،237	33901	34443	34973،4222
الصناعات خارج المحروقات قبل نزع الحسابات المصرفية	140330،5416	146811،0105	150864،6842	160049،4	166473،5025
الصناعات خارج المحروقات	119409،5642	125090،7295	127819،3159	135368،6	139805،7426
البناء والاشغال العمومية	38841	39027	40314	39437	41724،346
خدمات خارج الإدارة العمومية	19713	20446،67296	20863،952	21377	22176،4998
خدمات الإدارة العمومية	114731،8417	128862،4035	127537،8	127813	131661،9761
الحقوق والرسوم على الاستيراد	8875	9100	10013	9634	9650
ناقصا الحسابات المصرفية	10460،48867	10860،14049	11522،68415	12340،4	13333،87995
اجمالي الناتج الداخلي	594190،6833	621533،5225	550408،1178	606438،6	710680،9733
البسط $\sqrt{(xi/X)2} - \sqrt{(1/N)}$	0،149613574	0،145713789	0،109536961	0،129668569	0،166612221
المقام $1-\sqrt{(1/N)}$	0،622035527	0،622035527	0،622035527	0،622035527	0،622035527
مؤشر هيرشمانH،H	0،240523	0،234253	0،176094	0،208458	0،26785

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الهيئة العامة للإحصاء_المملكة العربية السعودية

التقرير السنوي لعام 2018 للناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية للاعوام من (1970-2018)، الجدول الأول

جدول رقم:3-12

مؤشر هيرفندل . هيرشمان للتنويع القطاعي للسعودية حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (2001-2008)

الوحدة: مليون ريال سعودي

القطاعات السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المحروقات	299455 ،629	309901 ،1542	380378	485175	689358	805298	889715	1203153
الفلاحة	35707 ،8641	36100 ،65057	36454	37852	39641	41619	43182	45161
ص خ م قبل نزع الحسابات المصرفية	173215 ،996	180454 ،6971	188167	218711	245776	280824	326499	383241
الصناعات خارج المحروقات	145233 ،826	151025 ،7963	157679	186811	212298	245674	289939	345591
البناء والاشغال العمومية	43184 ،6981	44739 ،34724	47137	53529	58380	64636	74325	79681
خدمات خارج الإدارة العمومية	23063 ،5598	24124 ،48354	25114	26666	27877	29284	30996	33021
خدمات الإدارة العمومية	136737 ،143	137744 ،3401	154430 ،4676	171426	193103	213957	218868	227690
الحقوق والرسوم على الاستيراد	7132 ،791	7386 ،429	8087	8825	10115	11025	11801	14940
ناقصا الحسابات المصرفية	13991 ،0848	14714 ،4504	15244	15950	16739	17575	18280	18825
اجمالي الناتج الداخلي	690515 ،511	711022 ،2009	809279 ،4676	970283	1230771	1411491	1558827	1949238
البسط $\sqrt{(xi/X)2} - \sqrt{(1/N)}$	0 ،15054945	0 ،151573882	0 ،171380598	0 ،191000604	0 ،231914673	0 ،240286214	0 ،24136475	0 ،276726527
المقام $1-\sqrt{(1/N)}$	0 ،62203553	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،622035527
مؤشر هيرشمانH،H	0 ،242	0 ،243674	0 ،275516	0 ،307057	0 ،372832	0 ،38629	0 ،388024	0 ،444873

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الهيئة العامة للإحصاء_المملكة العربية السعودية:

التقرير السنوي لعام 2018 للناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية للاعوام من (1970-2018)، الجدول الأول

الفصل الثالث ـــ\

جدول رقم: 3-13

مؤشر هيرفندل – هيرشمان للتنويع القطاعي للسعودية حسب الناتج الإجمالي الخام للفترة (2009-2016)

							الوحدة: مليون ريال سعودي	
القطاعات السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المحروقات	783383	1039399 ،252	1467520 ،975	1581627 ،954	1510894 ،007	1436242 ،349	911723 ،5529	845796 ،323
الفلاحة	45926	52298	54658	57388	60403	63164	64267	64952 ،23495
الصناعات خارج المحروقات	388707	438719 ،358	488175 ،3811	555188 ،458	624434 ،0747	682710 ،6739	721659 ،019	739040 ،6648
البناء والاشغال العمومية	80379	90780 ،47797	107021 ،1055	118513 ،0318	134588 ،2579	152964 ،9387	162974 ،5359	159574 ،9815
خدمات خارج الإدارة العمومية	35207	37767 ،64955	41892 ،48055	45969 ،45327	49740 ،24402	53607 ،12022	55759 ،02796	57371 ،42057
خدمات الإدارة العمومية	262622	307143 ،932	340592 ،7085	379724 ،7654	398693 ،1443	424104 ،7209	511134	525910 ،6556
الحقوق والرسوم على الاستيراد	12895	14668 ،7	17285	21494	21174	23520	25995	25862
اجمالي الناتج الداخلي	1609117	1980777 ،369	2517145 ،65	2759905 ،663	2799926 ،728	2836313 ،802	2453512 ،136	2418508 ،28
البسط √(xi/X)2 – √(1/N)	0 ،1928745	0 ،215055546	0 ،253244874	0 ،246874229	0 ،225650201	0 ،205596953	0 ،145225565	0 ،140415245
المقام 1-√(1/N)	0 ،6220355	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،622035527	0 ،622035527
مؤشر هيرشمانH،H	0 ،31007	0 ،345728719	0 ،407122846	0 ،396881236	0 ،362760954	0 ،330522847	0 ،23346828	0 ،225735089

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- معطيات الهيئة العامة للإحصاء_المملكة العربية السعودية:
- التقرير السنوي لعام 2018 للناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية للاعوام من (1970-2018)، الجدول الأول

- **استعمال معامل التنوع الاقتصادي على الاقتصاد السعودية**

يشير معامل التنوع في الاقتصاد السعودي الى نتائج تستند الى مجموعة من القطاعات ومدى مساهمتها في النتاج الداخلي الاجمالي ويمكن الاشارة الى تلك القطاعات التي اعتمدت اساسا في الدراسة الى ما يلي:

- ✓ القطاع النفطي
- ✓ القطاع الخاص
- ✓ القطاع الحكومي
- ✓ رسوم الاستيراد

ويهتم معامل هيرشمان عن قياس درجة التنوع في الاقتصاد الاماراتي بدرجة مساهمة حصص النشاطات بعد نسبها مثلا الى الناتج الاجمالي الداخلي، فاذا كان H يساوي 1 فان مقدار التنويع معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط من النشاطات الاقتصادية بينما لا تسهم بقية النشاطات باي حصة من الناتج المحلي الاجمالي، واذا كان H يساوي 0 فان مقدار التنويع جيدا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج الداخلي متنوعا بين العديد من النشاطات الاقتصادية بحيث تسهم بقية النشاطات في حصة معينة من الناتج المحلي الاجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرشمان دليلا على ضعف التنوع في الاقتصاد، كما تعد ايضا دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات او المنتجات.

ومن خلال قراءة مسار التنوع في الاقتصاد السعودي نجد ان الاقتصاد الاول عربيا من حيث الناتج الاجمالي يعتبر من حيث سياسة التنويع الاقتصادي محدودا حيث لا يزال هناك تركيز شديد على القطاع النفطي في موزانة البلد، وهو ما يجعل تنمية القطاع الاقتصادية الاخرى ضئيلة نظرا لكون مساهمتها محدودة.

فخلال الفترة من سنة 2000 والى غاية سنة 2003 نجد ان تأثير سياسة التنويع الاقتصادي محدودا جدا حيث معامل هيرشمان (HH) كان يشير الى ان مساهمة القطاعات الاقتصادية القطاع الخاص وكذا القطاع الحكومي وكذا رسوم الاستيراد كانت مساهمة محدودة للغاية باستثناء مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي والذي بقي مسيطرا في حجم مساهماته.

إلا انه وابتداء من سنة 2004 والى غاية سنة 2008 فقد شهدت الفترة ارتفاعا في قيمة معامل هيرشمان (HH) حيث ارتفعت درجة التنوع ارتفاعا نسبيا كما تشير الى ذلك البيانات في الجدول أعلاه مما يؤكد ان تلك الفترة اتسمت بظهور نتائج للإصلاحات الاقتصادية التي تم اقرارها في المملكة والمتمثلة في تحسين دور الصناعة وقطاع الخدمات وكذا القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية للبلد وقد انعكس ذلك جليا من خلال تحسين نسبي في مستوى التنوع الاقتصادي، حيث ان مساهمة القطاعات الاقتصادية مثل القطاع النفطي و القطاع الخاص وكذا القطاع الحكومي وكذا رسوم الاستيراد كلها شهدت زيادة خلال الفترة 2004-2008.

وابتداء من سنة 2009 وظهور اثار الازمة المالية العالمية على البلدان المرتبطة اكثر بالدول منشأ الازمة فقد ظهر هناك انخفاض في معامل هيرشمان (HH) حيث انخفض مستوى التنوع بدرجة ملموسة واستمر ذلك الانخفاض ابتداء من سنة 2009 والى غاية سنة 2017 ويمكن القول ان تلك الفترة شهدت العديد من العوامل التي اثرت على المستوى الاقتصادي ودرجة مسار النمو ويمكن حصرها كما يلي:

- ✓ ازمة الرهن العقاري وهي ازمة مالية عالمية ظهرت اثارها على الاقتصادات المرتبطة بدرجة اكثر مع الاقتصاد الامريكي وعموم اقتصادات الدول الاوروبية

- ✓ ازمة ديون دبي و هي الازمة التي نشأت في الاقتصاد الثاني عربيا والاقتصاد الاكثر ارتباطا بالاقتصاد السعودي
- ✓ ازمة انخفاض اسعار النفط ابتداء من سنة 2014 وتداعياتها على الاقتصاد السعودي الاكثر ارتباطا ايضا بموارد تلك السلعة

وعموما يمكن تقييم درجة التنوع خلال الفترة 2009 الى غاية سنة 2017 على انها فترة تراجع في مستوى التنويع الاقتصادي المحقق من قبل، الا انه وابتداء من سنة 2018 ومع دخول الاقتصاد السعودي في فترة اصلاحات اقتصادية واسعة تستند الى رؤية اقتصادية شاملة الى غاية 2030، فقد شهد الاقتصاد السعودي درجة تحسن في معامل معامل هيرشمان (HH) للتنويع الاقتصادي حيث تحسن المعامل بدرجة افضل من سنة 2017 وقد اسهمت الايرادات المتأتية من القطاع الخاص ومن القطاع الحكومي بدرجة كبيرة حيث ان كلا منهما شهد زيادة معتبرة في حجم المشاركة في الناتج الداخلي وذلك مقارنة بسنة 2017 باستثناء الايرادات المتأتية من رسوم الاستيراد التي شهدت تراجعا نسبيا.

وفيما يتعلق بدور القطاع النفطي خلال سنة 2018 فقد شهد هو الاخر زيادة في حجم المساهمة في الناتج الداخلي، وبالتالي بقي مسيطرا على هذا الناتج وهوما ما يؤكد ان الاقتصاد السعودي رغم الاصلاحات الشاملة التي تتجه اليها الحكومة الا انه لا يزال الاقتصاد الاكبر عربيا واقل تنوعا نظرا لسيطرة القطاع النفطي على مصادر الدخل في البلد.

وفيما يتعلق بدرجة التنويع الاقتصادي حسب الصادرات السعودية يمكن الاشارة الى الجدولين المواليين والذين يوضحان مؤشر هيرفندال . هيرشمان للتنويع القطاعي حسب

الصادرات السعودية للفترة 2000-2018، وهو ما يعكس درجة تركز الصادرات حسب القطاعات ونسبة اسهامها في اجمالي الصادرات الكلية للبلد.

جدول رقم:3-14

مؤشر هيرفندال . هيرشمان للتنويع القطاعي حسب الصادرات السعودية للفترة (2000-2018)

المملكة العربية السعودية	الوحدة: مليون ريال سعودي								
القطاعات/ السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
منتجات معدنية	265747	224716	239 973	308 993	415 696	606 371	706486	771107	1 055 300
المواد الغذائية	1 700	1 541	1 845	3 038	3 657	4 361	5 228	7 442	8 875
المنتجات الكيماوية	12 125	13 478	13 704	16 200	18 673	24 329	26 441	31 239	36 102
منتجات البلاستيك	3 805	6 179	5 717	7 011	12 455	17 726	19 495	22 797	26 636
المعادن العادية و مصنوعاتها	1 982	2 044	2 537	3 667	4 482	4 991	6 781	8 905	10 503
الالات والأجهزة الكهربائية	951	1 042	1 138	1 416	2 132	2 784	3 914	5 253	6 388
سلع مصدرة أخرى	2 357	2 263	2 750	4 411	6 167	5 809	8 185	7 675	10 206
السلع المعاد تصديرها	1 886	3 635	4 077	4 928	9 229	10 773	14 809	19 985	21 472
اجمالي الصادرات	290553	254898	271741	349664	472491	677144	791339	874403	1175482
البسط $\sqrt{(xi/X)2} - \sqrt{(1/N)}$	0،562226	0،530182	0،53150037	0،53188897	0،52793456	0،54327743	0،540519	0،529881	0،54533707
المقام $1-\sqrt{(1/N)}$	0،646447	0،646447	0،64644661	0،64644661	0،64644661	0،64644661	0،646447	0،646447	0،64644661
مؤشر هيرشمانH،H	0،87	0،82	0،8222	0،8228	0،8167	0،8404	0،836	0،82	0،8436

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الهيئة العامة للإحصاء_المملكة العربية السعودية: التقرير السنوي لعام 2018 للناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية للاعوام من (1970-2018)،.

جدول رقم:3-15

مؤشر هيرفندال . هيرشمان للتنويع القطاعي حسب الصادرات السعودية

للفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون ريال سعودي

القطاعات / السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
منتجات معدنية	612344	808220	1 192 116	1 266 354	1 208 154	1 068 088	574677	512216	640 010	871776
المواد الغذائية	10 159	11 074	12 605	12 852	12 628	13 405	13 611	13 544	13 279	12 950
المنتجات الكيماوية	29 628	40 168	60 948	66 636	68 340	73 370	57 951	49 441	52 678	74 407
منتجات البلاستيك	23 554	42 170	53 950	57 823	63 461	70 523	57 284	55 531	63 836	78 248
المعادن العادية و مصنوعاتها	6 998	7 205	8 395	9 223	11 755	14 128	13 845	13 076	14 979	19 591
الالات والأجهزة الكهربائية	4 818	3 744	3 944	4 236	3 441	3 110	3 573	3 391	3 260	3 953
سلع مصدرة أخرى	9 840	9 563	11 283	11 658	11 417	11 095	10 159	11 382	11 492	11 286
السلع المعاد تصديرها	23 768	19 641	24 379	27 720	30 328	30 403	32 213	29 843	32 347	31 689
اجمالي الصادرات	721109	941785	1367620	1456502	1409523	1284122	1، 763313	688424	194، 831881	1103900
البسط √(xi/X)2 − √(1/N)	0 ،498183	0 ،507287	0 ،52044373	0 ،51832001	0 ،50653124	0 ،48249992	0 ،408575	0 ،400228	0 ،42368473	0 ،44308
المقام 1−√(1/N)	0 ،646447	0 ،646447	0 ،64644661	0 ،64644661	0 ،64644661	0 ،64644661	0 ،646447	0 ،646447	0 ،64644661	0 ،646447
هيرشمان مؤشرH،H	0 ،771	0 ،785	0 ،8051	0 ،8018	0 ،7836	0 ،7464	0 ،632	0 ،619	0 ،6554	0 ،685

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الهيئة العامة للإحصاء_المملكة العربية السعودية: التقرير السنوي لعام 2018 للناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية للاعوام من (1970-2018).

من خلال الجدولين السابقين يمكن القول ان درجة التنوع في الصادرات السعودية تعتبر ضعيفة جدا حيث ان معامل هيرشمان لتنوع الصادرات يشير خلال الفترة 2000-2008 الى تنوع اقل في الصادرات السعودية حيث ومن خلال قراءة اسهام القطاعات في الصادرات السعودية نجد المنتجات المعدنية والمنتجات الكيماوية يسيطران على الصادرات السعودية خلال نفس الفترة.

وخلال الفترة 2007-2014 انخفضت درجة التركز في الاقتصاد السعودي نسبيا حيث انخفض معامل هيرشمان لتنوع الصادرات من 0،8 نقطة الى 0،7 نقطة مما يشير الى وجود التنوع في الاقتصاد قد يكون ناتجا عن ارتفاع درجة مساهمة القطاعات الاخرى، وابتداء من سنة 2015 انخفضت درجة التركيز في الاقتصاد السعودي حيث انخفض خلال الفترة 2015-2018 وأصبح في حدود 0،6 نقطة مما يشير الى تنوع افضل من المراحل السابقة، و الا انه وخلال طول فترة الدراسة بقيت المنتجات المعدنية والمنتجات الكيماوية ومنتجات البلاستيك تسيطر على مزيج الصادرات السعودية الى الخارج و، وبالرجوع الى ذلك نجد ان كل تلك المواد هي عبارة عن مشتقات بترولية ترتبط اساسا بمادة النفط غالبا، مما يجعل قطاع النفط مسيطرا على الصادرات السعودية طيلة فترة الدراسة.

ويمكن القول ان الاقتصاد السعودي على الرغم من انه الاقتصاد الاول عربيا الا انه لم يتوجه اساسا الى احداث عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات قطاع النفط في الاقتصاد، بل لا يزال ذلك الاعتماد عليه قائما وهو يوضحه هيكل الصادرات من الجدول السابق، ومن الممكن اذا تم استغلال حجم الثروة والايراد المتاح في الاقتصاد السعودي والمتأتي من الايرادات النفطية فان ذلك سوف يؤدي ستؤدي إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية

وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل ويقلل من الاعتماد على قطاع النفط.

كما انه بامكان الاقتصاد السعودي الاعتماد على استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات ذات الانتاج الحقيقي وإيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الأجنبية ولإيرادات الموازنة العامة وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية والخدمية لاستيعاب عدد العمالة الوطنية.

وتعتمد استراتيجية رفع القدرات الإنتاجية للقطاعات وإسهامها في الصادرات السعودية، على الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد، ويكون ذلك من خلال توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد مما يؤدي الى زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية عن علاقة التنويع بالنمو الاقتصادي

بغرض تحليل نتائج الدراسة المتوصل اليها سابقا في الاطار التحليلي سوف نعتمد في هذا المبحث على دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي توضح وضعية تحققق التنويع في اقتصاد ما وعن علاقة تلك المتغيرات بالنمو الاقتصادي كمتغير يتأثر بالتغيرات التي تحدث في الاقتصاد وسوف، نعتمد على نموذج قياسي لقياس تلك العلاقة بين مجموع تلك المتغيرات والتي تم تحديدها بصفة دقيقة على اعتبارها متغييرات تتصل بالتنويع الاقتصادي من جهة وبين النمو الاقتصادي من جهة اخرى.

المطلب الأول: تقديم متغيرات النموذج

خلافا للدراسات السابقة المتعلقة بدراسة التنويع الاقتصادي واليات تحقيقه سوف سنحاول صياغة النموذج القياسي الذي يعد من أهم المراحل لبناء النموذج، وذلك من خلال تحديد دقيق للمتغيرات والتي يجب أن يحتوي عليها النموذج، والتي يجب تعيين صيغة الرياضية له، وبداية نشير إلى ما يلي:

تحديد المتغيرات النموذج وتتمثل في ما يلي:

المتغير التابع:

- ✓ GDP: نصيب الفرد من الدخل القومي

ويتمثل في معدل النمو الاقتصادي والمعبر عنه بنسبة مئوية وسبب اختيار هذا المتغير لأنه المتغير المهم في الدراسة.

أما المتغيرات المستقلة تتمثل في ما يلي:

- ✓ **HH**: مؤشر هيرشمان **HH**

وهو معامل هيرشمان هيرفندال والذي يقيس التنوع الاقتصادي للبلد، و يعود سبب اختياره لأنه من أهم الأدوات المستعملة لقياس درجة التنويع الاقتصادي

- ✓ PNB: **الناتج الداخلي الخام**

ويقصد به حجم الناتج الداخلي الخام للبلد، ويعتبر هذا المتغير من اهم المتغيرات التي تتحكم في اتجاه الدراسة، ويعود سبب اختيار هذا المتغير الى كون القطاعات الاقتصادية المساهمة في اقتصاد البلد تظهر مساهمتها اولا من خلال معرفة مساهمتها في الناتج الاجمالي للبلد، مما يسهل علينا معرفة نسبة مساهمة اللقطاعات الاقتصادية مباشرة،

- ✓ **PR: نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام**

يقصد به نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي للبلد، ويعتبر هذا المتغير من بين المتغيرات المستقلة التي تؤثر على النمو الاقتصادي للبلد، ومن خلال هذا المؤشر نتعرف على درجة اهمية القطاع الخاص في الاقتصاد وكذا حجم مساهمته.

- ✓ ***EXPO*: نسبة الصادرات غير النفطية من الواردات**

ويقصد بهذ المتغير نسبة الصادرات غير النفطية من نسبة اجمالي الواردات الكلية للبلد، ويفيد هذا المتغير في معرفة مدى تنوع الصادرات في اقتصاد البلد محل الدراسة وليس كنسبة الى اجمالي الصادرات الكلية بل كنسبة الى اجمالي الواردات الكلية.

وتغطي الدراسة الفترة الممتدة من 1996-2016 أي حوالي 20 مشاهدة، وذلك في جميع الدول الثلاث محل الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة من مصادر متعددة للدول محل الدراسة اهمها الاعتماد على تقارير البنوك المركزية، اضافة الى البيانات والمعلومات والاحصاءات المنشورة في التقارير الاقتصادية الرسمية لتلك البلدان .

وقد تم الاعتماد في تحليل تلك النتائج على برنامج**EVIEWS9** للحصول على النتائج الموضحة، تم القيام بتحليلها.

المطلب الثاني: نموذج ونتائج الدراسة:

بعد حصر عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في المتغير التابع من خلال دراستنا للنظرية بالإضافة إلى بعض الدراسات السابقة، سيتم من هذا المبحث تعيين النموذج القياسي الخاص بالظاهرة أو المشكلة المدروسة وتقديره.

بخصوص تحديد الشكل الرياضي للنموذج وبعد التعرف على المتغيرات التي يحتوي عليها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج للشكل الدالة كما يلي:

$\log(GDP$

حيث:

GDP: نصيب الفرد من الدخل القومي

HH: مؤشر هيرشمان HH

PNB: الناتج الداخلي الخام

PR: نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام

EXPO: نسبة الصادرات غير النفطية من الواردات

بعد استعمال برنامج **EVIEWS9** وإدخال البيانات والمشاهدات الى البرنامج تم الحصول على نتائج عملية التقدير

جدول رقم:3-16

نتائج عملية التقدير لنتائج الدراسة

Dependent Variable: LOG(GDP)
Method: Least Squares
Date: 11/16/19 Time: 19:49
Sample: 1996 2016
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.831012	1.438650	-1.272729	0.2213
LOG(HH)	0.408271	0.073987	5.518134	0.0000
LOG(PNB)	0.679403	0.052523	12.93536	0.0000
LOG(PR)	1.202945	0.305429	3.938536	0.0012
LOG(EXPO)	-0.098505	0.099660	-0.988404	0.3377

R-squared	0.977409	Mean dependent var	7.961085
Adjusted R-squared	0.971761	S.D. dependent var	0.507604
S.E. of regression	0.085300	Akaike info criterion	-1.881022
Sum squared resid	0.116418	Schwarz criterion	-1.632326
Log likelihood	24.75073	Hannan-Quinn criter.	-1.827049
F-statistic	173.0598	Durbin-Watson stat	1.236485
Prob(F-statistic)	0.000000		

يتضح من النتائج الواردة في الجدول أن إحصائية student لكل من المعلمات Log(HH)،Log(PNB)،Log(PR) تساوي 5،518، 12،935، 3،938 على الترتيب، وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية α=0،05، ودرجة حرية 19، أي أن هذه المعلمات معنوية عند مستوى معنوية α=0،05.

كما يظهر أن إحصائية student للثابت c والمعلمة Log(EXPO) تساوي -1،272، 0-،988 على الترتيب، وهي أصغر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية α=0،05، ودرجة حرية 19، أي أن هذه المعلمات غير معنوية عند مستوى معنوية α=0،05.

وهذا يدل على أن نسبة الصادرات غير النفطية من الواردات EXPO ليس لها تأثير معنوي على نصيب الفرد من الدخل القومي GDP، على عكس المتغيرات الأخرى التي لها تأثير معنوي على المتغير التابع.

ثبوت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار فيشر وذلك عند مستوى معنوية 0=α،05، كما بلغت قيمة معامل التحديد 97،94%، ويشير ذلك إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج ككل، أما معامل التحديد المعدل المناسب في حالة زيادة المتغيرات التفسيرية عن اثنان وأكثر فقد بلغ 97،17%.

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: تم الاعتماد على اختبار Breush-Godfrey والمعروف بـLM Test والذي يختبر الفرضية الصفرية التالية:

H_0: لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم:3-17

اختبار Breush-Godfrey للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.833896	Prob. F(2,14)	0.4548
Obs*R-squared	2.235390	Prob. Chi-Square(2)	0.3270

يظهر من الجدول السابق أن احتمال فيشر يساوي 0،454 وهو أكبر من مستوى معنوية 0،05، ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء،

اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء Heteroskedasticity: تم الاعتماد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey والذي يختبر الفرضية الصفرية التالية:

H_0: لا توجد مشكلة عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم:3-18

اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.089568	Prob. F(4,16)	0.1298
Obs*R-squared	7.205918	Prob. Chi-Square(4)	0.1254
Scaled explained SS	1.822108	Prob. Chi-Square(4)	0.7684

يظهر من الجدول السابق أن احتمال فيشر يساوي 0،1298 وهو أكبر من مستوى معنوية 0،05، ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بخلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء.

اختبار اعتدالية توزيع البواقي: تم الاعتماد على اختبار Jarque-Bera

والذي يختبر الفرضية الصفرية التالية:

H_0: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

والنتائج موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم:3-7

اختبار Jarque-Bera اعتدالية البواقي

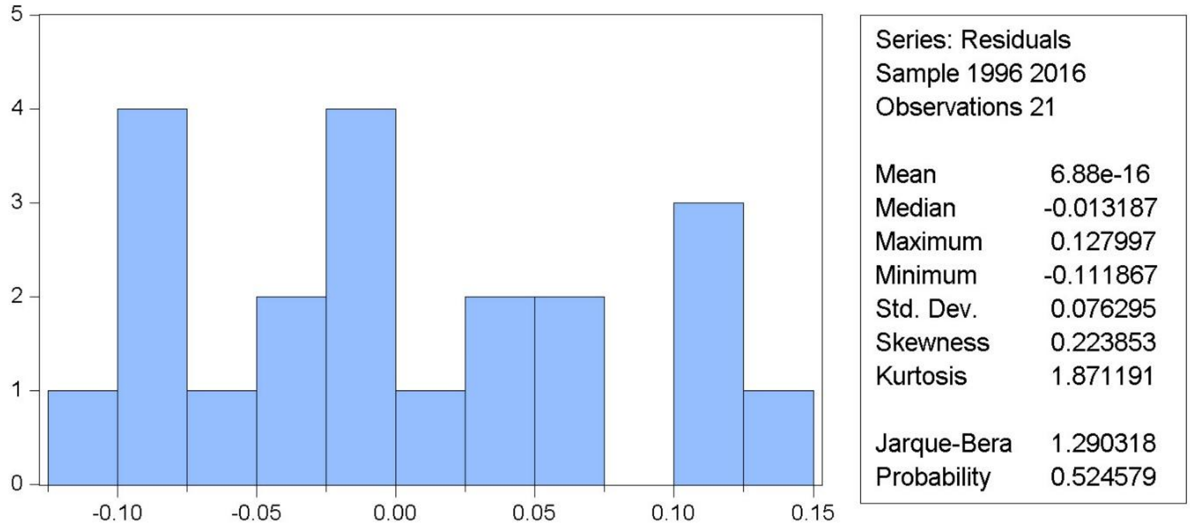

يظهر من الشكل السابق أن احتمال إحصائية Jarque-Bera 0،52 وهي أكبر من مستوى معنوية 0،05، وهذا يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي،

ومن خلال النتائج السابقة للدراسة يمكن القول ان النموذج المعتمد في الدراسة والذي استند في بناء الى مجموعة من المتغيرات لها ارتباط وثيقة بالدراسة وتحديدا عن دور التنويع الاقتصادي في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي كان نموذجا قياسيا خاليا من المشاكل وأظهرت المتغيرات فيما بينها ارتباطا وثيقا ومستوى معنوية عال، وهو ما يؤكد ان النتائج التي تم التوصل اليها تدل على العلاقة القوية بين معدلات النمو الاقتصادي وعوامل التنويع الاقتصادي.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية:

يمثل الحديث عن اقتصادات متجانسة وتحليل إمكانياتها وقدراتها تحديا كبيرا، فدول محل الدراسة (الجزائر، الامارات، السعودية) دول متنوعة في الحجم والجغرافية ومستوى الدخل والموارد الطبيعية والبنية الاقتصادية ورأس المال البشري والمهارات والهيكلية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية والمؤسسات وعوامل أخرى عدة، وتتعدد أوجه التشابه بين اقتصادات تلك الدول إذ تربطها قاعدة موارد مشتركة، فقد شكل النفط أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة عبر المنطقة، ولا يقتصر ذلك على الاقتصادات المنتجة للنفط فحسب ولكنه يشمل الاقتصادات المفتقرة للموارد الطبيعية أيضا، من خلال التحويلات المالية للعمال ودفق المساعدات الخارجية.

ونظرا لهذا التشابه الملحوظ بين السياسات الاقتصادية والموارد الطبيعية وقواعد الإنتاج المشتركة لجهة النمو الاقتصادي ودرجة تحقق التنويع الاقتصادي وحداثة استراتيجياته، فان التحديات التي تواجه تلك الدول لا تزال قائمة والحلول التي تم التوصل اليها في اطار سياسية التنويع الاقتصادي لا تزال ايضا متقاربة، فقد واجهت تلك الدول ركودا في النمو إثر انخفاض أسعار النفط، وبالرغم من بعض الإصلاحات الاقتصادية، لا يزال النمو فيها ضعيفا، ومن خلال تحليل نتائج الدراسة واستناد الى الجدول الخاصة بالبيايات والاحصاءات.

ومن خلال نتائج الدراسة المعتمدة على تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي بالجزائر والسعودية خلال الفترة 1999-2018 والمقاس بمعامل هيرفندال هيرشمان، بضعف درجة التنويع بأبعاده المختلفة التي حصلت في الاقتصاد الجزائري والاقتصاد السعودي، وإستمرار إعتماده على النفط وإيراداته وصادراته، وعليه، فإن تنويع القاعدة الاقتصادية المعتمد على مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، لا بد وأن يواكبه تحقيق أهداف

أخرى، والتي من المهم أن يشكل فيها التوسع في قطاعات الزراعة والبتروكيماويات والسياحة، والصناعات التي تعد الطاقة مدخلا إنتاجيا مهما، وقسما كبيرا من تكاليفها الإنتاجية، بدائل واعدة أمام تنويع القاعدة الاقتصادية وتخفيف الاعتماد على الايرادات والصادرات النفطية.

بينما تفيد نتائج الدراسة المعتمدة على تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الامارات خلال الفترة 1999-2018 والمقاس بمعامل هيرفندال هيرشمان، بوجود درجة التنويع بأبعاده المختلفة التي حصلت في الاقتصاد الاماراتي، ويرجع ذلك الى التقليل من مسار الاعتماد على النفط، حيث انه وفي سنة 2016 قررت السلطات الاماراتية الحد من مساهمة ايرادات النفط في الموازنة العامة للبلد واصبح بذلك حجم مساهمة ايرادات النفط في الموازنة العامة للامارات لا يتعدي 05 بالمائة من مجموع الايرادات معتمدة في ذلك على الايرادات المتأتية من قطاع الصناعات التحويلية والبتروكمياويات والمعادن الاستراتيجية الاخرى، الى جانب الاعتماد على تطوير مشاريع المؤسسات المالية والمتثملة في الخدمات المالية والتجارية وغيرها، الى جانب الاعتماد على قطاع السياحة في تأمين احتياطات نقدية كبيرة من العملة الصعبة والذي يرافقه تطور كبير في مستوى خدمات النقل وقطاع الفنادق.

ومن هذا الاساس يمكن القول انه في اطار استخلاص النتائج الخاصة بهاته الدراسة القياسية، انه ينبغي على كل الدول النفطية سواء كانت تعتمد على النفط او الغاز أو غيرها، ان تعمل على تنويع مصادر دخلها كتفعيل القطاع الصناعي التحويلي أو تفعيل القطاع الزراعي مع الاهتمام بالقطاع السياحي على ان لا يعتمد على هذا القطاع بشكل منفرد، لتجنب المشاكل والمخاطر التي تصيب الاقتصاد في ظل اعتماده على مورد واحد، ويمكن الاسترشاد بالتجارب الدولية في مجال تنويع الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للتجربة النرويجية التي اتبعت سياسة الصناديق السيادية وتجنبت المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في سبعينيات القرن الماضي، فمن خلال قراءة واقع تلك الدول يبدو واضحا

الافتقار الى الرؤية والتجربة في مجال ادارة الموارد النفطية، ويمكن التعليق على النتائج المتوصل اليها كما يلي:

- من البيانات السابقة والنتائج والتي تظهر ان مساهمة قطاع النفط في الناتج الاجمالي للدول واضحة ومؤثرة جدا، فان تلك المساهمة ظلت ثابثة حيث لم تتجه معظم تلك الاقتصادات نحو التنويع الا بدرجة محدودة، باستثناء اقتصاد الامارات الذي رسم معالم نموذج يعتمد على التنويع في القطاعات، وعلى الرغم من أن كل الدول محل الدراسة استفادت من النفط إما بشكل مباشر (اقتصادات الدول المنتجة للنفط) وإما من خلال المساعدات والتحويلات المالية للعمال، بفضل عائدات النفط والعائدات المتعلقة به، فقد تم استعمال تلك الايرادات في خلق التنمية واستحداث قواعد صناعية وتجارية، الا أن درجة الاستفادة من مكاسب النفط بين تلك الدول متفاوتة، فمثلا استعملت الامارات الايرادات النفطية في خلق قاعدة صناعية وخدمية متنوعية ادى بها لاحقا الى الحد من تأثير الايرادات النفطية على رسم الموازنة العامة، بينما في الجزائر والسعودية كانت الاستفادة من الموارد النفطية محدودة للغاية، فقد تم توجيه اغلب الايرادات نحو الاستهلاك، ومشاريع التنمية في الانشاءات والعقارات والبنية التحتية العامة.

- بعد إنهيار أسعار النفط، تراجع تدفق الموارد إلى القطاع العام بشكل ملحوظ وتقلصت نفقات الحكومات المخصصة للأنظمة الاجتماعية كما تقلّص رأس المال المادي، كما تراجع الاستثمار العام الثابت وانخفض معدل نمو رأس المال المادي للعامل، مما ادى تراجع النمو بفعل تراجع الإنفاق العام ومناخ الاستثمار الخاص غير الملائم، وقد بدأت البطالة تظهر كمشكلة حقيقية في تلك الدول.

- دفع القصور في النمو الاقتصادي من جهة، وازدياد العجز في الميزانيات إلى اعتماد برامج لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية بهدف تشجيع تنمية القطاع

الخاص ليصبح محركا للتطور وخلق فرص العمل، و قد أنجزت مشاريع تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، غير أن وتيرة الإصلاحات الهيكلية اختلفت بشكل ملحوظ من منطقة إلى أخرى، فقد اعتمدت كل من السعودية والجزائر مثلا سياسة تقشف اكثر في انفاق الموارد مما ادى الى الغاء العديد من البرامج التنموية في الجزائر، وتسريح العديد من العمال في السعودية، بشكل يظهر تراجع النمو الاقتصادي الناتج عن تراجع اسعار النفط، بينما الامارات التي اعتمدت سياسة تنويع اقتصادي في القطاعات كان اثر انخفاض اسعار النفط عليها محدودا، فقد واصلت برامج التنموية المخططة لديها دون توقف.

- عانت الجزائر من اختلال في توازن الاقتصاد الكلي ناتج عن تدهور أسعار النفط، حيث قامت بمحاولات عدة تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، غير أن الإصلاحات الهيكلية والنتائج كانت محدودة، وذلك لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد على صادرات نفطية كبيرة ويستورد اغلب حاجياته، وفي المقابل حافظت اقتصاد الإمارات العربية على وضع افضل فقد شجعت النمو في بعض القطاعات المتخصصة كتجارة الجملة (الامارات)، وتحسين مناخ الاستثمار عن طريق الخصخصة وتغيير قوانين استثمار رؤوس الأموال الأجنبية، أما في المملكة العربية السعودية، فتطورت الإصلاحات بشكل بطيء جدا حيث لا يزال القطاع العام مهيمنا على النشاطات الاقتصادية، وتستمر عائدات الحكومة بالاعتماد على النفط.

- تعتمد تنمية في الدول محل الدراسة بشكل كبير على ايرادات النفط، فقد ضمنت تلك الايرادات دعما أساسيا للعائدات العامة والمدخرات الخاصة، كما دعمت سياسات العمالة في القطاع العام على نطاق واسع في الماضي، غير أن تلك الايرادات تخضع حاليا لضغوط كبيرة، حيث ستستمر عائدات النفط في الانخفاض خاصة مع ظهور مصادر بديلة للطاقة عبر العالم.

- في ظل النتائج المتوصل اليها في الدراسة والتي تبين علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي، وفي ظل رغبة الدول في الوصول الى معدلات اعلى من الناتج المحلي فانه يتعين على تلك الدول التحول من اقتصادات يسيطر عليها القطاع العام إلى اقتصادات يسيطر عليها القطاع الخاص، كما يجب عليها الانتقال من السياسات الاقتصادية المغلقة إلى سياسات أكثر انفتاحا على العالم في مجال التجارة والصناعة والاستثمار، كما يجب عليها ايضا الانتقال من السياسات الاقتصادية المتقلبة المتركزة على النفط إلى سياسات أكثر استقرارا وتنوعا، باعتماد سياسات تنويع اقتصادي تركز على تنمية القطاعات الاقتصادية.

- بالإضافة إلى مشاركة وانفتاح أكبر من قبل القطاع الخاص، تحتاج الدول محل الدراسة إلى تنويع إقتصاداتها عبر الإبتعاد عن قطاع النفط، وسيتطلب ذلك تغييرات في المؤسسات التي تدير الموارد النفطية وفي كيفية القيام بتوظيفها.

خاتمة الفصل:

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد أهم أساسيات إدارة الاقتصاد الحديث لا سيما بعد الأزمات الاقتصادية خاصة الازمات المرتبطة باسعار البترول والتي كشفت عن ضعف هيكل الاقتصادات الريعية، وفي ظل انهيار أسعار النفط بنسبة 50 % منذ مطلع سنة 2015، ظهرت حاجة الاقتصادات الثلاث الجزائر السعودية والإمارات، إلى ضرورة تقليص الاعتماد على النفط وتدعيم سياسة التنويع الاقتصادي والانتقال إلى الاستثمار في المشاريع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، حيث خلفت سياسة التركيز على النفط في بناء السياسات الاقتصادية نتائج عكسية سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ولهذا كان الهدف الأساسي من هذا الموضوع هو معرفة كيف سوف يؤثر احداث التنويع الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي في بلدان محل الدراسة، وقد اظهرت نتائج الدراسة القياسية عن نتائج تعكس علاقة النمو الاقتصادي بعوامل التنويع الاقتصادي فمن خلال تحليل واقع تلك العلاقة تم التوصل الى ما يلي:

- تعتبر العوامل المؤثرة في سياسة التنويع الاقتصادي هي عوامل مؤثرة في النمو الإقتصادي فقد اظهرت تلك النتائج عن علاقة قوية بين تلك العوامل والمتغيرات
- لا تزال الاقتصادات الثلاث اقتصادات ريعية دائما خاصة الاقتصاد الجزائري والسعودي ويظهر ذلك من خلال مساهمة قطاع النفط في حجم الناتج الاجمالي، مما يؤكد الحاجة الى المزيد من التركيز على تنمية القطاعات الاخرى
- ان مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة للبلدان محل الدراسة والتي تبدو عالية هي تعكس في الحقيقة ضعف القطاع الخاص في تلك الدول حيث ان القطاع النفطي في العادة تسيطر عليه الشركات الحكومية الكبيرة، وفي هذا النوع من الاقتصادات الريعية يكون دور القطاع الخاص الذي تنتمي اليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودا، وهو ما يعكس

على واقع مناخ الاعمال في تلك الدول لا يزال يتصف بالكثير من القيود والعقبات العملية والقانونية التي تحد من نشاط القطاع الخاص.

- تظهر نتائج الدراسات السابقة الحاجة الى المزيد من الاعتماد على استراتيجيات التنويع الاقتصادي والتي يجب ان تتبناها الدولة بصفة تجعل تلك الاستراتيجية على راس الأولويات وتعمل في المقابل على ازالة كافة القيود العملية والسياسية والقانونية والتنظيمية والتي تحد من فعاليتها.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

يحتل التنويع الاقتصادي مكانة مهمة في البلدان التي تعتمد على مصدر واحد في تمويل وتسيير حياتها الاقتصادية، إذ إن استمرار الاعتماد على هذا المصدر وخصوصاً إذا اتسم بعدم التجدد او القابلية للنفاذ كلما تم الاعتماد عليه بشكل أكبر، فان ذلك سوف يجعل سيجعل اقتصاد البلد اقتصاد اما مخاطر التقلبات والازمات، فالتنويع الاقتصادي يضمن استرارية موارد البلد من قطاعات متعددة عكس الاقتصادات ذات المورد الوحيد

وتطرح مسألة التنويع بدرجة اكبر عند النقاشات حول مستقبل الاقتصادات النفطية والتي تعاني من مشكلة الريع بالتزامن مع الهيمنة الحكومية، أي هيمنة الحكومات في البلدان النفطية على القطاع النفطي، فتوفر موارد مالية هائلة من مصدر طبيعي أو استراتيجي تحت سيطرة الحكومات غالبا يجعل ظهور الدولة الريعية وتطورها في البلدان النفطية أمرا طبيعيا.

وتعد الثروة النفطية إحدى مصادر الطاقة الناضبة وليس المتجددة، فكلما يزاد الإنتاج النفطي كنتيجة لزيادة الطلب على النفط بفعل زيادة النمو الاقتصادي، كلما يؤدي ذلك إلى سرعة نفاذ النفط، والعكس صحيح كلما انخفض الإنتاج النفطي كنتيجة لانخفاض الطلب بفعل انخفاض النمو الاقتصادي كلما يؤدي ذلك إلى إطالة مدة بقاء الثروة النفطية. فالاقتصادات التي تعتمد على النفط كمورد وحيد للدخل مهددة من حيث التقلبات في اسعار النفط ومهددة ايضا من جهة نضوب ونفاذ ذلك المورد، او ظهور الاشكال الاخرى البديلة للنفط ودرجة الاعتماد عليها وتكلفة انتاجها.

ويتطلب اعتماد التنويع الاقتصادي اعتماد استراتيجيات وسياسات مالية متعلقة بإدارة النفقات العامة بالإضافة إلى إجراءات التي تستهدف توسيع ونمو القطاع الخاص التنافسي خارج قطاع النفط، وتحسين مناخ الاعمال بما يمكن المستثمرين الوطنيين

والدوليين من العمل في كامل شروط المنافسة والحرية الاقتصادية. هذا يعني إقامة المؤسسات المناسبة، للعمل في الجانب الاقتصادي والمؤسسي والتنظيمي. وفي اطار استخلاص النتائج عن علاقة التنويع القطاعي وتأثيره على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث محل الدراسة (الجزائر السعودية والامارات) يمكن القول انه تم التوصل الى مجموعة من النتائج

❖ **نتائج الدراسة:**

- يعد تنويع النشاطات الإنتاجية من اهم المسائل التي تمثل تحديا اما الحكومات في الدول النفطية وذلك نظرا لتراجع نسبة مساهمة صادراتها في الناتج الاجمالي للبلد ليس بسبب ضعف الانتاج وانما بسبب تزايد معدلات الاستهلاك الداخلي من المنتجات الطاقوية، وهو ما يلزم الحكومات المشرفة في تلك الدول بالبحث عن مصادر جديدة للايرادات من أجل أن ضمان استمراية النفقات العامة

- يمثل تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول احدى اهم الضمانات الاساسية لتحقيق مستويات تشغيل عالية والحد من مستويات البطالة، فالانشطة الانتاجية والخدمية المتنوعة تمكن من استغلال الطاقات المؤهلة واستغلال الميزات التي يتوفر عليها الاقتصاد، فالتنويع الاقتصادي يحقق حماية للاقتصاد من تذبذب اسعار النفط وايضا حماية للافراد من خلال تنوع قطاعات وفرص العمل وتوزع المؤهلات على تلك القطاعات.

- يساعد التنويع الاقتصادي على بناء اقتصاد مستدام، للأجيال الحالية والمستقبلية، فمن خلال التنويع يمكن بناء قاعدة انتاجية تستند على الاستغلال المتكافئ بين الموارد مما يضمن عدم نفاذ الموارد بشكل سريع وهو ما يضمن حقوق الاجيال القادمة ويحافظ على الموارد وطرق استغلالها، فلااقتصادات الاكثر تنوعا بامكانها استغلال الموارد

المتاحة لديها بطريقة ترفع من مستويات الناتج الاجمالي للبلد مع استغلال عادل للموارد المتاحة.

ويمكن القول ان تحقيق تلك الاولويات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي تكون من خلال العمل على تحقيق النجاح في العديد من المجالات التالية وهي كما يلي:

- بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة، تساعد على تشجيع دور القطاع الخاص وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- إرساء بيئة فاعلة ومرنة للأسواق المالية والنقدية، بحيث تضمن التمويل للمؤسسات العامة والخاصة بشروط افضل وبتكاليف اقل، ويكون ذلك من خلال وجود سوق نقدية كفؤة، اضافة الى وجود سوق مالية للتداولات تتسم بالتنظيم والفعالية، وهو ما يسمح بـتمكين الأسواق المالية لكي تصبح الممول الرئيس للمشاريع.

- تطوير البنية التحتية، بحيث تكون شروط انفاذ الاستثمارات الخاصة او الحكومية وا حتى الاجنبية قائمة، مما يجعل مناخ الاستثمار وشروطه اكثر ملائمة لمتطلبات الشركات الوطنية والدولية

- تطوير قوة العمل، من خلال الحرص على طبيعة التكوين المتعدد المجالات والقطاعات والمستويات، وهو ما يوفر العمالة المطلوبة للاسواق ويسمح ايضا بالرفع من كفاءة سوق العمل وانتاجيته.

- ان اقتصادات البلدان الريعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية (الخامات)، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وفي تمويل النفقات العامة الجارية والاستثمارية.

- تتسم الموارد الاستخراجية بعدم التجدد وهذا يستوجب أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج وفي ظروف غياب مثل هذه القاعدة فإن النشاط الاقتصادي المحلي والعائدات تنخفض مع استمرار استنزاف النفط مما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي للبلد. فضلاً عن ذلك عدم بذل الجهود والمساعي النظامية اللازمة لتحسين الكفاءة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة وتقنين استهلاكها من قبل المنتجين والمستهلكين خاصة مصادر الطاقة الناضبة كالنفط والفحم وغيرها، فالحل ما بعد النفط يكمن في تحقيق التنويع الاقتصادي.

- ادت الموارد النفطية في تلك الدول محل الدراسة الى زيادة مستوى الاعفاءات الضريبية وسمحت لها بإعادة توزيع الموارد عن طريق أنظمة الرفاهية والخدمات الاجتماعية ومستوى الدعم والتحويلات الاجتماعية، مما ادى الى تقلص الشفافية والمساءلة في العديد من المجالات.

ويتطلب بناء الاقتصاد المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة ادارة تتصف بالكفاءة وموارد بشرية قادرة على الانتاج والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والاقليمية والدولية. ولتقليل الاعتماد على النفط وتنويع قاعدة الانتاج وتحقيق التنمية المستدامة، يجب ان يكون لعوامل الإنتاج خاصة التكنولوجيا دور اساسي في قيادة النمو الاقتصادي. كما ينبغي أن ترتبط عوامل الانتاج مباشرة براس المال البشري القادر على الابتكار والإبداع والإدارة الحسنة للموارد، وبما ان التقدم التقني وراس المال البشري يرتبطان باستثمار طويل الاجل يركز على التعليم والبحث والتطوير، إذن ينبغي أن تخصص له الاولوية في الانفاق المالي العام، وفي هذا الاطار الذي يحدد معالم اعتماد استراتيجية التنويع الاقتصادي .

❖ توصيات الدراسة

يمكن صياغة التوصيات الخاصة بالدراسة وذلك استنادا الى النتائج المتوصل اليها وهي كما يلي:

- ضرورة صياغة استراتيجية واضحة لتحقيق التنويع الاقتصادي تعتمد على تحديد القطاعات ذات الاولوية الوطنية للتنمية، وهي استراتيجية تعتمد على القطاعات ذات الميزة التنافسية للبلد والتي يكون الاستثمار فيها ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية متعددة
- يجب ان تعتمد الدول محل الدراسة على قطاع النفط بدرجة تضمن احداث النمو في القطاعات الاقتصادية الاخرى بشكل يمكن تلك القطاعات من المساهمة في الايرادات الكلية للبلد.
- يجب التركيز على تحسين مناخ الأعمال وشروط عمل المؤسسات الاقتصادية في تلك البلدان بشكل يؤدي الى تطوير القطاعات الاقتصادية، وتحقيق النمو الاقتصادي
- يجب ان ترتكز التوجهات الجديدة في بناء الاقتصادات على المعرفة واقتصاد الذكاء الاصطناعي وهي عوامل يؤدي فيها المورد البشري الكفوء والجانب التقني دور مهما، وهذا الاتجاه سوف يساعد على التقليل من الكثير من التكاليف الخاصة بالتنمية، ويجعل شروط الاستثمار في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ- قائمة الكتب

- وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات 1995-2000 أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة.
- ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، درار الشروق، القاهرة، مصر 2003.
- محمد بن ناصر الحجري، تطور الاقتصاد العماني خلال أربعة عقود (1970-2010)، توثيق - تحليل - تقسيم، مطابع الريان، عمان، 2010.
- نوري محمد عبيد، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، د ط، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2015.
- إبراهيم العيسوي, التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشر اعتمادار الشروق القاهرة،2003 .
- سامي السيد فتحي، الأقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، دار الثقافة العربية، 2005.
- محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الإستراتيجيات التمويل - المشكلات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- نوري محمد عبيد، التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثورة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2016.
- اسيمو جلو دارون، الأسباب الجذرية: تجارب تاريخية لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 40، يونيو، 2003.
- حسين عبد الله، وآخرون, الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، ط1 ،2007.

- الشاذلي العياري, التغييرات الاقتصادية الدولية واثرها في العالم العربي، انظر، هموم اقتصادية عربية – التنمية – التكامل النفط العولمة، دراسات في تكريم يوسف صايغ، مركز دراسات الوحدة العربية,ط 1، عام 2005 .
- فرهاد محمد علي، اقتصاديات الطاقة والبترول، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2000.
- معهد التخطيط القومي، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2003.
- سمر حسن حسين الباجوري، أثر النفط على اقتصادات الدول الافريقية الصغيرة، جامعة القاهرة، مهد البحوث والدراسات الافريقية، مصر، 2010.
- علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت, ط1, 2009.
- جاسم خالد السعدون، الأزمة المالية العالمية انظر الطفرة النفطية الثالثة، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حا اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، تحرير علي خليفة الكواري مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت,طا 2009، بيروت, ط1, 2009.
- عبد المطلب عبد الحميد , المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين (مدخل لآليات تعامل القيادات الإدارية معها)، دار الجامعة الإسكندرية ,2008-2009.
- حازم الببلاوي, محنة الاقتصاد والاقتصاديين، دار الشروق, القاهرة.

- كينتشي أنور التنمية الاقتصادية في اليابان, الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية, ترجمة خليل درويش ومني البرادعي, دار الشروق القاهرة، ط1 ,2008 .
- عباس النصراوي الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950-2010 ترجمة محمد سعيد عبد العزيز ، دار الكنوز الأدبية، ط1 بيروت،1995 .
- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل 103 سلسة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة الأولى ،.
- مايح شبيب الشمري وآخرون، الدولة الريعية وسياسات التنويع الاقتصادي تجربة دولية، ب ط، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2017.
- محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة للتنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- بن رمضان انيسة، دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي، دار هومه، الجزائر، 2014.
- زهرة حسن عباس التميمي و رجاء عبد الله عيسى السالم، مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
- انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، الكويت، مركز الانماء القومي، 1980.
- جمال داود سلمان الدليمي، التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، جامعة الدول العربية، مصر، 2015.
- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، مصر، 1965.

- أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.
- أمين حواس وفاطمة الزهراء زرواط، مقدمة في النمو الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الازمة السياسية والاقتصادية، مطبعة حلب، الجزائر، 1993.
- جمال داود سلمان التنمية الاقتصادية المنظمة العربية للتنمية الادارية 2015 .
- وفاء صباح العيسوي تقدير اثر الانفتاح الاقتصادي المكتب الجامعي الحديث 2018 .
- عبلة عبد الحميد بخاري التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الجزء الاول 2009 .

ب- المقالات والملتقيات

- عياد هشام، محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي، دراسة قياسية للفترة 2000-2013، الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية، جامعة الوادي، 02-03-/2016/11.
- وهيبة عبد الرحمان واخرون، تجربة الامارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي، الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية، جامعة الوادي، 02-03-/2016/11.
- ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات ادارة الاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2014

- فارس طلوش، مراد كواشي، عرض لبعض جوانب التجربة النرويجية في استغلال النفط، ورقة بحث في اطار الملتقى الدولي حول سياسات واستراتيجيات الجزائر لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة،28-10/29/ 2014
- موسى باهي – كمال روابنية ، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، ديسمبر 2016، الجزائر.
- محمد الناصر حميداتو، بقاص الصافية، التنويع الاقتصادي في الجزائر، المجلة العامة للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 2، ابريل 2017.
- عبد الرحمان بن سانية ، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 11، 2011.
- الطائي ، غازي صالح ،سعد محمود إسهام الاستيرادات في النمو الاقتصادي لعينة من الدول مجلة تنمية الرافدين العراق العدد 63
- مهدي الحافظ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق، بحث مقدم إلى الندوة العلمية (دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات العربية)، معهد التقدم والسياسات الانمائية واتحاد رجال الاعمال العراقيين، لبنان، 2007.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا، قياس نجاح التنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، (نيويورك، الأمم المتحدة، 2001).
- سعد بشاينية، مساهمة الإصلاحات الاقتصادية وحدودها في حل ازمة المؤسسة العامة الجزائرية، مجلة المعهد المغربي للدراسات المعاصرة، العدد 38، تونس، 1985.

- أشواق بن قدور، محمد مدياني، التنويع الاقتصادي ومداخل تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد 4، الجزائر، 2017.
- وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995– 2000)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، استراتيجية التنمية الوطنية (2005–2007)، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،2006) .
- على خليفة الكواري، مجتمعات على مفترق طرق: تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية، هموم اقتصادية عربية, التنمية, التكامل, النفط، العولمة, دراسات في تكريم يوسف الصائغ, مركز دراسات الوحدة العربية بيروت , عام 2005 .
- مصطفى كمال زيدان مدكور، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2010 .
- علي خليفه الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات، ط 1 الكويت، 1985.
- جاسم خالد السعدون وآخرون, تقويم تجارب التنمية في دول الخليج العربية منتدى التنمية، دبي، 1995.
- سامي السيد فتحي، اقتصاديات الطاقة، محاضرات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،
- السي محمد كمال ، التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر ، المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون العدد 03 ديسمبر 2016 .
- مؤتمر «فهم لعنة النفط و كيفية تجنبها», الكويت ،2–18–2012

- صبري زاير السعدي، شروط النمو والتنمية في البلدان العربية النفطية، مجلة دراسات عربية دورية، بيروت، 1987.
- عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، 1950-2010، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، الطبعة العربية الأولى، بيروت، 1951.
- عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاني، دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، كلية القاهرة، 2000.
- جمال محمود عطية، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المعري، دكتوراه، جامعة حلوان، 2002.

ج- المواقع الالكترونية:

- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات التحويلية لازالت قوة غير محركة، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الموقع
- http://www.alyaum.com/article/1106261
- Foreign Trade Sectors and Economic Growth | Request PDF
- The Link Between Openness and Long-Run Economic Growth
- يوسف الفضل، الثروة النفطية وتجاذبات الاقتصاد والسياسة العالمية والداخلية، بحث اقتصادي: ص 11 انظر الموقعhttp://www.wasatanline.com

د- اطروحات الدكتوراه

- سمير حنا بمنام، التغيرات الهيكلية في اقتصادات دول نامية مختارة للفترة (1967-1988) رسالة ماجستير ، جامعة الموصل، 1991.

- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقائد، تلمسان، 2012.
- نوري محمد عبيد الكصب، اثر تقلبات الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي لجمهورية العراق للمدة (1990 – 2008)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية 2010 .
- سمر حسن حسين الباجوري، اثر النفط على اقتصادات الدول الافريقية الصغيرة، دراسة مقارنة بين كل من غينيا الاستوائية، وساو تومي وبرنسيب، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2010 .
- أسماء محمد عزت محمد كمال، إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001 .
- شعبان صدام، جهود التنمية في العراق في تعديل الهيكل الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة البصرة،، 1988 .
- سوزان صبحي أحمد، تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2003–2004.
- رفتى محمد أمين، تغيير إيرادات النفط للمملكة العربية السعودية خلال المدة (1970–1984) وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1988.
- حمدية زهدان، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1970.
- رحيق حكمت ناصر، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي دراسة تحليله ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، .

- حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، باتنة، 2010، ص 45.
- ضيف احمد، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر خلال الفترة 1989-2012، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2015.
- العزاوي، أثر الافتاح الاقتصادي على اجمالي الناتج للدول العربية رسالة ماجستير جامعة الموصل
- فركاجي سوعيد محمد علي اتجاهات تطور التجارة الخارجية للجزائر واثرها في النمو 1970-1994رسالة ماجستير جامعة الموصل , 1999 .

- المراجع باللغة الأجنبية

- Leila abdEladim, les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du magreb, op cit
- ttp://saidotba.mam9.com/t944-topic
- Charles Jones, introduction to economic growth, library of congress, 1998.
- Charles Jones, introduction to economic growth, library of congress, 1998.
- http://www.Imf.org/External/np/seminars/eng

- Swades Pall and Shyamal Kar, IMPLICATIONS OF THE METHODS OF AGRICULTURAL DIVERSIFICATION IN REFERENCE WITH MALDÀ DISTRICT: DRAWBACK AND International Journal of Food, Agriculture and RATIONALE, Veterinary Sciences ISSN: 2277-209X (Online), http://www.cibtech.org
- Vikram K.(2004). Finance for Strategic . M. P. and Nandas1 Narayanan Decision Making: What Non-Financial Managers Need to Know New Jersey: John Wiley & Sons
- James. Hamilton. World Bank Washington Dc. of the Middle East and (Competitiveness) 2008 understanding crude Oil Prices. A north Africa University of San Draft Diego Jan 2008
- Robinson, J. Toruik&Verdier. T, Political Foundation of the Resource Curse, Journal of Development Economics V 79, 2006.
- Ross Mishael, L., The political Economy of the Resource Curse World. 322 - 297 .january.1997 ,

- Lederman Maloney: natural Resources 2007 curse Nov.
- John Nash and Augusto de La Torre Latin Natural Resources in Emily Sinnot America.2010.
- Imbs Jean and Romain Wacziary stages of Diversification Economic World Bank, Washington Dc Booms and Busts Beyond. Harnessing windfall 2009.
- Van der Ploeg Frederick and Washington Dc booms and Busts Beyond. Harnessing windfall 2009.
- 1MARTIN HVIDT, Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Futuretrends, Research Paper, Kuwait Programme on Development. Governance and Globalization in the Gulf States, 2013.
- 1the Case of Egypt · H. 2001. "Economic Diversification 2 Keir Eldine 1970-2000". Economic and Social Commission for Western Asia. Expert Meeting on Economic Diversification in the Arab World. Beirut.

- 1Bertheelemy, j.andsodrling, 1.2001. " the role capitalaccumulation, adjstmet and structural change for economic take-off. empirical evidence, for African growth episodes", world development.
- Heiko - Hess - Export Diversification and Growth working paper no. 21 World Bank. Washington Dc of the Middle East and North Africa competitiveness, 2008.
- A-M. M. Abdel-Rahman, Economic Diversification in The Kingdom of Saudi Arabia, Department of Economics, King Saud University, Riyadh, 2007.
- ArgentionPessea Natural - © Resources and © resource paper no 8640 Munich personal archive may 2008.
- ESCW/EAD/2007 31MAY 2007 UN NEWYORK.
- Sid Ahmed, A., "Economic de L'industrialisation à partir des resourcesaturelles (I.B.R.)", O.P.U, Tome 02.

- Alan. Gelb – Economic Diversification in Resource – Rich. Countries – center for Global Development. Nov 2010 see : http://www.Imf.org/External/np/seminars/eng.
- Leader man. D and Maloney. Human capital and Economic (Growth) WF he Word Bank Natural resources Neither curs nor Desting 2007.
- Alan. Gelb – Economic Diversification in Resource – Rich. Countries – center for Global Development. Nov 2010 see: http://www Imf.org /External /np/seminars/eng.
- Gylfason Natural Resources Education and Economic Development, European Economic Review 45, 2001.
- Sachs, J.D. Warner Am. Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995.
- ESCW/EAD/2007 31MAY 2007 UN NEWYORK.

- Roed Larsen. Escaping the Resource – Curse and the Dutch Disease – Discussion – paper uo. 377 – May – 2004 – statistics Norway. Research Development.
- GYLFASON, T, growth Scottish journal of political economy 2001b Nature power and.
- Torvik, R(2001)Learning by doing and Dutch disease EUROPEAN Economic Review,p45
- GORDEN, WM, and JP(1982) De-industrialization Booming in a small Open Economy, Economic Journal,92.
- Gorden, WM(1984) Booming Sector and Dutch Disease Economics; Survey and consolidation Oxford Economic papers .
- Simon Smith Kyznets modern economic growth: restructure and spread studies in comparative economics 7,new haven CT Yale University, press 1966
- Hirschman, A, The Strategy of growth strategy of economic devlopement yall universite press new haven 1958

- G. Mayrdal , economic theory and underdevloped regions. Dak work london 1975
- Rodrik dani 2006 .industrial devlopment www.hks.harvard.edu
- Ricard husman .baileyklinger and jos lopes calixexport in diversificationTrade Algeria -2010paper 146
- Ninaand sweder van wijnbergen 2008 managing oil revenue volatility in budina Nigeria

الملاحق

الملحق رقم: 01

حجم مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 1999-2016 (الوحدة: مليار دج)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعات خارج المحروقات	البناء والاشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	الحقوق والرسوم على الاستيراد	اجمالي الناتج الداخلي
1999	890,9	359,7	270,4	307,7	770,3	413	226,3	3238,3
2000	1616,3	346,2	294,5	335	832,3	424,5	250,1	4098,9
2001	1443,9	411,5	313,7	358,9	957	472,3	284,4	4241,7
2002	1461,3	415,5	327,4	407,7	1032,9	519,6	290,3	4454,7
2003	1849	496,3	339,4	446,1	1103,2	573	317	5124
2004	2319,8	580,5	390,5	508	1302,2	603,2	446,2	6150,4
2005	3352,9	581,6	420,1	564,4	1518,7	631,9	494	7563,6
2006	3882,2	641,3	444,4	674,3	1708,4	677,9	492,1	8520,6
2007	4089,3	704,2	463,7	825,1	1910,7	782,4	530,8	9306,2
2008	5000,1	722,8	483	967,8	2189,3	1034,3	596,5	10993,8
2009	3109,1	931,3	570,7	1094,8	2349,1	1197,2	715,8	9968
2010	4180,4	1015,3	617,4	1257,4	2586,3	1587,1	747,7	11991,6
2011	5242,1	1183,2	663,8	1333,3	2862,6	2386,6	854,6	14526,2
2012	5536,4	1421,7	728.6	1491,2	3205,6	2654,4	1077,5	16115,4
2013	4968	1627,8	765,5	1620,2	3827,4	2524,5	1235,9	16569,3
2014	4657,8	1772,2	837,7	1794	4186,4	2738,4	1242,1	17228,6
2015	3134,2	1935,1	904,6	1917,2	4546,6	2910,7	1353,7	16702,1
2016	3025,6	2140,3	975,7	2069,3	4837,8	3018,9	1339,1	17406,7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر، التقارير السنوية_التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لكل من السنوات: 3003، 2008، 2013، 2017_ الجداول الملحقة رقم 2 (التنويع القطاعي لاجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية)

الملحق رقم: 03

نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 1999-2016 (الوحدة: النسبة المئوية %)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعات خارج المحروقات	البناء والاشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية	الحقوق والرسوم على الاستيراد	اجمالي الناتج الداخلي
1999	27,51	11,11	8,35	9,50	23,79	12,75	6,99	100
2000	39,43	8,45	7,18	8,17	20,31	10,36	6,10	100
2001	34,04	9,70	7,40	8,46	22,56	11,13	6,70	100
2002	32,80	9,33	7,35	9,15	23,19	11,66	6,52	100
2003	36,09	9,69	6,62	8,71	21,53	11,18	6,19	100
2004	37,72	9,44	6,35	8,26	21,17	9,81	7,25	100
2005	44,33	7,69	5,55	7,46	20,08	8,35	6,53	100
2006	45,56	7,53	5,22	7,91	20,05	7,96	5,78	100
2007	43,94	7,57	4,98	8,87	20,53	8,41	5,70	100
2008	45,48	6,57	4,39	8,80	19,91	9,41	5,43	100
2009	31,19	9,34	5,73	10,98	23,57	12,01	7,18	100
2010	34,86	8,47	5,15	10,49	21,57	13,24	6,24	100
2011	36,09	8,15	4,57	9,18	19,71	16,43	5,88	100
2012	34,35	8,82	4,52	9,25	19,89	16,47	6,69	100
2013	29,98	9,82	4,62	9,78	23,10	15,24	7,46	100
2014	27,04	10,29	4,86	10,41	24,30	15,89	7,21	100
2015	18,77	11,59	5,42	11,48	27,22	17,43	8,10	100
2016	17,38	12,30	5,61	11,89	27,79	17,34	7,69	100

لكل من السنوات: 3003، 2008، 2013، 2017_ الجداول الملحقة رقم 2 (التنويع القطاعي لاجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية)

الملحق رقم: 04

نسب مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 1999-2016 (الوحدة: مليار دج)

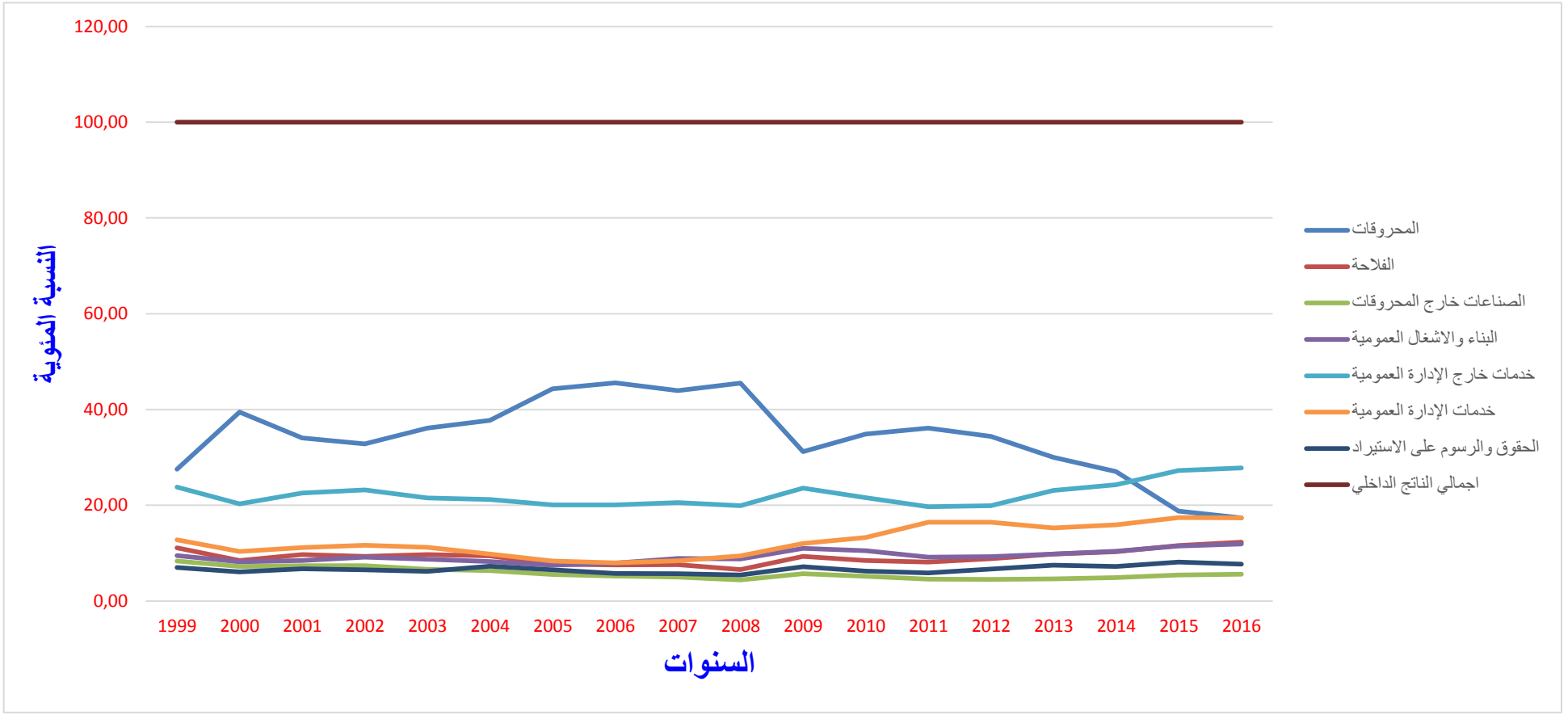

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الجدول 2 : التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجاريـة

	2004	2005	2006	2007	2008
	(بملايير الدينارات)				
المحروقات	2 319,8	3 352,9	3 882,2	4 089,3	5 000,1
القطاعات الأخرى	3 384,4	3 716,7	4 146,3	4 686,1	5 397,2
منها : الفلاحة	580,5	581,6	641,3	704,2	722,8
صناعة المنتوجات الصناعية	390,5	420,1	444,4	463,7	483,0
بناء و أشغال عمومية	508,0	564,4	674,3	825,1	967,8
خدمات خارج الإدارة العمومية	1 302,2	1 518,7	1 708,4	1 910,7	2 189,3
خدمات الإدارة العمومية	603,2	631,9	677,9	782,4	1 034,3
حقوق و رسوم على الواردات	446,2	494,0	492,1	530,8	596,5
إجمالي الناتج الداخلي	**6 150,4**	**7 563,6**	**8 520,6**	**9 306,2**	**10 993,8**
	(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي)				
المحروقات	37,7	44,3	45,6	43,9	45,5
القطاعات الأخرى	55,0	49,1	48,7	50,4	58,0
منها : الفلاحة	9,4	7,7	7,5	7,6	7,8
صناعة المنتوجات الصناعية	6,3	5,6	5,2	5,0	5,2
خدمات الإدارة العمومية	9,8	8,4	8,0	8,4	11,1
	(التغير السنوي بالنسبة المئوية)				
المحروقات	24,1	44,5	15,8	5,3	22,3
القطاعات الأخرى	13,6	9,8	11,6	13,0	15,2
منها : الفلاحة	12,7	0,2	10,3	9,8	2,6
صناعة المنتوجات الصناعية	9,9	7,6	5,8	4,3	4,2
خدمات الإدارة العمومية	9,2	4,8	7,3	15,4	32,2
إجمالي الناتج الداخلي	17,1	23,0	12,7	9,2	18,1

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، مصلحة التخطيط و الإستشراف

الجدول 17 : هيكل الصادرات و الواردات

	2004	2005	2006	2007	2008
			(بملايين الدولارات الأمريكية)		
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	3 385	3 374	3 572	4 656	7 397
الطاقة	158	199	230	305	560
المواد الأولية	733	706	792	1 245	1 318
المواد النصف مصنعة	3 422	3 845	4 637	6 678	9 502
التجهيزات الفلاحية	157	150	90	137	164
التجهيزات الصناعية	6 681	7 950	8 015	9 361	14 394
السلع الإستهلاكية	2 610	2 922	2 830	3 546	4 122
المجموع الجزئي :	**17 146**	**19 146**	**20 166**	**25 928**	**37 457**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	808	711	515	420	536
المجموع :	**17 954**	**19 857**	**20 681**	**26 348**	**37 993**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	66	67	73	88	119
الطاقة	31 550	45 588	53 608	59 605	77 194
المواد الأولية	97	136	195	170	334
المواد النصف مصنعة	430	481	765	640	834
التجهيزات الفلاحية			1	1	1
التجهيزات الصناعية	50	37	44	46	67
السلع الإستهلاكية	15	19	44	35	32
المجموع الجزئي :	**32 208**	**46 328**	**54 730**	**60 585**	**78 581**
أخرى	9	6	11	5	9
المجموع :	**32 217**	**46 334**	**54 741**	**60 590**	**78 590**
منها : الصادرات خارج المحروقات	667	746	1 132	980	1 386
			(بالنسبة المئوية)		
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	19,7	17,6	17,7	18,0	19,7
التجهيزات الصناعية	39,0	41,5	39,7	36,1	38,4
السلع الإستهلاكية	15,2	15,3	14,0	13,7	11,0
كنسبة من مجموع الصادرات					
الصادرات خارج المحروقات	2,1	1,6	2,1	1,6	1,8

المصدر : المديرية العامة للجمارك (الخدمات المتصلة غير محسوبة)

الجدول 2 : التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية

2017	2016	2015	2014	2013	
		(بملايير الدينارات)			
3 608,8	3 025,6	3 134,2	4 657,8	4 968,0	المحروقات
13 898,9	13 042,0	12 214,2	11 328,7	10 440,2	القطاعات الأخرى (القيم المضافة)
2 318,9	2 140,3	1 935,1	1 772,2	1 640,0	الفلاحة
1 037,0	975,7	904,6	837,7	771,8	الصناعات خارج المحروقات
2 213,6	2 069,3	1 917,2	1 794,0	1 627,4	بناء و أشغال عمومية + خدمات المحروقات
5 153,9	4 837,8	4 546,6	4 186,4	3 849,8	خدمات خارج الإدارة العمومية
3 175,5	3 018,9	2 910,7	2 738,4	2 551,2	خدمات الإدارة العمومية
1 398,9	1 339,1	1 353,7	1 242,1	1 239,7	حقوق و رسوم على الواردات
18 906,6	**17 406,7**	**16 702,1**	**17 228,6**	**16 647,9**	**إجمالي الناتج الداخلي**
		(بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج الداخلي)			
19,1	17,4	18,8	27,0	29,8	المحروقات
73,5	74,9	73,1	68,0	62,7	القطاعات الأخرى
12,3	12,3	11,6	10,6	9,9	الفلاحة
5,5	5,6	5,4	5,0	4,6	الصناعات خارج المحروقات
11,7	11,9	11,5	10,8	9,8	بناء و أشغال عمومية
27,3	27,8	27,2	25,1	23,1	خدمات خارج الإدارة العمومية
16,8	17,3	17,4	16,4	15,3	خدمات الإدارة العمومية
		(التغير السنوي بالنسبة المئوية)			
19,3	-3,5	-32,7	-6,2	-10,3	المحروقات
6,6	6,8	7,8	8,5	8,8	القطاعات الأخرى
8,3	10,6	9,2	8,1	15,4	الفلاحة
6,3	7,9	8,0	8,5	5,9	الصناعات خارج المحروقات
7,0	7,9	6,9	10,2	9,1	بناء و أشغال عمومية + خدمات المحروقات
6,5	6,4	8,6	8,7	16,5	خدمات خارج الإدارة العمومية
5,2	3,7	6,3	7,3	-3,7	خدمات الإدارة العمومية
8,6	**4,2**	**-3,1**	**3,5**	**2,7**	**إجمالي الناتج الداخلي**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول 17 : تركيبة الواردات و الصادرات حسب فوج المنتجات

	2013	2014	2015	2016	2017
	(بملايين الدولارات الأمريكية)				
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	9 013	10 550	8 946	7 855	8 069
الطاقة	4 139	2 720	2 247	1 234	1 899
المواد الأولية	1 732	1 812	1 489	1 490	1 456
المواد نصف المصنعة	10 642	12 301	11 482	10 972	10 483
التجهيزات الفلاحية	477	629	638	479	585
التجهيزات الصناعية	15 233	18 115	16 369	14 709	13 368
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	10 539	9 894	8 243	7 904	8 129
أخرى	2 686	2 998	2 672	4 239	4 084
المجموع الجزئي :	**54 461**	**59 019**	**52 086**	**48 882**	**48 074**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	523	651	563	554	907
المجموع :	**54 984**	**59 670**	**52 649**	**49 436**	**48 980**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	404	323	238	326	350
الطاقة	63 663	58 362	33 081	27 918	33 202
المواد الأولية	109	110	107	84	73
المواد نصف المصنعة	492	1 173	1 111	909	845
التجهيزات الفلاحية	0	1	0	0	0
التجهيزات الصناعية	29	16	18	53	78
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	16	11	11	18	20
المجموع الجزئي :	**64 713**	**59 996**	**34 566**	**29 309**	**34 569**
أخرى	0	0	0	1	0
المجموع :	**64 713**	**59 996**	**34 566**	**29 310**	**34 569**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 050	1 634	1 485	1 391	1 367
	(بالنسبة المئوية)				
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	16,5	17,9	17,2	16,1	16,8
التجهيزات الصناعية	28,0	30,7	31,4	30,1	27,8
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	19,4	16,8	15,8	16,2	16,9
كنسبة من مجموع الصادرات :					
الصادرات خارج المحروقات	1,6	2,7	4,3	4,7	4,0

المصدر : بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك

الجدول 17 : تركيبة الواردات و الصادرات حسب فوج المنتجات

	2009	2010	2011	2012	2013
	(بملايين الدولارات الأمريكية)				
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	5 512	5 696	9 261	8 483	9 013
الطاقة	516	898	1 094	4 659	4 139
المواد الأولية	1 128	1 325	1 676	1 729	1 732
المواد نصف المصنعة	9 557	9 494	10 047	9 994	10 642
التجهيزات الفلاحية	219	321	364	310	477
التجهيزات الصناعية	14 141	14 690	15 091	12 793	15 233

الجدول 17 : تركيبة الواردات و الصادرات حسب فوج المنتجات

	2013	2014	2015	2016	2017
	(بملايين الدولارات الأمريكية)				
الواردات (f.o.b)					
المواد الغذائية	9 013	10 550	8 946	7 855	8 069
الطاقة	4 139	2 720	2 247	1 234	1 899
المواد الأولية	1 732	1 812	1 489	1 490	1 456
المواد نصف المصنعة	10 642	12 301	11 482	10 972	10 483
التجهيزات الفلاحية	477	629	638	479	585
التجهيزات الصناعية	15 233	18 115	16 369	14 709	13 368
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	10 539	9 894	8 243	7 904	8 129
أخرى	2 686	2 998	2 672	4 239	4 084
المجموع الجزئي :	**54 461**	**59 019**	**52 086**	**48 882**	**48 074**
الواردات بدون دفع + تصليحات التجهيزات	523	651	563	554	907
المجموع :	**54 984**	**59 670**	**52 649**	**49 436**	**48 980**
الصادرات (f.o.b)					
المواد الغذائية	404	323	238	326	350
الطاقة	63 663	58 362	33 081	27 918	33 202
المواد الأولية	109	110	107	84	73
المواد نصف المصنعة	492	1 173	1 111	909	845
التجهيزات الفلاحية	0	1	0	0	0
التجهيزات الصناعية	29	16	18	53	78
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	16	11	11	18	20
المجموع الجزئي :	**64 713**	**59 996**	**34 566**	**29 309**	**34 569**
أخرى	0	0	0	1	0
المجموع :	**64 713**	**59 996**	**34 566**	**29 310**	**34 569**
منها : الصادرات خارج المحروقات	1 050	1 634	1 485	1 391	1 367
	(بالنسبة المئوية)				
كنسبة من مجموع الواردات (دون الواردات دون دفع + تصليحات التجهيزات)					
المواد الغذائية	16,5	17,9	17,2	16,1	16,8
التجهيزات الصناعية	28,0	30,7	31,4	30,1	27,8
السلع الإستهلاكية غير الغذائية	19,4	16,8	15,8	16,2	16,9
كنسبة من مجموع الصادرات :					
الصادرات خارج المحروقات	1,6	2,7	4,3	4,7	4,0

المصدر : بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك

الجدول 2 : التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية

	2009	2010	2011	2012	2013
			(بملايير الدينارات)		
المحروقات	3 109,1	4 180,4	5 242,1	5 536,4	4 968,0
القطاعات الأخرى	6 143,1	7 063,5	8 423,1	9 501,5	10 365,4
منها : الفلاحة	931,3	1 015,3	1 183,2	1 421,7	1 627,8
الصناعات خارج المحروقات	570,7	617,4	663,8	728,6	765,5
بناء و أشغال عمومية+ خدمات المحروقات	1 094,8	1 257,4	1 333,3	1 491,2	1 620,2
خدمات خارج الإدارة العمومية	2 349,1	2 586,3	2 862,6	3 205,6	3 827,4
خدمات الإدارة العمومية	1 197,2	1 587,1	2 386,6	2 654,4	2 524,5
حقوق و رسوم على الواردات	715,8	747,7	854,6	1 077,5	1 235,9
إجمالي الناتج الداخلي	**9 968,0**	**11 991,6**	**14 526,6**	**16 115,4**	**16 569,3**
المحروقات	31,2	34,9	36,1	34,4	30,0
القطاعات الأخرى	61,6	58,9	58,0	59,0	62,6
منها : الفلاحة	9,3	8,5	8,1	8,8	9,8
الصناعات خارج المحروقات	5,7	5,1	4,6	4,5	4,6
بناء و أشغال عمومية	11,0	10,5	9,2	9,3	9,8
خدمات خارج الإدارة العمومية	23,6	21,6	19,7	19,9	23,1
خدمات الإدارة العمومية	12,0	13,2	16,4	16,5	15,2
			(التغير السنوي بالنسبة المئوية)		
المحروقات	-37,8	34,5	25,4	5,6	-10,3
القطاعات الأخرى	13,9	15,0	19,3	12,7	9,1
منها : الفلاحة	28,0	9,0	16,5	20,2	14,5
الصناعات خارج المحروقات	9,8	8,2	7,5	9,8	5,1
بناء و أشغال عمومية+ خدمات المحروقات	14,4	14,9	6,0	11,8	8,7
خدمات خارج الإدارة العمومية	11,1	10,1	10,7	12,0	19,4
خدمات الإدارة العمومية	11,4	32,6	50,4	11,2	-4,9
إجمالي الناتج الداخلي	**-9,7**	**20,3**	**21,1**	**10,9**	**2,8**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة الإستشراف والإحصائيات

TAB.17 (suite)- Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique

En Millions de DA

	1984		1985		1986		1987		1988	
	Public	Total	Public	Total	Public	Total	Public	Total	Public	Total
Valeurs Ajoutées Brutes										
Agriculture	4 576.3	18 287.5	4 930.4	24 084.1	6 337.6	26 278.2	7 118.3	31 787.4	0.0	38 785.3
Hydrocarbures	63 376.7	63 376.7	65 544.7	65 544.7	39 053.2	39 053.2	45 537.2	45 537.2	52 702.7	52 702.7
Travaux publics Pétroliers	4 874.0	4 874.0	4 304.3	4 304.3	5 082.3	5 082.3	4 491.7	4 491.7	3 219.9	3 219.9
Industrie hors Hydrocarbures	24 713.9	33 082.8	28 330.4	36 966.2	33 103.8	43 719.9	31 498.9	42 862.9	34 716.1	47 542.7
Bâtiment et Travaux Publics	23 680.9	33 688.2	25 686.1	37 022.7	31 431.7	44 316.2	29 978.0	42 599.8	26 984.4	41 708.1
Transport et Communication.	8 652.1	13 389.9	8 406.3	14 585.4	9 471.8	16 244.7	9 927.8	16 466.2	10 642.6	18 357.0
Commerces	12 354.2	32 288.6	14 491.7	36 713.6	10 187.1	40 030.1	13 471.0	38 392.3	15 081.0	44 496.5
Services	2 124.3	8 935.2	2 348.5	10 291.4	2 332.2	11 487.2	2 588.8	12 667.9	3 834.0	15 527.1
Sous total	**144 352.4**	**207 922.9**	**154 042.4**	**229 512.4**	**136 999.7**	**226 211.8**	**144 611.7**	**234 805.4**	**147 180.7**	**262 339.3**
T.U.G.P		18 356.2		18 325.0		19 173.0		18 913.0		19 200.0
Droits de Douane		4 731.0		5 000.0		5 081.0		7 036.0		8 500.0
Production Intérieure Brute		**231 010.1**		**252 836.4**		**250 465.7**		**260 754.4**		**290 039.3**
Consommations Productives		118 177.0		124 687.1		134 604.0		150 390.7		150 767.4
Production Totale brute		**349 187.1**		**377 523.5**		**385 069.7**		**411 145.1**		**440 806.7**

TAB.17 (suite)- Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique

En Millions de DA

	1989		1990		1991		1992		1993	
	Public	Total	Public	Total	Public	Total	Public	Total	Public	Total
Valeurs Ajoutées Brutes										
Agriculture	0.0	51 633.2	151.3	62 725.4	262.2	87 307.0	108.5	128 416.3	1 296.1	131 102.0
Hydrocarbures	74 288.4	74 288.4	125 193.7	125 193.7	236 245.3	236 245.3	250 402.5	250 402.5	247 398.3	247 398.3
Travaux publics Pétroliers	4 618.5	4 618.5	4 623.7	4 623.7	6 429.5	6 429.5	10 036.4	10 036.4	13 280.4	13 280.4
Industrie hors Hydrocarbures	35 926.7	48 508.7	50 896.3	66 921.9	76 185.3	99 536.9	105 130.1	127 161.1	110 323.2	130 880.2
Bâtiment et Travaux Publics	32 141.9	50 153.1	30 984.9	57 185.3	31 660.5	78 527.6	42 077.0	102 149.4	47 859.3	121 496.2
Transport et Communication.	11 849.8	21 301.3	13 878.2	27 227.3	21 237.1	41 742.8	25 434.9	56 944.4	28 440.7	64 987.1
Commerces	12 774.2	55 807.3	14 727.0	63 834.2	19 570.2	102 728.2	35 608.6	127 519.6	25 374.2	167 004.5
Services	3 908.4	17 734.5	4 489.6	21 594.2	5 030.7	27 275.0	5 340.6	35 994.1	6 782.6	43 182.7
Sous total	**175 507.9**	**324 045.0**	**244 944.7**	**429 305.7**	**396 620.8**	**679 792.3**	**474 138.6**	**838 623.8**	**480 754.8**	**919 331.4**
T.U.G.P (TVA à partir 1992)		20 800.0		24 500.0		30 800.0		43 700.0		50 200.0
Droits de Douane		12 200.0		19 000.0		42 000.0		36 300.0		35 500.0
Production Intérieure Brute		**357 045.0**		**472 805.7**		**752 592.3**		**918 623.8**		**1005 031.4**
Consommations Productives		180 222.7		234 295.9		345 015.0		438 768.8		565 995.4
Production Totale Brute		**537 267.7**		**707 101.6**		**1097 607.3**		**1357 392.6**		**1571 026.3**

TAB.17 (suite) - Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique

En Millions de DA

	1994		1995		1996		1997		1998	
	Public	Total	Public	Total	Public	Total	Public	Total	Public	Total
Valeurs Ajoutées Brutes										
Agriculture	1 304,0	145 614,5	1 358,2	196 559,5	934,3	277 842,1	1 584,8	240 406,8	896,1	324 845,8
Hydrocarbures	326 124,5	327 346,7	503 562,8	505 562,8	724 052,7	750 415,3	806 594,0	838 985,8	610 121,5	638 221,5
Travaux publics Pétroliers	17 667,5	17 667,5	21 969,6	21 969,6	28 024,7	28 024,7	32 916,2	32 916,2	35 471,3	35 471,3
Industrie hors Hydrocarbures	134 978,0	161 647,6	161 879,2	193 904,7	174 496,3	213 419,5	171 280,8	222 114,2	188 512,7	256 821,1
Bâtiment et Travaux Publics	59 697,1	151 781,3	81 079,8	191 160,7	90 639,2	217 685,1	93 603,1	243 651,0	94 886,2	265 412,1
Transport et Communication.	34 497,1	74 795,2	43 096,3	99 807,1	50 599,3	148 885,8	60 210,7	182 084,6	65 340,8	206 470,2
Commerces	35 131,2	222 049,8	33 203,7	283 531,6	32 676,2	320 575,4	24 429,3	348 347,7	27 856,3	380 362,2
Services	8 055,8	54 741,4	11 174,0	76 291,8	10 499,4	90 837,9	10 920,5	103 307,4	13 129,1	109 841,2
Sous total	**617455,2**	**1155644,0**	**857323,6**	**1568787,8**	**1111922,1**	**2047685,8**	**1201539,4**	**2211813,7**	**1036214,0**	**2217445,4**
T.U.G.P (TVA à partir 1992)		70 600,0		100 360,0		124 638,8		138 300,0		151 438,8
Droits de Douane		48 700,0		74 484,0		84 388,0		73 500,0		75 486,0
Production Intérieure Brute		**1274944,0**		**1743631,8**		**2256712,6**		**2423613,7**		**2444370,2**
Consommations Productives		729 738,5		877897,9		1106664,1		1187474,4		1362237,9
Production Totale Brute		**2004682,5**		**2621529,7**		**3363376,7**		**3611088,1**		**3806608,1**

TAB.17 (suite) - Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique

En Millions de DA

	1999		2000		2001		2002		2003	
	Public	Total	Public	Total	Public	Total	Public	Total	Public	Total
Valeurs Ajoutées Brutes										
Agriculture	1 438,5	359 665,8	1 551,6	346 171,4	1 628,5	412 119,5	1 310,4	417 225,2	1245,1	515 281,7
Hydrocarbures	846 090,0	890 943,3	1 542 882,1	1 616 314,7	1 381 337,8	1 443 928,1	1 369 019,7	1 477 033,6	1 720 322,9	1 868 889,6
Travaux publics Pétroliers	36 417,9	36 417,9	42 904,8	42 904,8	38 388,0	38 388,0	39 998,5	39 998,5	44 199,9	44 199,9
Industrie hors Hydrocarbures	189 648,0	270 395,5	197 554,5	290 749,6	209 001,3	315 230,5	220 149,1	337 556,2	225 978,4	355 370,6
Bâtiment et Travaux Publics	86 726,0	271 257,7	93 713,2	292 046,3	62 361,7	320 507,1	91 638,8	369 939,3	96 910,3	401 014,4
Transport et Communication.	64 859,0	238 856,0	78 773,4	275 929,7	73 164,9	303 693,5	77 350,3	340 983,3	112 509,0	390 551,2
Commerces	27 412,9	412 530,8	27 149,1	436 292,1	29 133,3	476 208,7	33 478,1	509 285,7	37 616,7	552 179,9
Services	13 481,7	118 889,0	16 109,6	130 448,6	14 035,8	141 882,9	14 734,3	153 889,6	17 575,7	169 482,6
Sous total	**1 266 073,9**	**2 598 955,9**	**2 000 638,1**	**3 430 857,3**	**1 809 051,3**	**3 451 958,4**	**1 847 679,2**	**3 645 911,4**	**2 256 358,0**	**4 296 969,8**
T.U.G.P (TVA à partir 1992)		146 029,7		181 505,4		199 229,4		249 147,4		260 070,6
Droits de Douane		80 242,0		86 321,0		103 683,0		128 355,0		143 000,0
Production Intérieure Brute		**2 825 227,6**		**3 698 683,7**		**3 754 870,8**		**4 023 413,8**		**4 700 040,4**
Consommations Productives		1 573 882,2		1 685 573,0		1 782 314,1		1 905 134,9		1 992 625,5
Production Totale Brute		**4 399 109,8**		**5 384 256,7**		**5 537 184,9**		**5 928 548,6**		**6 692 665,9**

TAB.17 (suite) - Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique

En millions de DA

	2004		2005		2006		2007	
	Public	Public	Public	Total	Public	Total	Public	Total
Valeurs Ajoutées Brutes								
Agriculture	2 560,1	580 505,6	2 826,3	581 615,8	2 654,5	641 285,0	3 166,4	708 072,5
Hydrocarbures	2 133 380,0	2 319 823,6	3 034 544,4	3 352 878,4	3 525 770,2	3 882 227,8	3 843 139,4	4 089 308,6
Travaux publics Pétroliers	49 294,0	49 294,0	58 992,2	58 992,2	64 265,4	64 265,4	92 368,8	92 368,8
Industrie hors Hydrocarbures	239 513,0	388 193,4	247 610,9	418 294,9	257 510,9	449 493,3	268 849,1	479 791,1
Bâtiment et Travaux Publics	103 204,4	458 674,0	102 051,2	505 423,9	120 697,9	610 071,1	139 628,9	732 720,7
Transport et Communication.	142 551,4	512 569,9	179 770,3	645 028,9	163 733,2	743 533,6	162 147,6	808 380,9
Commerces	39 862,2	607 052,6	38 951,4	668 130,0	42 919,6	728 366,7	57 088,6	863 197,3
Services	19 688,6	183 559,5	21 889,7	205 771,1	23 597,8	226 224,6	26 772,1	247 972,1
Sous total	**2 730 053,7**	**5 099 672,7**	**3 686 636,3**	**6 436 135,1**	**4 201 149,5**	**7 345 467,5**	**4 593 160,9**	**8 021 812,0**
TVA		307 340,8		350 130,2		376 685,6		399 328,0
Droits de Douane		138 838,0		143 888,0		114 849,0		133 126,0
Production Intérieure Brute		**5 545 851,5**		**6 930 153,4**		**7 837 002,1**		**8 554 266,0**
Consommations Productives		2 203 733,8		2 436 874,8		2 849 625,1		3 235 754,4
Production Totale Brute		**7 749 585,3**		**9 367 028,2**		**10 686 627,2**		**11 790 020,4**

TAB.17 (suite) - Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique

En millions de DA

	2008		2009		2010		2011	
	Public	Total	Public	Total	Public	Total	Public	Total
Valeurs Ajoutées Brutes								
Agriculture	3 582,9	727 413,1	1 377,6	931 349,1	8 037,7	1 015 258,8	7 804,7	1 183 216,1
Hydrocarbures	4 719 481,9	4 997 554,5	2 847 269,2	3 109 078,9	3 851 802,6	4 180 357,7	4 932 113,7	5 242 502,8
Travaux publics Pétroliers	86 719,5	86 719,5	94 767,1	94 767,1	63 312,0	63 312,0	70 701,2	70 701,2
Industrie hors Hydrocarbures	289 809,7	519 631,6	308 357,4	570 673,2	325 545,3	617 404,9	351 276,0	663 756,5
Bâtiment et Travaux Publics	115 971,2	869 988,6	128 971,6	1 000 054,9	163 985,4	1 194 113,5	171 526,3	1 262 566,7
Transport et Communication.	163 446,4	830 341,5	166 896,0	865 214,5	176 384,2	933 707,6	191 468,4	1 074 147,7
Commerces	67 368,8	1 003 199,4	73 876,7	1 160 160,0	75 451,2	1 283 227,7	87 415,2	1 446 331,4
Services	34 504,8	280 131,5	38 065,4	323 684,6	50 051,8	369 400,0	60 914,6	412 721,5
Sous total	**5 480 885,3**	**9 314 979,8**	**3 659 581,0**	**8 054 982,3**	**4 714 570,3**	**9 656 782,2**	**5 873 220,0**	**11 355 944,0**
TVA		489 047,0		545 593,1		565 823,6		632 265,1
Droits de Douane		164 882,0		170 231,0		181 865,0		222 371,0
Production Intérieure Brute		**9 968 908,8**		**8 770 806,4**		**10 404 470,8**		**12 210 580,1**
Consommations Productives		3 521 893,9		3 988 521,2		4 190 101,4		4 715 578,7
Production Totale Brute		**13 490 802,7**		**12 759 327,6**		**14 594 572,2**		**16 926 158,8**

TAB.17 (suite) - Production de la Nation selon l'activité et le secteur juridique

En millions de DA

	2012		2013		2014	
	Public	Total	Public	Total	Public	Total
Valeurs Ajoutées Brutes						
Agriculture	9 931,4	1 421 693,3	13 711,0	1 640 006,1	13 313,5	1 771 495,6
Hydrocarbures	5 035 723,5	5 536 381,8	4 500 562,2	4 968 018,3	4 114 768,2	4 657 811,3
Travaux publics Pétroliers	80 050,5	80 050,5	58 133,7	58 133,7	63 792,3	63 792,3
Industrie hors Hydrocarbures	374 773,4	728 615,2	388 430,1	765 440,4	412 841,8	836 973,8
Bâtiment et Travaux Publics	178 486,5	1 411 159,6	188 132,0	1 569 313,5	291 686,8	1 730 198,1
Transport et Communication.	214 911,2	1 194 841,7	234 497,8	1 462 802,2	256 506,3	1 556 077,9
Commerces	96 135,9	1 649 969,8	110 983,1	1 870 581,0	113 765,2	2 070 075,4
Services	68 001,6	460 340,0	79 203,8	516 178,5	101 583,5	564 876,5
Sous total	**6 058 014,1**	**12 483 051,8**	**5 573 653,6**	**12 850 473,8**	**5 368 257,5**	**13 251 301,0**
TVA		739 296,7		838 393,4		869 247,4
Droits de Douane		338 209,0		403 771,0		369 162,0
Production Intérieure Brute		**13 560 557,5**		**14 092 638,1**		**14 489 710,3**
Consommations Productives		4 997 139,5		5 594 040,1		6 159 323,5
Production Totale Brute		**18 557 697,0**		**19 686 678,2**		**20 649 033,8**

TAB.16.23- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1996-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	4 522,5	3 588,2	934,3	624,5	309,7	99,8	729,0	-519,1
	Privé	346 293,2	69 385,3	276 907,9	197,5	276 710,4	257,7	32 566,5	243 886,1
	Total	350 815,7	72 973,5	277 842,1	822,0	277 020,1	357,5	33 295,5	243 367,0
02- Eau et Energie.	Public	40 875,6	15 835,2	25 040,4	8 309,9	16 730,5	1 123,9	9 644,1	5 962,5
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	40 875,6	15 835,2	25 040,4	8 309,9	16 730,5	1 123,9	9 644,1	5 962,5
03- Hydrocarbures.	Public	995 286,8	271 234,0	724 052,7	58 262,5	665 790,2	169 484,0	16 008,2	480 297,9
	Privé	34 789,2	8 426,6	26 362,6	2 251,1	24 111,5	5 522,4	637,7	17 951,4
	Total	1 030 076,0	279 660,6	750 415,3	60 513,6	689 901,7	175 006,4	16 645,9	498 249,3
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	49 353,3	21 328,6	28 024,7	9 645,2	18 379,5	1 854,9	12 679,7	3 844,9
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	49 353,3	21 328,6	28 024,7	9 645,2	18 379,5	1 854,9	12 679,7	3 844,9
05- Mines et Carrières.	Public	7 371,4	2 353,8	5 017,6	865,5	4 152,1	250,2	1 534,1	2 367,9
	Privé	454,5	255,9	198,6	27,2	171,4	11,2	70,7	89,4
	Total	7 826,0	2 609,7	5 216,2	892,7	4 323,5	261,4	1 604,8	2 457,3
06- I.S.M.M.E	Public	83 234,4	46 815,6	36 418,9	14 754,6	21 664,3	2 418,3	22 732,8	-3 486,8
	Privé	5 939,8	3 002,1	2 937,7	321,6	2 616,2	197,7	1 180,1	1 238,3
	Total	89 174,2	49 817,7	39 356,6	15 076,1	24 280,4	2 616,0	23 913,0	-2 248,5
07- Matériaux de construction.	Public	36 045,1	12 680,5	23 364,6	8 866,1	14 498,5	1 198,2	8 202,4	5 097,8
	Privé	4 935,1	2 152,5	2 782,6	294,9	2 487,7	264,0	1 096,0	1 127,7
	Total	40 980,2	14 833,0	26 147,2	9 161,0	16 986,2	1 462,2	9 298,5	6 225,6
08- B.T.P.H	Public	135 625,2	44 986,1	90 639,2	14 299,4	76 339,7	6 054,3	68 155,5	2 129,9
	Privé	276 499,9	149 454,0	127 046,0	2 266,2	124 779,8	10 179,9	57 107,0	57 492,9
	Total	412 125,2	194 440,1	217 685,1	16 565,6	201 119,5	16 234,2	125 262,4	59 622,9
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	28 719,7	15 173,4	13 546,3	2 823,8	10 722,5	707,1	4 944,1	5 071,2
	Privé	5 506,4	3 679,3	1 827,1	318,3	1 508,8	167,3	621,0	720,5
	Total	34 226,1	18 852,7	15 373,4	3 142,0	12 231,3	874,5	5 565,1	5 791,7
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	171 583,4	135 518,2	36 065,1	8 655,8	27 409,3	4 066,4	13 082,4	10 260,5
	Privé	101 328,3	77 150,1	24 178,2	320,5	23 857,7	395,7	3 045,7	20 416,3
	Total	272 911,6	212 668,3	60 243,4	8 976,3	51 267,1	4 462,1	16 128,2	30 676,7
11- Textiles, Confection.	Public	12 698,3	8 594,3	4 104,1	2 256,9	1 847,1	478,3	6 402,0	-5 033,3
	Privé	10 921,1	6 981,3	3 939,8	117,0	3 822,8	301,8	1 382,1	2 138,9
	Total	23 619,4	15 575,5	8 043,9	2 374,0	5 669,9	780,1	7 784,2	-2 894,4
12- Cuirs et Chaussures.	Public	3 462,2	2 291,2	1 171,0	413,2	757,8	114,2	1 238,6	-594,9
	Privé	1 907,3	1 013,6	893,6	58,2	835,5	82,8	325,0	427,6
	Total	5 369,5	3 304,8	2 064,7	471,4	1 593,3	197,0	1 563,6	-167,3
	Public	18 122,0	12 170,8	5 951,1	1 704,9	4 246,2	483,3	5 583,6	-1 820,7
13- Bois, lièges et papiers.	Privé	5 259,8	3 441,9	1 817,9	98,6	1 719,4	222,9	584,8	911,7
	Total	23 381,8	15 612,7	7 769,1	1 803,5	5 965,6	706,2	6 168,4	-909,0
14- Industries Diverses.	Public	29 078,8	5 261,6	23 817,2	1 762,7	22 054,6	17 167,4	2 944,5	1 942,7
	Privé	1 106,2	758,6	347,5	0,0	347,5	93,7	159,8	94,1
	Total	30 185,0	6 020,2	24 164,8	1 762,7	22 402,1	17 261,1	3 104,2	2 036,8
15- Transports et Communications.	Public	82 140,4	31 541,1	50 599,3	10 237,8	40 361,4	650,9	24 056,0	15 654,6
	Privé	145 778,2	47 491,7	98 286,5	12 799,3	85 487,2	4 514,2	7 097,6	73 875,5
	Total	227 918,6	79 032,8	148 885,8	23 037,2	125 848,6	5 165,1	31 153,5	89 530,0
16- Commerces.	Public	48 882,5	16 206,3	32 676,2	7 087,9	25 588,3	8 052,5	21 583,4	-4 047,6
	Privé	349 843,1	61 943,9	287 899,2	13 243,4	274 655,8	31 928,7	17 255,9	225 471,3
	Total	398 725,6	78 150,2	320 575,4	20 331,3	300 244,1	39 981,2	38 839,3	221 423,7
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	4 455,5	1 437,3	3 018,2	1 229,3	1 788,9	222,7	1 708,4	-142,2
	Privé	41 352,7	12 482,7	28 870,0	1 335,0	27 535,0	3 171,3	5 053,7	19 310,0
	Total	45 808,2	13 920,0	31 888,2	2 564,3	29 323,9	3 394,0	6 762,1	19 167,8
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	9 115,2	2 299,8	6 815,4	1 458,4	5 357,0	470,4	5 024,3	-137,7
	Privé	15 930,9	3 283,9	12 647,0	774,3	11 872,7	617,3	1 733,9	9 521,5
	Total	25 046,1	5 583,7	19 462,4	2 232,7	17 229,7	1 087,7	6 758,2	9 383,8
19- Services fournis aux Ménages.	Public	1 706,6	1 040,8	665,8	303,6	362,2	78,0	728,5	-444,3
	Privé	44 225,3	5 403,8	38 821,5	160,2	38 661,3	1 367,5	6 392,0	30 901,8
	Total	45 931,9	6 444,6	39 487,3	463,8	39 023,5	1 445,5	7 120,5	30 457,5
ENSEMBLE	**Public**	**1 762 278,9**	**650 356,9**	**1 111 922,0**	**153 562,1**	**958 359,9**	**214 974,9**	**226 981,6**	**516 403,4**
	Privé	**1 392 071,0**	**456 307,2**	**935 763,8**	**34 583,1**	**901 180,7**	**59 296,1**	**136 309,6**	**705 575,0**
	Total	**3 154 349,9**	**1 106 664,1**	**2 047 685,9**	**188 145,3**	**1 859 540,6**	**274 271,0**	**363 291,1**	**1 221 978,4**

TAB.26.24- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1997-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	4 871,3	3 286,5	1 584,8	1 263,0	321,9	107,6	599,7	-385,5
	Privé	283 973,8	45 151,8	238 821,9	105,5	238 716,5	267,2	37 476,6	200 972,7
	Total	288 845,1	48 438,3	240 406,8	1 368,4	239 038,3	374,8	38 076,3	200 587,2
02- Eau et Energie.	Public	49 725,4	19 015,2	30 710,2	5 970,8	24 739,3	1 364,6	9 129,9	14 244,8
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	49 725,4	19 015,2	30 710,2	5 970,8	24 739,3	1 364,6	9 129,9	14 244,8
03- Hydrocarbures.	Public	1 120 742,6	314 148,6	806 594,0	51 439,9	755 154,1	193 009,3	19 101,3	543 043,4
	Privé	42 862,8	10 471,0	32 391,8	1 362,5	31 029,3	7 599,1	616,5	22 813,7
	Total	1 163 605,4	324 619,6	838 985,8	52 802,4	786 183,4	200 608,4	19 717,8	565 857,1
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	57 029,2	24 113,0	32 916,2	9 746,7	23 169,5	2 393,5	16 787,8	3 988,3
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	57 029,2	24 113,0	32 916,2	9 746,7	23 169,5	2 393,5	16 787,8	3 988,3
05- Mines et Carrières.	Public	7 427,4	3 138,0	4 289,4	800,4	3 489,0	260,3	2 652,6	576,1
	Privé	475,2	267,4	207,7	34,5	173,2	8,2	70,0	95,0
	Total	7 902,6	3 405,4	4 497,2	834,9	3 662,2	268,5	2 722,6	671,1
06- I.S.M.M.E	Public	67 307,2	42 197,4	25 109,9	13 455,5	11 654,3	2 131,7	19 647,3	-10 124,6
	Privé	5 225,0	2 714,6	2 510,3	210,2	2 300,2	418,9	1 398,4	482,9
	Total	72 532,2	44 912,0	27 620,2	13 665,7	13 954,5	2 550,6	21 045,7	-9 641,7
07- Matériaux de construction.	Public	34 064,9	13 044,9	21 020,1	5 679,6	15 340,4	1 112,0	8 972,4	5 256,1
	Privé	7 341,7	3 085,6	4 256,1	522,5	3 733,5	393,9	2 068,8	1 270,8
	Total	41 406,6	16 130,5	25 276,2	6 202,2	19 074,0	1 505,9	11 041,2	6 526,9
08- B.T.P.H	Public	135 215,2	41 612,1	93 603,1	14 767,0	78 836,0	6 252,3	62 703,1	9 880,7
	Privé	321 990,4	171 942,4	150 047,9	2 460,2	147 587,8	11 936,1	67 821,5	67 830,1
	Total	457 205,6	213 554,6	243 651,0	17 227,2	226 423,8	18 188,4	130 524,6	77 710,8
09- Chimie, Caoutchouc, Plastique.	Public	33 550,4	16 987,1	16 563,3	4 251,4	12 311,9	723,4	6 872,5	4 716,0
	Privé	5 740,0	3 826,4	1 913,7	401,8	1 511,9	191,1	745,1	575,7
	Total	39 290,4	20 813,5	18 477,0	4 653,2	13 823,8	914,5	7 617,6	5 291,7
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	166 220,1	129 992,0	36 228,2	6 439,7	29 788,5	3 873,1	14 606,4	11 309,0
	Privé	137 901,3	104 483,3	33 418,0	598,3	32 819,7	608,8	5 610,1	26 600,8
	Total	304 121,4	234 475,3	69 646,1	7 037,9	62 608,2	4 481,9	20 216,5	37 909,8
11- Textiles, Confection.	Public	10 792,3	7 689,9	3 102,4	2 241,4	860,9	416,8	4 969,7	-4 525,6
	Privé	15 859,2	11 860,8	3 998,3	125,5	3 872,8	438,4	2 429,7	1 004,7
	Total	26 651,5	19 550,8	7 100,7	2 367,0	4 733,7	855,3	7 399,4	-3 521,0
12- Cuirs et Chaussures.	Public	329,5	212,1	117,4	21,1	96,3	8,5	85,1	2,7
	Privé	2 181,0	1 175,6	1 005,5	47,6	957,8	49,6	251,3	656,9
	Total	2 510,5	1 387,6	1 122,9	68,7	1 054,1	58,1	336,4	659,7
13- Bois, lièges et papiers.	Public	15 154,3	8 950,1	6 204,2	1 378,1	4 826,2	357,4	3 482,4	986,4
	Privé	5 766,5	3 317,6	2 448,9	76,9	2 372,0	349,1	1 199,3	823,6
	Total	20 920,8	12 267,6	8 653,1	1 455,0	7 198,1	706,5	4 681,7	1 809,9
14- Industries Diverses.	Public	33 355,2	5 419,4	27 935,8	183,6	27 752,2	449,4	1 985,9	25 316,9
	Privé	2 137,8	1 063,0	1 074,8	180,5	894,4	114,1	473,5	306,8
	Total	35 493,0	6 482,4	29 010,6	364,1	28 646,5	563,4	2 459,4	25 623,7
15- Transports et Communications.	Public	90 153,4	29 942,7	60 210,7	11 562,4	48 648,3	2 699,5	24 847,5	21 101,2
	Privé	188 313,4	66 439,5	121 873,9	16 579,0	105 294,9	5 684,2	12 890,6	86 720,1
	Total	278 466,8	96 382,2	182 084,6	28 141,4	153 943,1	8 383,7	37 738,1	107 821,3
16- Commerces.	Public	39 691,6	15 262,3	24 429,3	4 997,6	19 431,7	3 689,0	18 284,0	-2 541,3
	Privé	380 543,2	56 624,8	323 918,4	16 519,8	307 398,6	36 278,9	18 835,9	252 283,8
	Total	420 234,8	71 887,1	348 347,7	21 517,4	326 830,3	39 967,9	37 119,9	249 742,5
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	5 186,1	1 639,5	3 546,6	1 121,5	2 425,1	303,1	1 908,0	214,0
	Privé	47 065,0	14 395,5	32 669,5	1 790,6	30 878,9	3 568,3	6 050,9	21 259,7
	Total	52 251,1	16 035,0	36 216,1	2 912,1	33 304,0	3 871,4	7 958,9	21 473,7
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	9 384,0	2 662,3	6 721,7	1 241,4	5 480,3	481,3	4 760,5	238,5
	Privé	18 911,4	3 898,6	15 012,8	919,3	14 093,5	732,6	2 054,1	11 306,8
	Total	28 295,4	6 560,9	21 734,5	2 160,7	19 573,8	1 213,9	6 814,6	11 545,3
19- Services fournis aux Ménages.	Public	1 727,6	1 075,4	652,2	461,4	190,8	130,1	816,7	-756,0
	Privé	51 072,6	6 368,0	44 704,6	208,1	44 496,5	1 580,5	7 572,5	35 343,5
	Total	52 800,2	7 443,4	45 356,8	669,5	44 687,3	1 710,6	8 389,2	34 587,5
ENSEMBLE	**Public**	**1 881 927,8**	**680 388,3**	**1 201 539,5**	**137 022,7**	**1 064 516,8**	**219 762,9**	**222 212,9**	**622 541,0**
	Privé	**1 517 360,3**	**507 086,1**	**1 010 274,2**	**42 142,9**	**968 131,3**	**70 219,0**	**167 564,7**	**730 347,6**
	Total	**3 399 288,1**	**1 187 474,4**	**2 211 813,7**	**179 165,6**	**2 032 648,1**	**289 981,9**	**389 777,6**	**1 352 888,6**

TAB.16.25- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1998-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	2 856,4	1 960,3	896,1	856,9	39,2	64,7	375,1	-400,6
	Privé	394 473,1	70 523,4	323 949,7	142,7	323 807,0	361,4	42 394,3	281 051,3
	Total	397 329,5	72 483,7	324 845,8	999,6	323 846,3	426,1	42 769,4	280 650,7
02- Eau et Energie.	Public	58 012,7	22 075,3	35 937,4	6 930,6	29 006,8	1 594,0	10 657,5	16 755,4
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	58 012,7	22 075,3	35 937,4	6 930,6	29 006,8	1 594,0	10 657,5	16 755,4
03- Hydrocarbures.	Public	965 647,9	355 526,4	610 121,5	61 892,4	548 229,1	157 923,1	23 189,1	367 116,9
	Privé	35 512,6	7 412,6	28 100,0	1 009,7	27 090,3	6 501,2	683,8	19 905,3
	Total	1 001 160,5	362 939,0	638 221,5	62 902,1	575 319,4	164 424,3	23 872,9	387 022,2
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	61 768,3	26 297,0	35 471,3	10 161,9	25 309,4	2 517,7	19 130,3	3 661,4
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	61 768,3	26 297,0	35 471,3	10 161,9	25 309,4	2 517,7	19 130,3	3 661,4
05- Mines et Carrières.	Public	8 694,7	3 740,1	4 954,6	940,3	4 014,4	299,4	3 066,0	648,9
	Privé	497,6	280,4	217,2	36,9	180,3	8,4	72,3	99,6
	Total	9 192,3	4 020,5	5 171,8	977,2	4 194,6	307,9	3 138,3	748,4
06- I.S.M.M.E	Public	75 201,6	47 456,2	27 745,5	18 687,5	9 058,0	2 498,4	22 562,6	-16 003,0
	Privé	4 991,8	2 530,0	2 461,8	160,5	2 301,3	213,3	1 247,7	840,4
	Total	80 193,5	49 986,2	30 207,3	18 848,0	11 359,3	2 711,7	23 810,3	-15 162,7
07- Matériaux de construction.	Public	39 509,2	15 990,6	23 518,6	6 984,0	16 534,5	1 305,0	10 057,6	5 171,9
	Privé	9 136,4	3 819,6	5 316,8	560,5	4 756,3	513,1	2 550,6	1 692,6
	Total	48 645,6	19 810,2	28 835,3	7 544,6	21 290,8	1 818,1	12 608,2	6 864,4
08- B.T.P.H	Public	132 326,9	37 440,7	94 886,2	15 129,0	79 757,2	6 342,9	67 092,3	6 322,0
	Privé	352 451,7	181 925,8	170 525,9	2 671,1	167 854,8	13 232,3	70 863,6	83 758,9
	Total	484 778,5	219 366,5	265 412,1	17 800,1	247 612,0	19 575,2	137 955,8	90 080,9
09- Chimie, Caoutchouc,, Plastique.	Public	33 786,8	18 029,6	15 757,3	4 020,6	11 736,6	684,3	6 923,1	4 129,2
	Privé	8 250,9	4 961,7	3 289,2	484,3	2 804,9	286,5	1 567,5	951,0
	Total	42 037,7	22 991,2	19 046,5	4 504,9	14 541,5	970,8	8 490,6	5 080,2
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	192 241,7	150 726,3	41 515,4	6 993,7	34 521,7	4 468,6	15 849,2	14 203,8
	Privé	192 212,3	146 393,4	45 818,9	754,4	45 064,5	949,4	9 078,5	35 036,6
	Total	384 454,0	297 119,7	87 334,3	7 748,2	79 586,2	5 418,0	24 927,7	49 240,4
11- Textiles, Confection.	Public	10 689,5	7 602,7	3 086,8	2 288,0	798,8	410,8	4 930,2	-4 542,2
	Privé	22 544,5	16 798,0	5 746,5	207,2	5 539,3	371,4	1 836,3	3 331,6
	Total	33 234,0	24 400,7	8 833,3	2 495,3	6 338,0	782,2	6 766,5	-1 210,6
12- Cuirs et Chaussures.	Public	3 884,6	2 557,4	1 327,2	434,6	892,6	115,4	1 540,7	-763,5
	Privé	2 756,6	1 508,4	1 248,2	54,2	1 194,0	63,5	318,2	812,3
	Total	6 641,2	4 065,8	2 575,4	488,8	2 086,6	178,9	1 858,9	48,7
13- Bois, lièges et papiers.	Public	16 400,2	9 679,1	6 721,1	1 461,3	5 259,8	387,7	3 685,1	1 187,1
	Privé	7 089,0	4 002,3	3 086,7	81,4	3 005,3	451,2	727,8	1 826,3
	Total	23 489,1	13 681,3	9 807,8	1 542,7	8 265,1	838,9	4 412,9	3 013,3
14- Industries Diverses.	Public	33 382,9	5 434,1	27 948,9	183,6	27 765,3	450,1	2 025,0	25 290,2
	Privé	2 194,7	1 071,8	1 123,0	164,6	958,4	120,1	484,0	354,2
	Total	35 577,7	6 505,8	29 071,8	348,2	28 723,6	570,2	2 509,0	25 644,4
15- Transports et Communications.	Public	97 224,4	31 883,6	65 340,8	16 655,1	48 685,7	2 591,3	25 715,2	20 379,3
	Privé	219 887,0	78 757,5	141 129,5	19 781,8	121 347,7	6 655,4	16 520,1	98 172,2
	Total	317 111,4	110 641,1	206 470,2	36 436,9	170 033,4	9 246,7	42 235,3	118 551,4
16- Commerces.	Public	42 238,9	14 382,6	27 856,3	6 068,1	21 788,2	5 898,4	15 221,5	668,3
	Privé	411 428,4	58 922,4	352 506,0	16 730,7	335 775,3	35 336,8	20 681,6	279 756,9
	Total	453 667,2	73 305,0	380 362,2	22 798,8	357 563,5	41 235,1	35 903,1	280 425,3
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	6 502,1	2 189,8	4 312,3	1 418,0	2 894,3	317,2	2 279,2	297,9
	Privé	49 447,4	14 964,2	34 483,2	1 701,8	32 781,4	3 828,2	6 528,1	22 425,1
	Total	55 949,5	17 154,0	38 795,5	3 119,8	35 675,7	4 145,4	8 807,3	22 723,0
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	11 153,3	2 817,3	8 336,0	1 292,9	7 043,1	535,9	5 489,5	1 017,7
	Privé	19 307,0	4 600,4	14 706,6	1 350,6	13 356,0	786,9	4 348,8	8 220,3
	Total	30 460,3	7 417,7	23 042,6	2 643,5	20 399,1	1 322,8	9 838,3	9 238,0
19- Services fournis aux Ménages.	Public	1 551,5	1 070,7	480,8	232,0	248,8	42,7	795,8	-589,7
	Privé	54 428,7	6 906,4	47 522,3	331,9	47 190,4	1 719,0	9 570,0	35 901,4
	Total	55 980,2	7 977,1	48 003,1	563,9	47 439,2	1 761,7	10 365,8	35 311,7
ENSEMBLE	**Public**	**1 793 073,8**	**756 859,8**	**1 036 214,0**	**162 630,5**	**873 583,5**	**188 447,7**	**240 584,9**	**444 550,9**
	Privé	**1 786 609,5**	**605 378,2**	**1 181 231,4**	**46 224,4**	**1 135 006,9**	**71 398,0**	**189 473,1**	**874 135,8**
	Total	**3 579 683,3**	**1 362 237,9**	**2 217 445,4**	**208 854,9**	**2 008 590,5**	**259 845,8**	**430 058,0**	**1 318 686,7**

TAB.16.26-Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1999-

En millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	4 523,4	3 084,9	1 438,5	1 248,8	189,7	100,4	571,0	-481,7
	Privé	436 680,1	78 452,8	358 227,3	117,1	358 110,2	296,6	47 047,9	310 765,8
	Total	441 203,6	81 537,8	359 665,8	1 365,9	358 299,9	397,0	47 618,9	310 284,0
02- Eau et Energie.	Public	64 212,0	24 174,8	40 037,2	7 568,6	32 468,7	1 780,4	11 952,0	18 736,3
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	64 212,0	24 174,8	40 037,2	7 568,6	32 468,7	1 780,4	11 952,0	18 736,3
03- Hydrocarbures.	Public	1 304 939,3	458 849,3	846 090,0	93 107,2	752 982,8	203 024,7	27 264,3	522 693,7
	Privé	58 875,5	14 022,1	44 853,3	18 599,9	26 253,4	8 966,0	796,6	16 490,9
	Total	1 363 814,8	472 871,5	890 943,3	111 707,1	779 236,2	211 990,7	28 060,9	539 184,6
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	67 222,8	30 804,9	36 417,9	11 835,8	24 582,1	2 585,7	17 680,6	4 315,8
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	67 222,8	30 804,9	36 417,9	11 835,8	24 582,1	2 585,7	17 680,6	4 315,8
05- Mines et Carrières.	Public	7 595,6	3 112,4	4 483,2	808,0	3 675,2	273,0	2 755,3	646,8
	Privé	522,0	294,6	227,4	39,4	188,0	8,6	74,9	104,5
	Total	8 117,6	3 407,0	4 710,6	847,5	3 863,2	281,6	2 830,2	751,3
06- I.S.M.M.E	Public	81 735,5	51 724,7	30 010,8	20 933,0	9 077,8	2 639,1	23 734,8	-17 296,1
	Privé	4 990,0	2 405,6	2 584,4	135,2	2 449,2	224,8	1 308,5	915,9
	Total	86 725,5	54 130,3	32 595,2	21 068,3	11 527,0	2 863,9	25 043,3	-16 380,2
07- Matériaux de construction.	Public	29 983,6	11 550,1	18 433,5	5 103,3	13 330,3	999,5	8 395,8	3 935,0
	Privé	11 818,1	4 986,2	6 831,9	642,1	6 189,8	691,3	3 273,9	2 224,7
	Total	41 801,7	16 536,3	25 265,5	5 745,4	19 520,1	1 690,8	11 669,7	6 159,6
08- B.T.P.H	Public	132 133,7	45 407,7	86 726,0	14 956,0	71 770,0	6 571,4	66 788,7	-1 590,1
	Privé	373 087,1	188 555,4	184 531,7	2 540,1	181 991,7	13 231,6	74 107,6	94 652,4
	Total	505 220,8	233 963,1	271 257,7	17 496,1	253 761,6	19 803,0	140 896,3	93 062,3
09- Chimie, Caoutchouc, Plastique.	Public	33 295,3	17 297,4	15 997,8	4 433,7	11 564,2	669,5	6 195,3	4 699,4
	Privé	9 468,9	5 723,6	3 745,3	512,9	3 232,5	339,8	1 783,8	1 108,9
	Total	42 764,2	23 021,0	19 743,2	4 946,5	14 796,7	1 009,3	7 979,1	5 808,2
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	199 903,0	157 531,1	42 371,9	7 192,9	35 179,0	4 695,0	17 052,0	13 432,0
	Privé	225 106,7	171 369,8	53 736,8	862,9	52 873,9	1 193,0	11 180,7	40 500,3
	Total	425 009,7	328 901,0	96 108,7	8 055,8	88 052,9	5 888,0	28 232,6	53 932,3
11- Textiles, Confection.	Public	9 198,6	6 509,5	2 689,1	2 068,9	620,2	350,5	4 253,0	-3 983,3
	Privé	29 475,0	22 173,9	7 301,2	201,3	7 099,8	822,1	2 315,8	3 962,0
	Total	38 673,6	28 683,3	9 990,3	2 270,2	7 720,1	1 172,6	6 568,8	-21,3
12- Cuirs et Chaussures.	Public	2 681,7	1 755,3	926,4	291,8	634,6	75,7	936,1	-377,2
	Privé	2 932,2	1 676,7	1 255,5	41,9	1 213,6	71,6	340,7	801,3
	Total	5 613,9	3 432,0	2 181,9	333,7	1 848,3	147,3	1 276,9	424,1
13- Bois, lièges et papiers.	Public	14 979,0	8 736,3	6 242,6	1 271,2	4 971,4	341,8	3 264,4	1 365,1
	Privé	8 678,5	4 798,0	3 880,5	79,4	3 801,1	582,8	1 949,9	1 268,4
	Total	23 657,5	13 534,3	10 123,2	1 350,7	8 772,5	924,6	5 214,3	2 633,6
14- Industries Diverses.	Public	33 981,3	5 526,0	28 455,3	187,3	28 268,0	458,2	2 043,9	25 765,9
	Privé	2 278,7	1 094,4	1 184,3	151,4	1 032,9	127,5	500,6	404,7
	Total	36 260,0	6 620,4	29 639,6	338,7	29 300,9	585,7	2 544,5	26 170,7
15- Transports et Communications.	Public	104 575,4	39 716,4	64 859,0	6 394,6	58 464,3	2 238,8	25 785,9	30 439,6
	Privé	269 055,0	95 058,0	173 997,0	24 772,0	149 225,0	8 249,0	25 058,0	115 918,0
	Total	373 630,4	134 774,4	238 856,0	31 166,6	207 689,3	10 487,8	50 843,9	146 357,6
16- Commerces.	Public	45 128,0	17 715,0	27 412,9	5 841,0	21 572,0	5 647,9	13 396,7	2 527,3
	Privé	451 010,5	65 892,6	385 117,8	17 715,4	367 402,4	37 611,2	21 353,8	308 437,5
	Total	496 138,4	83 607,7	412 530,8	23 556,4	388 974,4	43 259,1	34 750,5	310 964,8
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	7 097,3	2 894,3	4 203,0	2 126,2	2 076,8	321,4	2 417,5	-662,1
	Privé	52 695,9	14 795,5	37 900,4	1 259,6	36 640,8	4 108,8	7 140,8	25 391,2
	Total	59 793,2	17 689,8	42 103,4	3 385,8	38 717,6	4 430,2	9 558,3	24 729,1
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	12 678,4	3 929,5	8 748,9	1 575,8	7 173,1	620,7	6 063,2	489,2
	Privé	20 741,8	3 919,8	16 822,0	1 357,7	15 464,3	830,6	5 042,6	9 591,1
	Total	33 420,2	7 849,3	25 570,9	2 933,5	22 637,4	1 451,3	11 105,8	10 080,3
19- Services fournis aux Ménages.	Public	1 651,7	1 121,9	529,8	257,6	272,2	50,5	857,5	-635,8
	Privé	57 906,5	7 221,6	50 684,9	344,0	50 340,9	1 823,8	10 311,9	38 205,2
	Total	59 558,2	8 343,5	51 214,7	601,6	50 613,1	1 874,3	11 169,4	37 569,4
ENSEMBLE	Public	**2 157 515,5**	**891 441,6**	**1 266 073,9**	**187 201,7**	**1 078 872,2**	**233 444,1**	**241 408,2**	**604 019,9**
	Privé	**2 015 322,6**	**682 440,7**	**1 332 882,0**	**69 372,4**	**1 263 509,6**	**79 179,0**	**213 587,9**	**970 742,7**
	Total	**4 172 838,1**	**1 573 882,3**	**2 598 955,8**	**256 574,1**	**2 342 381,8**	**312 623,1**	**454 996,0**	**1 574 762,6**

الملخص:

تعتبر إستراتجية التنويع الاقتصادي من بين اهم الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق التنمية المتوازنة بين القطاعات الاقتصادية، وتحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وتزاد اهمية تلك الاستراتيجية اكثر في البلدان النفطية والتي تعتمد كليا في نشاطها الاقتصادي على المداخيل الريعية التي تتأثر بتقلبات الاسعار في السوق الدولية، وهو ما يتطلب تحقيق التنويع في القاعدة الانتاجية وتنويع مصادر الدخل. وتهدف هاته الدراسة الى ابراز اهمية التنويع الاقتصادي في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة وهي الجزائر الامارات والسعودية، للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2016، وقد أثبتت الدراسة عن وجود علاقة قوية بين المتغيرات المدروسة المستقلة والمتغير التابع في الأجل الطويل، حيث أن الإهتمام بتنويع القاعدة الإنتاجية بين القطاعات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة الى ان الإمارات التي اعتمدت تلك الاستراتيجية على نحو متقدم عن باقي البلدان الاخرى قد شهدت تحسنا في مستويات الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، في الوقت الذي تم فيه التقليل من الاعتماد على النفط في الموازنة العامة الى مستويات دنيا. وهو ما يجعل التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية مسألة ذات اولوية بهدف تحسين مستويات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

التنويع القطاعي (الاقتصادي)، النمو الاقتصادي، الاقتصادات الريعية، القاعدة الإنتاجية، الناتج المحلي الاجمالي.

Abstract

The strategy of economic diversification is one of the most important strategies adopted in order to achieve balanced development between economic sectors .It also attempts to achieve high levels of economic growth. The importance of this strategy increases in the oil countries, which depend entirely in their economic activity on the rent income, that is affected by price fluctuations in the international market,and which requires achieving diversification in the production base and diversification of income sources.

This study aims to show the importance of economic diversification in influencing the economic growth rates in the countries under study, namely Algeria, UAE and Saudi Arabia, in the period between1999 and 2016. The study demonstrated a strong correlation between long-term independent and dependent variables,whereas the interest in diversifying the production base between sectors inevitably leads to an increase in the value of GDP, and thus increase the rate of economic growth.

The study found that the UAE, which adopted this strategy ahead of other countries, has witnessed an improvement in the levels of GDP and economic growth rate, while reducing dependence on oil in the public budget to minimum levels. This makes the diversification of the production base a priority for improving economic growth

key words:

Economic diversification, economic growth, rentier economies, production base, GDP.